بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

عنوان الرّسالة

المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه

دراسة تحليلية في البنية والمفهوم

The morphological terms in al-kitab by sibawayhi- an analytical study of structure and concept

إعداد الطالبة

ألاء يوسف عبد الرحمن القرقز

إشراف

الدكتور أمجد طلافحة

٢٠١٠م

المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه

دراسة تحليلية في البنية والمفهوم

The morphological terms in al-kitab by sibawayhi- an analytical study of structure and concept

إعداد

آلاء يوسف عبد الرحمن القرقز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

في كلية الآداب – جامعة اليرموك– تخصص اللغة والنحو

وافق عليها

الدكتور أمجد عيسى طلافحة ..... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين ..... عضواً

الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش ..... عضواً

الدكتور عبد العزيز موسى علي ..... عضواً

الإهداء

إلى من غرسا فيَّ حب العلم والتعلم... أمي وأبي ... برًا وإحسانا.

إلى من ساندني واخلص لي في الدعاء...إخوتي وأخواتي حباً وتقديراً.

إلى رمز الصبر والوفاء... زوجي ... شكراً وعرفاناً.

إلى قرة عيني... حسن وليليان .... عطفاً وتحنانا.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة ولجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
فهرست المحتويات	ج
الملخص	د
المقدمة	١-٣
التمهيد	٤-١٣
١.المصطلح	٤
٢.التعريف	٤
٣.الحد	٥
٤.طرق صوغ المصطلح	٦
٥.المفهوم والمصطلح	٨
٦.قيود صوغ المصطلح	٩
٧. تجارب مصطلحية عند علماء السلف في العلوم المختلفة	٩
٨.أسباب تعدد المصطلح النحوي	١١
٩.سلطة وضع المصطلح	١٣
الفصل الأول: أنماط المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه	١٥-٥٧
أولاً. المصطلح البسيط	١٥
أهمية المصطلح البسيط	٢٥
ثانياً. المصطلح المركب	٢٦
فائدة المصطلح المركب	٤٠
ثالثاً. المصطلح المعقد	٤١
فائدة المصطلح المعقد	٥٦

الفصل الثاني: قضايا المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه ٥٨-١٢٣

١.التعريف المصطلحي في كتاب سيبويه ٥٨

٢.الاشتراك اللفظي والترادف في علم اللغة ١٠٧

١.الاشتراك اللفظي..... ١٠٧

٢. الترادف ١٠٨

٣.الاشتراك اللفظي والمعنوي في كتاب سيبويه ١٠٨

الخاتمة ١٢٤

كشاف المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه ١٢٦

قائمة المصادر والمراجع ١٧٦

الملخص:

يتناول البحث المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه من خلال دراسة الأنماط التي يأتي عليها، وهي: البسيط، والمركب، والمعقد، وعلاقة هذه الأنماط بالمفهوم. فثمَّة مصطلحات بسيطة لم تدلّ على مفهومها، بسبب شكلها البسيط الذي يحتمل الدلالة على عدة مفاهيم، على خلاف كثير من المصطلحات المركبة، والمعقدة.

دافع الاختصار والرغبة في تجنب تكرار كثير من المصطلحات المركبة والمعقدة، وبخاصة الشارحة منها، والتعويل على المعنى اللغوي، كان أحد الأسباب التي أدت إلى الغموض في بعض المصطلحات وخاصة البسيطة منها، وهذا بدوره أدى إلى وجود ظاهرتي المشترك اللفظي والترادف، أضف إلى ذلك أن كثيراً من المصطلحات لم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة الاستقرار والنضوج.

أمَّا المفهوم فقد كان الشغل الشاغل لسيبويه؛ لذا فهو يذكر عدة مترادفات، الهدف منها هو التعبير عن خصائص المفهوم إذ نجد عدداً من المترادفات يحمل كل منها سمة معينة، وبمجموع تلك السمات يمكن أن نقدم تعريفاً مناسباً للمصطلح، وهذا يمنح لكثير من المصطلحات المترادفة أن تتطور لتصل إلى درجة الاستقرار.

ويكشف لنا هذا أنَّ سيبويه لم يكن يُعرِّف مصطلحاته، فالكتاب يمثل البدايات الأولى للتأليف اللغوي، فلا يمكن أن نجد تعريفاً للمصطلح؛ غير أنَّ سيبويه اعتمد في تقديمه للمصطلحات على سماتها التعريفية، وهي سمات تُميِّز المفهوم من غيره.

Abstract

The paper deals with the morphological terms (terminology) appeared in Sibawaih's Book through studying the styles (patterns) that the morphological idioms come out with; simple, compound and complex, and how these patterns are related to the concept. Some idioms do not resemble their concept fully because of their simple pattern that has the potential for being related to various concepts while compound and complex patterns lack this feature.

The quest for abbreviation and the likeness to avoid repetition of many compound and complex patterns and the reliance on the linguistic meaning was one of reasons that led to ambiguity in some concepts, the simple ones, in particular. This led to the existence of common verbal and morphological phenomena. In addition to that, some terms haven't reached the stage of stability and maturity.

The concept was the main concern for Sibawaih, so he mentioned many synonyms so as to express the properties of terms. We find many synonyms, each bearing a particular theme (feature). Combining all those features enables us to provide a suitable definition of the idiom. This gives many synonymous idioms the ability to evolve to reach a degree of stability.

This reveals that Sibawaih didn't know his idioms. His book resembles the first beginnings of writing about language. There is no evidence of a particular definition of the idiom. Sibawaih depended in

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وبعد:

تكمن أهمية دراسة المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه فيما يمثله هذا المصطلح من إشكاليات، تكمن أولاها في غموض المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه.

وتكمن الإشكالية الثانية في تعريف سيبويه لهذا المصطلح، فسيبويه لا يُعرِّف مصطلحاته؛ غير أنَّه يقدم سمات تعريفية نجدها متفرقة في ثنايا الكتاب تساهم في تشكيل تعريف مناسب للمصطلح. وتتجلى الإشكالية الثالثة بظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي.

هذا النوع من الاشتراك دليل أكيد على أن المصطلح الصرفي لم يتخذ بعد شكله النهائي واستقراره الحقيقي. إلا أن هذا لا ينفي وجود مصطلحات صرفية قارة لدى سيبويه.

تكمن صعوبة الدراسة في الغموض الحاصل في كثير من المصطلحات. وقد كان هذا الغموض عائقاً في تحديد دلالتها، فكثير منها لم يعد يستخدم فيما بعد عند اللغويين، أضف إلى ذلك أنَّ كثيراً من المصطلحات لم تأت مُصَاحِبةً لسماتها التعريفية؛ إنما تناثرت تلك السمات هنا وهناك، وبمجموعها قد يتشَكَل تعريفاً متكاملاً، وبناءً على هذا سيجد الباحث صعوبة كبيرة في تقصيه للسمات التعريفية، إذ إن المصطلح وما يتعلق به في بعض الأمور سيجده في موضع؛ ليكتمل الحديث عنه في موضعٍ آخر، هذا بالإضافة إلى كثرة المصطلحات التي يجمعها مع مصطلحات أُخرى علاقة اشتراك لفظي وترادف، وما يترتب على ذلك من صعوبة في تحديد دلالة المفهوم المقصود.

ومن الصعوبات التي واجهت البحث عدم وجود دراسات باللغة العربية اعتنت بالجانب التحليلي لبنية المصطلحات الصرفية ودلالتها في "الكتاب"، وهي أهم الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع.

وقد جاءت الدراسة من تمهيد وفصلين، أمَّا التمهيد فجاء مُعرِّفاً للمصطلح، والتعريف، والحد، ومتناولاً لطرق صوغ المصطلح، ومُميزاً بين المفهوم والمصطلح، ومبيناً لقيود صوغ المصطلح، وعارضاً تجارب مصطلحية عند بعض علماء السلف في العلوم المختلفة، وأسباب تعدد المصطلح النحوي، وسلطة وضع المصطلح.

أمَّا فصلا البحث فجاءا على النحو الآتي:

-الفصل الأول، وعنوانه "أنماط المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه"، وتناول بالبحث الأنماط الثلاثة التي يأتي عليها المصطلح الصرفي في "الكتاب"، وهي:

أولاً.المصطلح البسيط، وتضمن:١.التعريف بالمصطلح البسيط. ٣.فائدة المصطلح البسيط.

ثانياً.المصطلح المركب، وتضمن:١.التعريف بالمصطلح المركب، وذكر أشكاله التي يأتي عليها. ٢.فائدة المصطلح المركب.

ثالثاً.المصطلح المعقد، وتضمن: ١.التعريف بالمصطلح المعقد. ٢.فائدة المصطلح المعقد.

-الفصل الثاني، وعنوانه "قضايا المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه"، وتناول هذا البحث قضايا المصطلح الصرفي في "الكتاب" والتي تتمثل بالآتي:

١.التعريف المصطلحي في كتاب سيبويه: إذ تم توضيح أن سيبويه لم يكن يعرّف مصطلحاته، بل كان يقدم لبعضها سمات تعريفية بسيطة تساهم في تشكيل تعريف جيد.

٢.المشترك اللفظي والترادف: وتناول هذا المبحث التعريف بالمشترك اللفظي والترادف اصطلاحاً.

٤.المشترك اللفظي والترادف في مصطلحات الصرف في كتاب سيبويه، وقد تناول بالبحث التحليلي علاقتي الترادف والمشترك اللفظي في بعض مصطلحات الصرف في كتاب سيبويه.

وأتقدم بالشكر إلى الدكتور أمجد طلافحة؛ لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وإلى كلّ من: الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين، والدكتور عبد الحميد محمد الأقطش، والدكتور عبد العزيز موسى علي، لتفضل اللجنة بالموافقة على مناقشة هذا البحث.

التّمهيـــــــد

يتناول التمهيد الحديث في المباحث الآتية: التكلم عن مفهوم المصطلح، والتعريف، والحـــد، والتوضيح لطرق صوغ المصطلح، والتفريق بين المفهوم والمصطلح، وبيـــان لقيـــود صـــوغ المصطلح، وعرض لتجارب مصطلحية عند بعض علماء السلف في العلوم المختلفـــة، وتنـــاول أسباب تعدد المصطلح النحوي، ومن له السلطة في وضع المصطلح.

المصطلح، مثلما يوضحه الجرجاني "عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول، وهو إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلـــى آخـــر لمناســـبة بينهمـــا، وقيـــل الاصطلاح اتّفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشـــيء عـــن معنى لغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معـــين بـــين قـــوم معينـــين"[1]. والمفهوم نفسه نجده عند الآخرين مع اختلاف طفيف في الصياغة من ذلك ما يعرفه التهـــانوي بأنّه: "العرف الخاص، وهو عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصـــف أو غيرها"[2].

التعريف، يشرح الكفوي في كلياته مفهوم التعريف، فيقول: "أن نشير إلى المعلوم مـــن حيث إنّه معلوم"[3]، أي من حي ث أنّ معناه معروف، والتعريف عند الجرجاني "عبارة عن ذكر

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات. القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٨٦٦. ص١٨.

[2] التهانوي، محمد علي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تح: علي دحروج. ط١. بيروت: مكتبة لبنـــان ناشرون، ١٩٩٦. ص٢١٢.

[3] الكفوي، أبو البقاء أيوب. الكليات. قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش. ط٢. القسم الثاني. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٨١. ص١٨.

شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر، وقيل: التعريف هو ما يميز الشيء عمَّا عداه بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة، مع خفاء القرائن الدّالة على المقصود"[1].

وشرح مفهوم التعريف لا يختلف عند العلماء الآخرين، وذلك بما يوضحه السكاكي من أن التعريف يقع بتعريف الشيء إما بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا، ونعني بالجامع: كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع: كونه يأبى دخول غيره فيه؛ فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق، مثل: حقيقة الحيوان، والإنسان، والفرس، وقع تعريفاً للحقيقة، وإن لم يكن مثل: العنقاء، وقع تفصيلاً للفظ الدال عليه بالإجمال[2].

الحد، يقول الجرجاني في حد التعريف، هو: "قول يدل على ماهية الشيء[3]، ويدل هذا التعريف على أنواع الحد التام، والناقص، فالتام يدل على ماهية الشيء، بجنسه وفصله القريبين، والناقص أيضاً يدل على الماهية بالجنس البعيد، والفصل القريب.

وينقسم الحد عند أكثر العلماء إلى قسمين، الأول الحد التام، والثاني الحد الناقص، والحد التام: هو ما يتركب من الجنس، والفصل القريبين ويشمل صفات الشيء الجوهرية الذاتية، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق[4]، فـ(الحيوان) جنس قريب للإنسان، و(ناطق) الفصل الذي ميز النوع الإنساني عن سائر الأنواع الأُخرى، وأمَّا سبب نعته بالتام؛ فلكون أجزائه التي يتكون

---

[1] الجرجاني. التعريفات. ص٤٢.

[2] السكاكي، أبو يعقوب يوسف. مفتاح العلوم. القاهرة: مطبعة التقدم العلمية، (د. ت). ص٢٠٥- ٢٠٧.

[3] الجرجاني. التعريفات، ص٥٦.

[4] المصدر السابق. ص٥٧.

منها، وهي: الجنس، والفصل القريبين يدلان على تمام ذاتياته؛ لذا قيل فيه: "أمَّا كونه حداً؛ فلكونه مانعاً عن دخول الأغيار في المحدود، وأمَّا كونه تاماً فلكونه جامعاً لتمام ذاتياته"[1].

وإن دلَّ التعريف على ماهية الشيء، دون أن يستوفي كل أوصافه الجوهرية الذاتية، ودون الدلالة على حقيقة المعرَّف وماهيته، سمي التعريف تعريفاً بالحد الناقص، ويكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق[2]، فـ(الجسم) تمثل جنسا بعيدا للإنسان، لا يدل على طبيعته على وجه الدقة، و(ناطق) فصل مميز ذاتي يختص به وحده، أمَّا سبب نعته بالناقص؛ "فلحذف بعض الذاتيات منه، وهو الجنس القريب"[3].

طرق صوغ المصطلح

ثمة طرق عديدة يُصاغ منها المصطلح وأبرزها الأربعة الآتية: الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والاقتراض، ونعرضها أسفله على النحو التي هي عليه عند البوشيخي في مقالته: "علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده".

الاشتقاق: يعد الاشتقاق أهم آلية توليد مفردات جديدة في اللغة العربية، وتنطلق عملية الاشتقاق من أصل من أصول اللغة العربية، وهذا الأصل هو الجذر، وإذ انطلقنا من جذر واحد يمكن الحصول على عدد كبير من المفردات، أفعال وأسماء وصفات. وهذه المفردات المشتقة

---

[1] النكري، الأحمد. موسوعة مصطلحات جامع العلوم. تح: علي دحروج. ط١. بيروت: نكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧. ص٣٥٤.

[2] الجرجاني. التعريفات. ص٥٧.

[3] النكري. موسوعة مصطلحات جامع العلوم. ص٣٥٤

هي تأليف بين جذر وصيغة صرفية، وذلك مثل: سالم مؤلفة من (س. ل. م) والصيغة الصرفية (فاعل)[1].

المجاز: "يعد المجاز من أهم وسائل توليد المصطلح. وهو استعمال كلمة في غير ما وُضعت له في الأصل، أي الانتقال من استعمالها للدلالة على معنى لغوي إلى الدلالة على مفهوم اصطلاحي في مجال معين من مجالات المعرفة والعلم والإبداع، وذلك مثل انتقال مفهوم المجد من امتلاء بطن الدابة بالعلف إلى معنى امتلاء حياة الشخص أو الجماعة بالمعاني النبيلة (والفعل المكرمي)"[2].

النحت: "هو تكوين كلمة مركبة من كلمتين أو أكثر، يرجع مصطلح النحت إلى الخليل بن أحمد، وذكره في كتابه العين، وأوضحه بعدة أمثلة: فالفعل (حَيْعَل، يُحَيْعِل، حَيْعَلة) مأخوذة من فعل وحرف جر: حي + علي، وهذا من النحت. والنسبة إلى عبد شمس (عَبْشَمِي) وإلى عبد القيس (عَبْقَسِي)، وكذلك الفعل (تَعَبْشَم) بمعنى انتسب إلى عبد شمس، والفعل (تَعَبْقَس) بمعنى انتسب إلى عبد القيس. ويُبين الخليل أن الأبنية المنحوتة تكون على النحو الآتي: أخذ من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقاق فعل، وبيَّن ذلك بشرح بنية كلمة (عبشمي) بقوله: أخذ العين والباء من (عبد)، وأخذ الشين والميم من (شمس)، وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة، ويتبين من ذلك أن الناتج من عملية النحت قد يكون فعلا، وقد يكون اسماً"[3].

---

[1] البوشيخي، عز الدين. علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده. مجمعيات ندوات٤. طرابلس: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧. ص٣١-٣٣.

٢ المصدر السابق. ص٣٥.

٣ المصدر السابق. ص٣٦.

الاقتراض: "هو ما كان يطلق عليه المعرب، وشاع التعبير عنه في الوقت الحاضر باسم التعريب، ويأخذ الاقتراض في ذلك من التصريف؛ إذ يبنى من الألفاظ الأعجمية ما يُوافق ألفاظاً عربية جاءت على أبنية محددة"[1].

المفهوم والمصطلح

يُفرق البوشيخي بين المفهوم والمصطلح، فيقول:

"يجب التمييز بين المفهوم والمصطلح فهما وجهان لعملة واحدة. المفهوم بناء نظري ذو طبيعة ذهنية يمكن من تصنيف الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بالارتكاز على التجريد، فهو جزء من الفكر يعبر عنه بمصطلح أو رمز أو غير ذلك، إنه مجموع الأحكام المنسجمة بخصوص موضوع ما، وهي الأحكام التي تأخذ أساساً لها الأحكام التي تعكس السمات الملازمة لهذا الموضوع، النسق المفاهيمي إذن بناء متسق من المفاهيم المتعالقة، التي تتحدد بالنظر لموقعها داخل هذا النسق. إذا كان المفهوم يتحدد بالشكل الذي رأيناه، فإن المصطلح يمكن أن يُنظر إليه على أساس كونه الكلمة أو مجموعة من الكلمات التي تُستعمل لتعيين مفهومٍ ما"[2].

"المصطلحات إذن، هي في الواقع التسميات الخاصة المستعملة لتعيين الموضوعات الملموسة أو المجردة على حدٍ سواء، والتي يمكن تعريفها دون التباس. يُستفاد مما تقدم أن المصطلحات تُشكّل نسقاً منظماً ذو طبيعة عرفية تمثل مفاهيم حقل معرفي ما"[3].

---

[1] الحيادرة، مصطفى. من قضايا المصطلح اللغوي العربي. اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٣. ص١١٥.

٢ السيدي، محمد. ضوابط نقل المصطلح اللساني "نموذج النحو الوظيفي". مجمعيات ندوات٤. طرابلس: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧. ص٢٥٣.

٣ المصدر السابق. ص٢٥٣.

قيود صوغ المصطلح

ثمة قيود عن صوغ المصطلح، ذكرها السيدي محمد عندما يقول:

"يخضع صوغ المصطلح لقيدٍ عام يمكن تحديده كالتالي: المصطلح الواحد للمفهوم الواحد في الحقل الواحد، وإذ سلّمنا بهذا القول أمكننا أن نُحدد القيود الصورية التي تحكم صوغ المصطلح، وهي القيود التي يمكن توصيفها على النحو الآتي:

١.قيود صرفية تركيبية: وهي ببساطة البنية التي تنتج عنها بساطة المحتوى (المفهوم)، إذ يُشترط في المحتوى أن يكون بسيطاً من حيث تعريفه، وهو ما يجب أن تعكسه البنية الصرفية التركيبية للمصطلح.

٢.قيود صوتية: مما يجب أن يتسم به المصطلح من حيث صورته السمعية سهولة النطق، وهو ما عبَّر عنه علماء العربية بالفصاحة، فالمصطلح إذن من الناحية الصوتية يجب ألا يتضمن أصواتاً متنافرة أو متقاربة المخارج"[١].

تجارب مصطلحية عند علماء السلف في العلوم المختلفة

لقد كان لعلمائنا القدماء جهود طيّبة في مجال فهم المصطلح، وتحديد معناه والوقوف على أهميته، وبدأت تتبلور وتتضح معالم المصطلحات في جميع حقول المعرفة في القرن الثالث الهجري ونلمس ذلك في ما ذكروه في طيّات مؤلفاتهم. وقد استطاع الفكر العربي أن يؤسس مصطلحاته في جميع حقول المعرفة. أمّا عن ورود لفظي "مصطلح واصطلاح" لفظاً ونصّاً صريحاً، فالمتتبع لهذين اللفظين في كتب التراث، يجد أنّ العربية لها تاريخ طويل في التعبير

[١] السيدي، محمد. ضوابط نقل المصطلح اللساني "نموذج النحو الوظيفي". ص٢٥٣.

العلمي المصطلحي كما هو الحال في كتابات كل من ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[١]، وابن فارس[٢]، والجاحظ (٢٥٥ هـ)[٣]، والرازي في كتابه الزينة في الكلمات الإسلامية[٤]، وابن المعتز[٥]، (٢٩٦هـ)، وقدامه بن جعفر[٦] (٣٣٧هـ)، وابن خلدون[٧] (٨٠٨هـ).

فالخوارزمي (ت ٣٨٠ هـ) يقول مثلاً في وصفه لكتابه "مفاتيح العلوم" إنّه جعله "جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جُلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة ... وأحوج الناس إلى معرفة هذه الاصطلاحات الأديب اللطيف"[٨]. وقد أورد في نصّه السابق ألفاظاً متقاربة المعنى أو شبه مترادفة هي "مفاتيح، أوائل، مواضعات، اصطلاحات".

والتهانوي (ت ١١٥٨هـ) الذي وسم كتابه باسم "كشاف اصطلاحات الفنون" قد ذكر سبب وضعه لهذا الكتاب أنه لاحظ "اشتباه الاصطلاحات، فإن لكلٍّ اصطلاحاً خاصاً به"[٩]، ونجده في موضع تال يقول: "فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية، وشمّرت عَلى اقتناء

---

١ ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ج١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٧. ص٤٠.

٢ابن فارس، أحمد. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. عنيت بتصحيحه ونشره: المكتبة السّلفية. القاهرة: مطبعة المؤيد، ١٩١٠. ص٧-٨.

٣ الجاحظ، عثمان بن بحر. الحيوان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٢. ج١. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٥. ص٣٣٠ - ٣٣١.

٤الرازي، أبو حاتم. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية. تحقيق :حسين بن فيض الله الحمداني. ط٢. ج١. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥. ص٥٦.

٥ ابن المعتز، عبد الله. كتاب البديع. تحقيق: كراتشكوفسكي. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٢. ص٢.

٦ ابن جعفر، قدامة. نقد الشعر. تحقيق: كمال مصطفى، ط٣ . القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨. ص٢٣- ٢٤.

٧ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع. د.ت. ص٦٤٠.

٨ الخوارزمي، محمد بن أحمد. مفاتيح العلوم. تح: ابراهيم الأبياري. ط٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٩. ص١٤-١٥.

٩ التهانوي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. ص١.

ذخائر العلوم الحكمية والفلسفية... فكشفها الله تعالى عليّ، فاقتبست منهـا "المصـطلحات" أوان المطالعة وسطرتها على حدة، كل باب يليق به على ترتيب حـروف التهجـي"[1]. فالتهـانوي استعمل اللفظين معاً: "الاصطلاحات" و"المصطلحات".

أسباب تعدد المصطلح النحوي

للمصطلح أسباب تقف وراء تعدده، فصّل فيها القول البوشيخي بالنحو الآتي:

١."**غلبة النزعة الفردية والتفرد** على معظم الواظعين؛ وذلك بأن الواحد منهم لا يكلف نفسه عناء البحث عن اجتهادات سابقيه، سواء من الأقدمين أو المحدثين أو حتى المعاصـرين. فيسارع إلى وضع مصطلح عربي مقابل للمصطلح الأجنبي، فتتعدد المصطلحات المقترحة دونما مُسوغ ولا فائدة. بل إن بعضهم يُصر إرضاء لترعة التفرد على وضع مصطلح جديد مقابـل المصطلح الأجنبي، حتى إن علم بوجود مصطلح عربي شائع ومقبول"[2].

٢."**التعصب القطري**، وذلك بأن عدداً من العلماء والباحثين يتعصبون للمصطلح الموجود في القطر الذي ينتمون إليه حتى إن كان مصطلح آخر في قطر عربي أو أكثر أدق في الدلالـة على المفهوم المراد وأنسب وأوسع انتشاراً"[3].

٣."**تعدد الجهات الواضعة**، وذلك بأن التصدي لترجمة المصطلحات الأجنبية في مجالات علمية متعددة كان من جهات متعددة، من مجامع لغوية ومؤسسات علمية ومعاهـد مصـطلحية وعلماء وأساتذة الجامعات ومؤلفين وإعلاميين... ومن الطبيعي أن تتعدد المصطلحات العربيـة

---

[1] التهانوي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. ص٣

٢ البوشيخي. علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده. ص٣٨.

٣ المصدر السابق. ص٣٨.

المقترحة خاصة إذا انعدم التنسيق بين هذه الجهات، وتسرب إلى القيام بهذه المهمة غير المتخصصين"[1].

٤."**غياب التعاون بين العلماء والمصطلحين**؛ وذلك بأن وضع المصطلح العربي المناسب لمقابلة المصطلح الأجنبي يحتاج إلى المتخصص في المجال العلمي الذي تتحدد وظيفته في بيان المفهوم وشرحه، وإلى المتخصص في علم المصطلح الذي عليه أن يراعي ضوابط صياغة المصطلح العربي وقواعده. إذ غالباً ما يكون المتخصص في مجال علمي ما غير متمكن من اللغة العربية لظروف التكوين المعروفة، وغالباً ما يكون المتخصص في علم المصطلح غير ملم بالمفهوم العلمي الذي يدل عليه المصطلح الأجنبي"[2].

٥."**اختلاف لغات المصدر**؛ وذلك بأن البعض ينطلق من المصطلح الإنجليزي لكونه أخذ تعليمه باللغة الإنجليزية، بينما ينطلق آخرون من المصطلح الفرنسي للسبب ذاته، وقد ينطلق غير هؤلاء من المصطلح الألماني أو الروسي أو الإسباني... ومن المعلوم أن المصطلح إنما يقوم على خصيصة من خصائص الشيء أو المفهوم، وليس من الحتمي أن تكون المصطلحات المتعددة بتعدد اللغات قائمة على اعتماد الخصيصة ذاتها في التسمية.

فقد يصطلح على مرض أو علاج أو دواء بمصطلح يحمل اسم صاحبه في لغةٍ، ويحمل في لغة أُخرى مصطلحاً يصف خصيصة من خصائص المرض أو العلاج أو الدواء. وينتج عن ذلك طبعاً تعدد في المصطلح العربي مقابل مفهوم علمي واحد"[3].

---

١ البوشيخي. علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده. ص٣٩.

٢ المصدر السابق. ص٣٩.

٣ المصدر السابق. ص٣٩.

٦."**وجود المترادفات في المصطلحات الأجنبية**؛ ذلك بأن عدداً من المفاهيم العلمية وضُع لها أكثر من مصطلح في اللغة الواحدة. وإذا تم ترجمة هذه المصطلحات المترادفة، فإن الحصيلة ستكون مصطلحات عربية مترادفة متعددة"[١].

٧."**اختلاف منهجيات وضع المصطلح**؛ ذلك بأن البعض يفضل استعمال المصطلح التراثي مقابلاً للمصطلح الأجنبي ما دام موجوداً وصالحاً لأداء المفهوم العلمي المحدد، بينما لا يلتفت البعض الآخر إلى ما في التراث العربي من مصطلحات ويقدم مصطلحات جديدة.

ويتوسع البعض في المجاز، ويعمل آخرون بالتعريب اللفظي، ويقبل البعض الآخر بالنحت ويرفضه غيرهم"[٢].

سلطة وضع المصطلح

يرى البوشيخي لزوم عدم التفرد من شخصٍ بعينه في وضع المصطلح حين يقول:

"ليس ثمة شك في أن الأولى بالتسمية هو المستحدث للمُسَمَّى، مكتشفاً كان أم مخترعاً شيئاً محسوساً كان المسمى أم مفهوماً مجرداً؛ ذلك لأن المصطلح إما أن يضعه واضع يكون هو المستحدِث للمفهوم الدال عليه، فلا يُنازع فيه فيتحقق بذلك مصطلح واحد لمفهوم واحد. وإما أن يضعه واضع يكون مترجماً لمصطلح أجنبي، فتتعدد المصطلحات المقترحة لترجمة المصطلح الأجنبي بتعدد المجتهدين، فينشأ عن ذلك تعدد في المصطلحات مقابل مفهوم واحد"[٣].

---

١ البوشيخي. علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده. ص٤٠.

٢المصدر السابق. ص٤٠.

٣ المصدر السابق. ص٣٨.

"ومن شروط المصطلح أن يضعه أصحاب الاختصاص كلاً في مجاله، إن كان نفسياً، أو اجتماعياً، أو تاريخياً... الخ"[1].

---

١ قبيسي، محمد بهجت. إشكالية المصطلح التاريخي (المعرّب) في تسميات العصور التاريخية والعمل على توحيده. مجمعيات ندوات٤. طرابلس: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧. ص٨٨.

الفصل الأول

أنماط المصطلح الصرفي

في كتاب سيبويه

أنماط المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه

يشيع في الدراسات المعاصرة تقسيم للمصطلح الصرفي إلى ثلاثة أقسام: بسيط، ومركب، ومعقد[1]، وهذه الدراسة ستسير وفق هذا التقسيم، وفيما يتعلق بمصطلحات سيبويه الصرفية فيتوالى الكلام عنها بالنحو الآتي:

أولا: المصطلح البسيط: هو وحدة لغوية مؤلفة من كلمة واحدة، ويغلب أن تكون اسماً، أو مصدراً، وقد ورد هذا النمط كثيراً عند سيبويه، وقد أحصت الدراسة عدد المصطلحات الصرفية الواردة لدى سيبويه من مجموع المائة والأربعة عشر مصطحاً، فبلغت ستة وأربعون مصطلحاً بسيطاً، وذلك مثل: **البناء، الإبدال، المبالغة، الجمع، الحدث، التحقير، الإضافة، الإدغام، المصدر**...الخ. وأسفله توقف إلى أربعة عشر مصطلحاً، وهي: **الاشتقاق**، و**النسبة**، و**الإضافة**، و**التصغير**، و**التحقير**، و**الفاعل**، و**المفعول**، و**الاسم**، و**الموضع**، و**الأماكن**، و**الحين**، و**المصدر**(المصدر الميمي)، و**الكثير**، و**المشبهة**.

١.**الاشتقاق:** يقول سيبويه: "وكل حرف من حروف الزوائد، كان في حرف فذهب في **اشتقاق** في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة. وكذلك ما هو بمنزلة **الاشتقاق** فإن لم تفعل هذا لم تجعل نون سِرْحان وهمزة جُرائض وميم سُتْهُمٍ زائدة. فعلى هذا النحو ما تزيده بثبت. فإن لم تفعل ذلك صرتَ لا تزيد شيئاً مِنهنّ. ومثال ذلك: شَمأَلٌ وشأْمَلٌ، تقول: شَمَلَتْ وشَمَالٌ"[2].

فإذا كانت الكلمة تحوي حرفاً، ذهب عند اشتقاقنا منه كلمة أُخرى، فإن هذا الحرف من الحروف الزوائد، لأنه لو كان حرفاً أصيلاً في الكلمة لَمَا حُذِف عند **الاشتقاق**.

---

[1] انظر هذه المصطلحات القاسمي، ابن مُراد.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. سيبويه. الكتاب. تح: عبد السلام هارون. ط١. ج٤. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١. ص٣٢٥.

يقول في موضعٍ آخر: "وأمَّا (جُنْدَبٌ) فالنون فيه زائدة، لأنَّك تقولُ جَدُبَ، فكان هذا بمنزلة **اشتقاقك** منه ما لا نون فيه. وإنما جعلت جُنْدَباً وعُنْصَلاً وخُنْفَساً نوناتِهنّ زوائد لأنَّ هذا المثال يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت النونات فيما كان على مثال احْرَنْجم زائدة لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة، كذلك جعلت النون في هذا زائدة"[1].

فمصطلح **الاشتقاق** واضح في دلالته على مفهومه، فهو لا يدل إلا على مفهومٍ واحد، وبالمقابل لم يكن لمفهومه إلاَّ تسمية واحدة، وهي **الاشتقاق**.

فمصطلح **الاشتقاق** مصطلح أُحادي التسمية وأُحادي الدلالة، وما زال يكتسب شيوعاً، وهو من المصطلحات القارة، أما عن اشتقاق هذا المصطلح فمن الواضح أنه متولد بآلية الاشتقاق. بسيط، ويعدُّ من المصطلحات المستقرة التي ما زالت تستخدم إلى الوقت الحاضر.

٢.**النسبة**: يقول سيبويه: "وتقول في الإضافة إلى أُناس: إنسانيٌّ وأُناسيٌّ، لأنَّه لم يكسَّر له إنْسَان. وهو أجودُ القولين. وقال أبو زيد: **النسبة** إلى محاسن محاسني؛ لأنه لا واحد له. فصار بمنزلة نَفَر"[2]. ويقول أيضاً: "هذا باب **الإضافة**، وهو باب النسبة. اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة"[3].

مصطلح **النسبة** من المصطلحات البسيطة المتولدة من منظور دلالي (وظيفي) فالمعنى اللغوي غير متفق مع المعنى الاصطلاحي، وهو من المصطلحات القارة المتداولة. على أنَّ هذا المصطلح يرد له مرادف في كتاب سيبويه تحت تسمية **الإضافة**.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٢١.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٧٩.

[3] المصدر السابق ٣/ ٣٣٥.

٣.**الإضافة**: وهو مصطلح متولد من منظور شكلاني من حيث وجود بُنيَّة صرفية يُضاف إلى آخره لاحقة صرفية، ويحمل دلالة المفهوم نفسه ليدل على النسبة، على أنَّ هذا المصطلح ليس تداولياً ولم يعد يستخدم في الدلالة على النسبة. يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة**، وهو باب النسبة. اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة"[١]. وفي النص السابق يُشار إلى أن **الإضافة** هي نفسها **النسبة**، **فالنسبة** تلحقها ياء مشددة.

وربما كان هدف سيبويه من عرض مصطلحين مترادفين جنباً إلى جنب في سياق واحد هو التوضيح، فإن لم نستطع فهم المقصود من **الإضافة**، فإنَّ باستطاعتنا فهمه إذا ما ذُكِرَ **النسبة** إلى جانبه. **فالإضافة** تُعرَّف **بالنسبة**؛ لذا نستطيع القول بأنَّ مصطلح **النسبة** أقدم من مصطلح **الإضافة**.

ومن الممكن أن يكون سبب استخدام سيبويه لمصطلح **الإضافة**، ناتجاً من تأثره بالمصطلح النحوي "الإضافة"، وذلك من الإضافة إلى ياء المتكلم، وما يُرافقه من كسر ما قبلها.

٤.**التصغير**: يقول سيبويه: "هذا باب **التصغير**، اعلم أنَّ **التصغير** إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[٢].

فالتصغير من المصطلحات أُحادية الدلالة، وهو من المصطلحات المستقرة، ومتولد بآلية الاشتقاق. وقد وردَّ لهذا المصطلح مرادف وهو **التحقير**.

٥.**التحقير**: وهو مصطلح متولد بآلية الاشتقاق؛ وعلى الرغم من عدم وجود ملابسة بين المعنى المصطلحي والمعنى اللغوي **للتحقير**، فيمكننا القول بأن استخدام سيبويه لمصطلح **التحقير**

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٣٥.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٤١٥.

مرادفاً لمصطلح **التصغير**، ربما يعود إلى أنَّ **التحقير** معنى من المعاني التي يخرج إليها **التصغير**، بل هو المعنى الأكثر شيوعاً في الاستخدام.

يقول سيبويه في موضع ذاكراً كلا المرادفين: "هذا باب ما يُحذف في **التحقير** من بنات الثلاثة من الزيادات؛ لأنَّك لو كسرتها للجمع لحذفتها فكذلك تحذف في **التصغير**، وذلك قولك في مُغْتَلِم: مُغَيْلِمٌ"[1].

وفي هذا النص جاء مصطلح **التحقير** مرادِفاً **للتصغير**، من حيث دلالتهما على تقليل الشيء، ومن المعلوم أن علماء اللغة جعلوا – فيما بعد– **التحقير** أحد المعاني التي يخرج إليها **التصغير**.

٦.**الفاعل**: يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء **فاعل**، لأنَّه يريد به ما أراد **بفاعل** من إيقاع الفعل، إلاَّ أنَّه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة"[2].

الفاعل مصطلح متعدد الدلالة، فهو يدلُّ على المصطلح النحوي "الفاعل، والذي يشكل الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، ويدل على المفهوم الصرفي اسم الفاعل، وهو مصطلح متولد بآلية الاشتقاق، وقد ورد له مرادف مركب وهو اسم الفاعل وآخر بسيط وهو **الاسم**.

٧.**المفعول**: يقول سيبويه: " هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مَجْرَى الفعل كما يَجري في غيره مَجرى الفاعل... ومثل ذلك في النصب: أزيداً أنت محبوس

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٢٦.

[2] المصدر السابق ١/ ١١٠.

عليه، وأريداً أنتَ مُكابَرٌ عليه. وإن لم يرد به الفعلَ أراد به وجهَ الاسم رَفَع. وكذلك جميعُ هـذا، **فمفعول** مثلُ يُفْعَلُ، و**فاعِلٌ** مثلُ يَفْعَلُ. وممَّا يُجرىَ مجرى **فاعل** من أسماء الفاعلين فواعِلُ"[1].

المفعـول مصطلح متعدد الدلالة، فهو يدل على ركن مهم من أركان الجملة الفعلية وهـو المفعول به، وهو أيضاً مصطلح صرفي مرادف **لاسم المفعول**، وهو بوصفه مصطلح متولد بآلية الاشتقاق، وقد ورد له مُرادف مركب وهو اسم المفعول وآخر بسيط وهو **الاسم**.

٨.**الاسم**، فهو من جانب يدل على الاسم الذي هو أحد أقسام الكلمة، ومن جانبٍ آخر يدل على مصطلحات نحوية، وصرفية كثيرة يكون فيها الاسم أحد ركني المصطلح، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، اسم لجمع.

وفي الكتاب يأتي **الاسم** دالاً على اسم الفاعل، واسم المفعول، إلاَّ أنَّ السياق سـاعد فـي تحديد مفهوم المصطلح، فمثلاً يقول: "وأمَّا **الاسم** فيكون على مثال أُفـْعِل إذا كان هو الفاعِل، إلاَّ أنَّ موضع الألف ميمٌ. وإن كان مفعولاً فهو على مثال يُفْعَل. فأمَّا مَضْرُوبِ فإنَّه لا يكون إلاَّ لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"[2].

نلاحظ أنَّ **الاسم** في النص السابق دلَّ على مفهومي اسم الفاعل، واسم المفعول معاً، وتُعَدُّ دلالة المصطلح الواحد على مفهومين من قبيل المشترك اللفظي، وهذا عيب في المصطلح؛ لأنَّـه يؤدي إلى الغموض واللبس.

وفي موضع آخر يدخل المصطلح في إشكالية المشترك اللفظي، من حيث دلالة المصطلح الواحد على مفهومين مختلفين، يقول: "ويكون فُعِلَ على مثال أُفْعِلَ؛ لأنك لا تريد بِفُعِلَ شـيئاً لـم

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٠٩.

[2] المصدر السابق ٤/ ٢٨٠.

يكن في فَعَلَ، ويكون الاسم منه في الفاعل والمفعول بمنزلة الاسم من أفعَلَ لو تـمَّ، لأنَّ عِدَّتـه كعِدَّته، وسكونه كسكونه، وتحرُّكه كتحرُّكه، إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادة. وذلك قولك: قُوتِلَ ومُقاتِلٌ للفاعل، ومُقاتَلٌ للمفعول"[1].

فالنصان السابقان، يتناولان – بصورة عامة– صوغ اسم الفاعل، والمفعول من غير بنات الثلاثة، فقد دلَّ كلا النصين بوضوح على المفهومين المختلفين الذي يحمله مصطلح **الاسم**.

وفي موضع آخر يستخدم المصطلح مرتين، دالاً في الأولى على صوغ اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، وذلك من خلال المثال يُفعَلَ، ودالاً في الثانية على صوغ اسم الفاعل مـن الفعل المبني للمعلوم، وذلك من خلال المثال يَفْعَل، يقول: "وأمَّا مَفْعُول فإنَّهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنَّه **الاسم** من فُعِلَ، وهو لازمٌ له كلزوم الإفْعَال والاسْتِفْعَال لأفعالهما، فمن ثمَّ أُجرِيَ في الاعتلال مجرى فِعْله، لأنَّه **الاسم** من فُعِلَ ويُفْعَل، كما أنَّ **الاسم** من فَعَلَ ويَفْعَلُ اعتَلَّ كما اعتَلَّ فِعله"[2].

ويعتمد سيبويه أحياناً على مثال ليدل به على المفهوم الذي يقصده من **الاسـم**، فيقـول: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَلَ يفعِل، وفَعِـلَ يَفْعَـل. ويكـون المصدر فَعْلاً، **والاسم** فاعلاً"[3]، فالمقصود هنا اسم الفاعل.

وقد يذكر سيبويه المُرادِفات **الاسم**، و**الفاعل**، و**المفعول** في نصٍ واحد، يقـول: "ويعتـلُّ **مَفْعُولٌ** منهما كما اعتلَّ فُعِلَ، لأنَّ **الاسم** على فَعِلَ **مَفْعُولٌ**، كما أنَّ **الاسم** عَلَى فَعَلَ **فاعِلٌ**. فيقول:

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨١.

[2] المصدر السابق ٤/ ٣٥٥.

[3] المصدر السابق ٤/ ٥.

مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنما كان الأصل مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواو الأُولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحذفت واو مَفْعُول لأنَّه لا يلتقي ساكِنَان"[1].

٩. **المكان**: هو مصطلح أُحادي الدلالة، وهو مصطلح مرادف **للموضع**، إلا أنه أوضح دلالةً على المفهوم من **الموضع**، لذا ذكره سيبويه في مواطن مختلفة بصيغة المفرد، وبعدد تواتر يفوق عدد تواتر مصطلح **الموضع**، وهو مصطلح موجز، ومختصر لمصطلحٍ أنضج منه، وهو اسم **المكان**، يقول سيبويه: "وأما ما كان يَفعَلُ منه مفتوحا فإنَّ اسم **المكان** يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب. وتقول **للمكان** مَشْرَبٌ"[2].

في هذا النص يذكر سيبويه في البداية اسم **المكان**، ليذكر بعد ذلك **المكان**، ولم يفعل هذا إلا طلباً للاختصار والإيجاز وتجنباً للتكرار.

١٠. **الموضع** وهو مصطلح أُحادي الدلالة، وقد ساهمت الأمثلة التي ذُكِرَت في النص في تحديد دلالته على اسم المكان، يقول سيبويه: "وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح. وذلك: المنبِت، والمطلِع لمكان الطلوع. وقالوا: البصرة مَسقِط رأسي، **للموضع**. والسُقوط المَسقَطُ"[3].

دلَّ **الموضع** على اسم المكان من خلال عرض سيبويه لأمثلة مثل: "المَنْبِت"، و"المَسقَط"، التي دلَّت بدورها على وزنيه من بنات الثلاثة، وهما: "مَفْعِل" و"مَفْعَل".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٤٨.

[2] المصدر السابق ٤/ ٨٩.

[3] المصدر السابق ٤/ ٩٠.

ومصطلح **الموضع** مصطلح متولد بآلية الاشتقاق، ويحمل دلالة المفهوم نفسه الذي يحمله مرادفه المكان.

١١.**الحين**: مصطلح بسيط، وهو مصطلح أُحادي الدلالة وأُحادي التسمية، يقول سيبويه: "وقد يجئ المَفعِل يُراد به **الحين**. فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِل بنيته على مَفْعِل، تجعل **الحين** الذي فيه الفِعْل كالمكان. وذلك قولك: أَتَتِ الناقة على مَضْرِبِها، وأتت على مَنْتِجها، وإنما تريد **الحين** الذي فيه النِّتاج والضِّراب"[١]. فمصطلح **الحين** مصطلح أُحادي الدلالة.

فمفهوم اسم الزمان يُصاغ من بنات الثلاثة على زنة "مَفْعَل"، أو "مَفْعِل"، وقد ذُكِرَ في النص الوزن "المَفْعِل"، وكأنَّ سيبويه اعتمد عليه لإيصال مفهوم **الحين**.

١٢.**المصدر** (المصدر الميمي): مصطلح بسيط، وقد اعتمد سيبويه على الميزان الصرفي في إيصال مفهوم هذا المصطلح، فهو بطبيعة الحال مصدراً، إلا أنَّ ميماً زائدة تُزاد في أوله، وعبر سيبويه عنه بلفظ **المصدر**، وجاء ميزانه الصرفي من الثلاثي، وهو "مَفْعَل" لِيَكشِف عن أنَّ المقصود من هذا **المصدر**، هو مفهوم المصدر الميمي، يقول سيبويه: "فإذا أردت **المصدر** بنيته على مَفْعَل، وذلك قولك: إن في ألف دراهم لَمَضْرَباً؛ أي لَضَرباً. قال الله عز وجل: ﴿أين المَفَرُّ﴾، ويريد: أين الفِرار"[٢].

ونجد هنا أن سيبويه عبَّر عن مفهوم المصدر الميمي بمصطلح **المصدر**، وهو مصطلح عام يدخل تحته أنواع وأشكال عدة من بينها المصدر الميمي، ولفظة ميمي هي تقييد وتحديد لنوع المصدر، وربما كان سبب إطلاق مصطلحٍ عام (**المصدر**) على مفهوم مصطلح خاص (**المصدر**

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٨٨.

[٢] المصدر السابق ٤/ ٨٧.

الميمي)، عائداً إلى أن هذا المصطلح الخاص لم يكن قد نضج بعد لدى سيبويه بوصفه أحد الأشكال التي يخرج إليها المصدر، أو أن يكون سيبويه قد أدرك مفهومه إلاَّ أنه يجد فيه دلالة على **المصدر** بصفة عامة.

١٣.**الكثير**: ومن المصطلحات التي اعتراها غموض في دلالتها على مفاهيمها، وهو مصطلح لا يدل على مفهوم جمع الكثرة، غير أنَّ سيبويه يعمد في النصوص إلى ذكر أمثلة تدل على مفهومه، أو إلى ذكر وزناً صرفياً من أوزانه التي يأتي عليها، فمثلاً: الوزن فِعَال، والمثال صُخور الذي يأتي على زنة فُعُول، دلاَّ على أنَّ المقصود **بالكثير** هو دلالته على مفهوم جمع الكثرة، يقول: "وإذا أردت **الكثير** صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع، ولم تكسَّر الواحد على بناء آخر. وربَّما جاءت (الفَعْلَةُ) من هذا الباب على (فِعال)، وذلك [قولك] سَخْلَةٌ وسِخالٌ، وبَهْمَةٌ وبِهَام... وقد قال بعضهم: صَخْرَةٌ وصُخورٌ"[١]، ففِعَال وفُعول من الأوزان التي يأتي عليها مصطلح **الكثير**، والذي يعتبر أحد المصطلحات الدالة على مفهوم جمع الكثرة.

وقد يُذكر في النص مرادف أو أكثر يدل على المفهوم بصورة واضحة، فيزيل بوضوحه هذا الغموض الحاصل في مصطلح **الكثرة**، يقول سيبويه في جمع ما جاء على أربعة أحرف: "فإذا أردت **أكثر العدد** بنيته على (فُعُلٍ) ذلك: حِمارٌ، وحُمُرٌ، وخِمَارٌ وخُمُرٌ، وإزارٌ وأُزُرٌ، وفِراشٌ وفُرُشٌ... وربَّما عنوا **ببناء أكثر العدد** أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة، وذلك قولهم: ثلاثة جُدُرٍ... وأمَّا ما كان منه مضاعفاً فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا **الكثير**"[٢].

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٢.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٦٠١.

وكما نلاحظ، ذُكِرَ في النص مترادفان دلاَّ بوضوح على المفهوم المقصود، إذ جاء أولاهما مركباً والآخر معقداً، وبوضوحهما هذا، جاء مصطلح **الكثرة** واضحاً أيضاً في دلالته على مفهومه، إذ يتبين أن المقصود منه هو مفهوم جمع الكثرة، نتيجة لما ذُكِر قبله من مصطلحات واضحة، أضف إلى ذلك أن ذكر **الكثرة** بالشكل البسيط، عائدٌ إلى أن سيبويه يريد أن يبتعد قدر الإمكان عن التكرار، فما دام النص قد ذُكر فيه عدد من المرادفات الواضحة فسيكون من السهل جداً تحديد مفهوم المصطلح الغامض.

١٤.**المشبهة**: وهو مصطلح غير واضحة في دلالته على مفهوم، إلاَّ أن دلالته وَضِحت نتيجة ذكر مرادفاتٍ أُخرى أوضح منه مثل: مصطلح **الصفة المشبهة**، وهو من المصطلحات المستقرة والواضحة؛ لذا لجأ إلى اختصاره بمصطلح **المشبهة** متجنباً بذلك التكرار، يقول: "ولم تَقْوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ **الصفة المشبهة**، ألاَّ ترى أنك تؤنِّثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه أبوه، [كما تقول: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، وهو] مثل قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه. فإن جئت بخيرٍ منك، أو عشرينَ، رفعتَ، لأنها مُلْحَقَةٌ بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل]، فلم تَقْوَ قوّة **المشبَّهة**، كما لم تقو **المشبَّهة** قوَّة ما جرى مجرى الفعل"[١].

يتضمن النص الحديث عن إعمال الصفة المشبهة الذي يشبه عمل اسم الفاعل، فـ(حسن) صفة مشبهة عاملة فيما بعدها، حيث رفعت فاعلاً وهو (أبوه)، كما رفع اسم الفاعل (ضارب) فاعلاً أيضاً وهو (أبوه)، فعملها هنا شُبِّهه بعمل اسم الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع الذي يعمل اسم الفاعل عمله.

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٠٤.

أهمية المصطلح البسيط

يُشجع كثير من المصطلحيين استخدام الكلمة البسيطة، فهي "قد تكون أدل من الممطـــول؛ ولأن الإطالة تخرج بالمصطلح من بابه إلى الوصف"[1]، ويرى وجيه عبد الرحمن أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، وقلما لجأت إلى التركيب[2]. ويُغني هذا عن البحث عن مصطلحات مركبة جديـــدة، فسيكفينا المصطلح البسيط مؤونة البحث المضني، والوضع الذي من الممكن أن لا يجد قبولاً، أو أن تصادفه عقبات كثيرة تحول دون استخدامه واستمراره.

وتشجع اللغة العربية مبدأ الاقتصاد في اللغة، ولا يتحقق ذلك إلا بتفضـــيل المصـــطلح البسيط على المركب، والمعقد، فالكلمة البسيطة تحقق مبدأ التماسك المصطلحي، والدقة في التعبير عن المفاهيم[3].

ولكن قد يقع التضارب بين دقة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمـــة، أحيانـــا، وبـــين الإيجاز الذي يندرج تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة[4]، وهذا ما وجدناه ماثلا في مصطلحات سيبويه الصرفية، فقد جاء كثير منها دالاً على مفاهيمها، وبخاصة ما كان منها دالاً على مفهـــوم محـــدد ضيق لا يشاركه فيه مفهوم آخر، مثل: **التصغير**، و**الاشتقاق**، وهو ما يؤكد مبدأ الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلح.

---

[1] استيتيه، سمير. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج. اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥. ص٣٦٦.

[2] عبد الرحمن، وجيه حمد. اللغة ووضع المصطلح الجديد. اللسان العربي. مجلد ١٩. ج ١. ١٩٨٢. ص٦٩، ٧٢.

[3] القاسمي، علي. المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح). اللسان العربي. ع٤٨. كانون الأول ١٩٩٩. ص٢١.

[4] القاسمي، علي. النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح. اللسان العربي. عدد ٢٩. ١٩٨٧. ص١٢٩.

غير أن هذا ينتفي إن التبس الأمر مع استخدام مصطلح بسيط مثل: مصطلح **الاسم**، الذي يلتبس مع مصطلحات نحوية، وصرفية كثيرة، فهو غير دال على مفهومٍ محدد، وإن كان دالاً على اسم الفاعل، أو المفهوم، فاللبس ما زال قائماً.

وربما كان سيبويه يعتمد في وضوح مثل هذه المصطلحات على النص، فإما أن يذكر مثالاً، أو أكثر يدلُّ به على المفهوم المطلوب، أو أن يلجأ إلى مرادفات واضحة ودالة على المقصود، وذلك مثل: مفهوم **المصدر الميمي**، الذي أطلق عليه سيبويه مسمى **المصدر**، وقد دلَّ الوزن الصرفي مَفْعِل على المفهوم المقصود. وكذلك مصطلح **الكثرة**، فقد سبب له الاختصار في عدم دلالته على مفهومه بصورة واضحة، وعلى الرغم من هذا فقد ذُكر في نصوص مع مرادفات له دالة على المفهوم، فأزالت بوضوحها الغموض الحاصل فيه، وقد توضحت دلالته على مفهومه أيضاً من أحد أوزانه الصرفية، أو من أمثلة دلَّت عليه.

وكثير من هذه المصطلحات لم تعد تستخدم لدى اللغويين اللاحقين، فمثلا **التحقير** لم يعد يستخدم بوصفه مصطلحاً مرادفاً للتصغير، و**المشبهة** استعاض عنها اللغويون **بالصفة المشبهة**، و**الاسم** لم يعد مُرادِفاً **لاسم الفاعل**.

ثانيا: المصطلح المركب

المصطلح المركب يقابل المصطلح المفرد، فالمصطلح المركب هو وحدة لغوية مكونة من عنصرين يربطهما علاقة خاصة، ومن الممكن لكل عنصر أن يستقل بذاته، ويؤدي وظيفته بشكل مختلف في سياقات أُخرى، وغالبا ما يتكون المصطلح المركب من قاعدة، وامتداد[1]، وتنقسم

---

[1] الحديدي، ايناس. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. ط١. الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٦. ص٧٧.

المركبات المصطلحية في اللغة العربية إلى قسمين: المركب الاسمي، والمركب الفعلي. وستتناول الدراسة بالبحث المركبات الاسمية التي تشكل مركباً لغويا يتكون من وحدتين لغويتين مبدوءةً باسم، ويشكل قاعدة المركب المحددة بما بعدها بأي من أنواع المحددات[1]. على عكس المركب الفعلي الذي يكون عنصره الرئيسي فعلا.

فالمركبات الاسمية تتحدد بنوع العلاقة التي تربطها بالمحددات في المركب، وهي تتكون من ثلاثِ علاقات، ينتج عنها ثلاثة أنماط من المركبات المصطلحية، وهما: العلاقة الإضافية، وينتج عنها المركب الإضافي، والعلاقة الوصفية وينتج عنها المركب الوصفي، والعلاقة العطفية وينتج عنها المركب العطفي، وهذا المركب نجده ماثلاً في المصطلحات المعقدة، لأنه يتطلب أكثر من كلمتين، ولهذه المركبات حضورها البارز في كتاب سيبويه، وقد بلغ عدد المصطلحات المركبات خمسة وثلاثين مصطلحاً مركباً، منها: ثلاثون مركباً إضافياً، وخمسة مركبات وصفية.

المركب الإضافي

وهو الذي يتألف من وحدتين لغويتين، إما أن تكونا مُصْطَلَحَيْن، أو مفردة ومصطلح، مضافاً ومضافاً إليه، ويكون العنصر الأول هو القاعدة، والعنصر الثاني الامتداد. ويرتبط كِلا العنصرين بعلاقة تربط الامتداد بالقاعدة، ومن الأمثلة على المركب الإضافي لدى سيبويه: **حروف البدل، بنات الأربعة، بنات الثلاثة، بنات الحرفين، بنات الخمسة، بنات الواو، بنات الياء، بناء الجميع، جمع الجمع، أحداث الأسماء، اسم الحدثان، أسماء الحدث، ياء التحقير، حروف الزيادة، غير مصروف، غير منصرف، ياء التصغير، ياء الإضافة، أدنى العدد، أقل العدد، أكثر العدد،**

---

[1] سماعنة، جواد حسن. التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية. أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية. مكناس ٢٠٠٠. ص٥٤.

بناء الأقل، حرف الاعتلال، غير المعتل، أسماء الفاعلين، بناء المفعول، بناء الأكثر، اسم المكان، موضع الفعل.

فمصطلح **أحداث الأسماء** مثلاً مصطلح مركب تركيباً إضافياً، يتكون من قاعدة وهي لفظة **أحداث**، ومن امتداد وهو **الأسماء**، والعلاقة بين القاعدة والامتداد هي علاقة إضافة، ونمثل لها بالرسم الآتي[1]:

أحداث **الأسماء**

↓ ↓

قاعدة امتداد

↓ ↓

علاقة إضافة

المركب الوصفي

وهو الذي يتألف من وحدتين لغويتين، موصوف وصفة، ويكون الموصوف هو القاعدة، والصفة امتداداً، وكلا العنصرين يرتبطان بعلاقة تربط الامتداد بالقاعدة، تجعل الجزء الأول قيداً للآخر، ومن الأمثلة على المركب الوصفي لدى سيبويه: **الجمع الصحيح، الحروف الزوائد، الصفة المشبهة، الأسماء المتصرفة، الأسماء المنصرفة.**

---

[1] طريقة تقسيم المصطلحات مأخوذة من: طلافحة، أمجد. المصطلح النحوي المركب في كتاب سيبويه. إشراف الأستاذ الدكتور حسن حمزة. رسالة دكتوراه. جامعة ليون٢. فرنسا. ٢٠٠٣. (باللغة الفرنسية).

فمصطلح **الأسماء المنصرفة** مثلاً، مركب وصفي يتكون من قاعدة وهي لفظة **الأسماء**، ومن امتداد وهو **المنصرفة**، والعلاقة بين القاعدة والامتداد هي علاقة وصفية، ونمثل لها بالرسم الآتي:

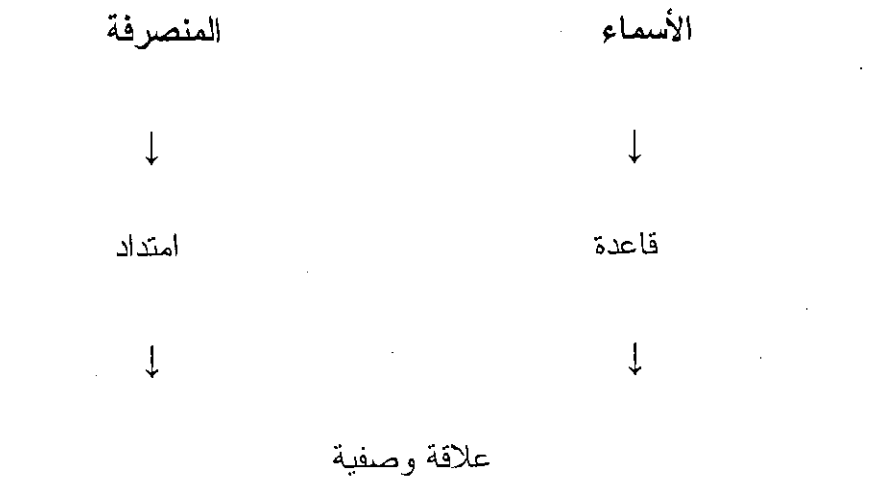

وأسفله توقف إلى أحد عشر مصطلحاً، وهي: **حروف البدل، وحرف الاعتلال، وبنات الأربعة، وبنات الثلاثة، وبنات الخمسة، وبنات الحرفين، وبناء الأقل، والجمع الصحيح، وموضع الفعل، وياء التصغير، وغيرالمعتل.**

من المفترض أن يكون للمركب المصطلحي دور في تحديد مفهوم المصطلح، إذ إن كل عنصر من عناصر تركيب المصطلح يُعطي شيئاً من السمات الجوهرية للمفهوم؛ فعنصرا المركب يُشكلان مفردات المفهوم، فالقاعدة تشير إلى الصنف الذي ينتمي إليه المفهوم، والامتداد يُعدُّ مؤشراً على تفرعات ذلك الصنف، ويعمل على تحديد العلاقات بين عناصر التركيب المصطلحي.

ونجد أنَّ المركب المصطلحي لدى سيبويه قد ساهم في جانب منه في تحديد المفهوم، وفي جانب آخر لم يكن له دور في مهمة التحديد تلك؛ لذا نجده يحاول توضح مصطلح مركب بمرادفٍ آخر مركب بحثاً عن المفهوم الواضح والدقيق.

١.**حروف البدل**، مصطلح مركب تركيباً إضافياً، يتكون من قاعدة وهي لفظة **حروف**، ومن امتداد وهو **البدل**، والعلاقة التي تربط بين ركني المركب هي علاقة الإضافة، ونمثل له بالرسم الآتي:

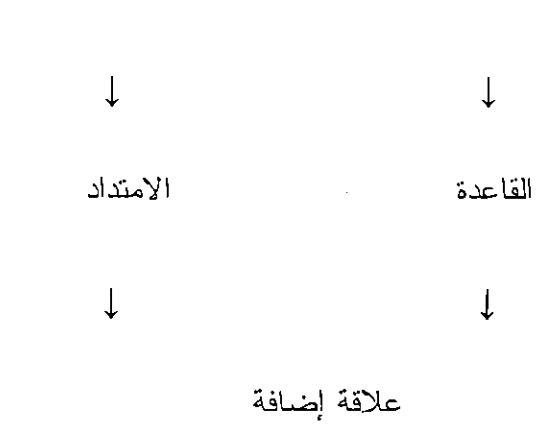

وعلاقة المركب بمفهومه علاقة واضحة، فالمصطلح جاء دالاً على مفهومه، ومفهومه ليس له إلاَّ تسمية واحدة، وهذه العلاقة تدخل تحت مسمى العلاقة أُحادية الدلالة، وهي التي لا يكون للمصطلح إلاَّ مفهوم واحد، والعلاقة أُحادية التسمية، وهي التي لا يكون للمفهوم إلاَّ تسمية واحدة.

فالعنصر الأول المكون للمصطلح وهو مصطلح **حروف**، مصطلح عام لأنَّه يُسمي كثيراً من المفاهيم؛ لكن إشارتها إلى المفهوم تُحدَّد عند ذكر العنصر الثاني المكون للمصطلح المركب، وهو مصطلح **البدل**؛ إذ نلاحظ أنَّ العنصر الثاني قد أُضاف سمة من سمات المفهوم، مما أدى إلى استثناء مجموعة كبيرة من المصطلحات التي يدخل العنصر الأول "مصطلح الحروف" في تركيبها مثل: حروف الجر.

يقول سيبويه: "هذا باب **حروف البدل** من غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد. وهي ثمانية أحرف من الحروف الأُوَل، وثلاثة من غيرها"[1].

٢.**حرف الاعتلال**: مصطلح أُحادي الدلالة، هو لا يشير إلا على أحد حروف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء، وهو يختلف كثيراً عن الاعتلال الذي يُعنى بعملية التغير في حرف العلة بالقلب، أو التسكين، أو الحذف، ويختلف أيضاً عن حروف البدل وغيرها.

وحرف الاعتلال مصطلح مركب تركيباً إضافياً، يتكون من قاعدة وهي لفظة **حرف**، وامتداد وهو **الاعتلال**، ويرتبط رُكنا المصطلح بعلاقة الإضافة، ونمثل له بالرسم الآتي:

حرف	**الاعتلال**
↓	↓
قاعدة	امتداد
↓	↓

علاقة الإضافة

يقول سيبويه: "وقالوا: زنى يزني زِنًى، وسرى يسرى سُرى، والتُّقى فصارتا ههنا عوضا من فِعَل أيضا، فعلى هذا يجري المعتل الذي **حرف الاعتلال** فيه لام"[2]، وحرف الاعتلال الذي يقصده سيبويه في النص هو الألف.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/٢٣٧.

[2] المصدر السابق ٤/ ٤٧.

ومما سبق، نجد أنَّ الركن الأول في **حروف البدل**، و**حرف الاعتلال**، والذي أُطلق عليه لفظ القاعدة قد حدد انتماء هذه المصطلحات لقائمة الحروف، وجاء العنصر الثاني وهو الامتداد في كلٍّ منهما لِيُمَيِّز هذه الحروف في ذاتها فهي إما حروف بدل، أو اعتلال. إذ يعمل ركنا المصطلح معاً على المساهمة في تحديد مفهوم المصطلح بتقديم أهم خصائصه، وبالتالي تحديد مجالاته التي يختصُّ بها.

٣.**بنات الأربعة**: هو مصطلح يُعبِّر عن مفهوم الكلمة المجردة، أي الكلمة التي تأتي حروف أصولها على أربعة أحرف، يقول سيبويه متحدثاً عمَّا يُحذف من **بنات الأربعة** عند تصغيره: "هذا باب ما يُحذَف في التحقير من زوائد **بنات الأربعة** لأنها لم تكن لتثبت لو كسَّرتها للجمع وذلك قولك في قَمَحْدُوَةٍ: قُمَيْحِدةٌ، كما قلت: قَماحِدُ"[1]، **فبنات الأربعة** عبرت عن مفهوم الاسم الرباعي. وفي أثناء حديثه عن معنى المطاوعة في الفعل الرباعي، يقول: "ونظير ذلك في **بنات الأربعة** على مثال تفعلل نحو: دحرجته فتَدحْرج، وقلْقلْتُه فتقلقل، ومَعْدَدْتُه فتَمعدَدَ، وصعْرَرْتُه فتَصعْرَرَ"[2]، **فبنات الأربعة** هنا عبرت عن مفهوم الفعل الرباعي.

وعلى الرغم من دلالة هذا المصطلح على مفهومين مختلفين، فإننا لا نستطيع أن ندخله في دائرة المشترك اللفظي، لأنَّ المقصود **ببنات الأربعة** وغيرها هو الكلمة ذات الحروف الأربعة، وتأتي مهمة النص في تحديد أيٍّ من أقسام الكلمة هو المقصود، فسيبويه يرى في هذا المصطلح دلالته الكلية على الكلمة بشكلٍ عام، ويدخل هذا ضمن نطاق إطلاق العام على ما هو فرع منه.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٤٤.

[2] المصدر السابق ٤/ ٦٦.

٤.**بنات الثلاثة**: مصطلح يدلُ على الكلمة ذات الحروف الثلاثة، أي التي تأتي حروف أصولها على ثلاثة أحرف، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال ليست لسائر الزوائد، وهنّ يَلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أنَّ الفعل لم تُمْضه. وذلك قولك أَفعلُ ويَفْعَلُ ونَفعلُ وتفعل. وقد بُيِّن شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من **بنات الثلاثة** فيما مضى"[١]، فهو هنا يُشير صراحة إلى أنَّ **بنات الثلاثة** تدلُّ على الكلمة ذات الحروف الثلاثة.

٥.**بنات الخمسة**: وهو مصطلح اقتصر على مفهوم الاسم الخماسي المجرد من حروف الزوائد، ويشير سيبويه إلى أنَّ **بنات الخمسة** لا فعل لها، ولا تجمع جمع تكسير، إذ لا يوجد في اللغة العربية كلمة جاءت على أكثر من خمسة أحرف مجردة، لأنها إذا جاءت فعلاً فستدخُلها الزوائد بحالٍ من الأحوال، وهذا مما استثقله العرب، يقول: "هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من **بنات الخمسة**، وليس **لبنات الخمسة** فِعل، كما أنها لا تُكسر للجمع؛ لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلا فلا بُدّ من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك"[٢].

٦.**بنات الحرفين**: هو الاسم الذي يطرأ عليه حذف ما فيأتي على حرفين، يقول سيبويه متحدثاً عن النسبة إلى **بنات الحرفين**: "هذا باب الإضافة إلى **بنات الحرفين**، اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨٧.

[٢] المصدر السابق ٤/ ٣٠١.

فَعُل، فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تُضيف إليه، وإن شئت غيرته فـرددت إليه ما حُذف منه"[1]، **فبنات الحرفين** دلت هنا على الاسم الثلاثي الذي حذف منه أحد حروفه.

جاءت المصطلحات الأربعة الأخيرة مركبة تركيباً إضافياً تجمعها علاقة إضافة، وتتكون من قاعدة مشتركة بينها جميعاً وهي كلمة **بنات** - والمقصود من لفظة بنات، ذوات- ومن امتداد حددً مفاهيمها، **فالثلاثة** دلت على مفهوم الكلمة الثلاثية المجردة، و**الأربعة** دلت على مفهوم الكلمة الرباعية المجردة، و**الخمسة** دلت على مفهوم الاسم الخماسي المجرد، و**الحرفين** دلت على الاسم الذي يُحذف منه حرفاً من حروفها، فجميعها تنتمي لحقلٍ دلالي واحد، ولكنَّ الامتداد حدد المفهوم.

٧.**بناء الأقل**: مصطلح مركب تركيباً إضافياً يتكون من قاعدة وهي **بناء**، وامتداد وهـي **الأقل**، ويجمع كِلا الركنين علاقة الإضافة.

و**بناء الأقل** مصطلح دالٌّ على مفهوم جمع القلة من خلال الأمثلة التي وردت للتمثيل على وزنين من أوزانه الأربعة، يقول سيبويه: "وقالوا: اللصوص في اللِّص، كما قالوا: القُـدور فـي القِدْر، وأقْدُر حين أرادوا **بناء الأقل**. وكما قالوا: فرخ وأفراخ قالوا: قِـدْح وأقـداح وقِـداح"[2]. فالمثال (أَقْدُر، و أفراخ) يدلان على الوزن أَفْعُل، وأفْعَال، وهما أحد أوزان أدنى العدد.

ونجد لهذا المصطلح استخداماً خاصاً لدى سيبويه، فهو لا يذكره إلاَّ عند الحديث عـن أيِّ وزن من أوزان أدنى العدد، أو عندما يعرض لمثالٍ على أحد تلك الأوزان.

ويقول في موضعٍ آخر: "وسألت الخليل عن تحقير الدُّور، فقال: أردُّه إلى **بناء أقل العدد**، لأنِّني إنما أُريد تقليل العدد، فإذا أردتُ أن أُقلله وأحقّره صرت إلى **بناء الأقلِّ**، وذلك قولك: أُدَيْر،

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٥٧.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٧٦.

فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو **لأقل العدد**"[1]. فإذا جاءت أي كلمة مجموعة على أدنى العدد، وأردنا تصغيرها فإننا نصغرها على بنائها الذي جمعت عليه، أو أننا نلجأ لطريقة أُخرى، وهي أن نصغرها على مفردها، ونجمعها بالتاء، فسيبويه يستخدم **بناء الأقل** عند حديثه عن تصغير أبنية من أبنية **أدنى العدد**، وهو البناء (أفْعُل).

وفي نفس النص استخدم سيبويه بدايةً مصطلحاً معقداً، وهو **بناء أقل العدد**، ليستبدل به **ببناء الأقل**، و**أقل العدد**، ولم يلجأ سيبويه إلى هذا إلا طلباً للاختصار، وتجنباً للتكرار.

ونلاحظ أيضاً أن **بناء اقل العدد** جاء دالاً على مفهومه أكثر من **بناء الأقل**، ذلك لأن عناصره المكونة له دلت على الأبنية التي يُجمع عليها الشيء لأدنى العدد، ذلك لأن **أدنى العدد** إنما وُضع للعدد القليل؛ إذ يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، أضف إلى ذلك أنَّ لفظة الجمع تدل على العدد الكثير، إذاً فلفظة العدد تدل بحالٍ من الأحوال على الجمع.

وفي مواضع أُخرى يستخدم سيبويه مرادفاً آخر، وهو: **أدنى العدد**، وهو لا يختلف عن **أقل العدد**، فالأدنى يحمل نفس مفهوم الأقل، إلاَّ أنَّ هذا التنوع في الاستخدام يؤكد لنا انشغال سيبويه هنا بالمفهوم، أكثر من الاهتمام بصياغة المصطلح نفسه.

ولا بُدَّ من أن نشير إلى أنَّ هذه المصطلحات المترادفة، وإن كانت متفاوتة في دلالتها على مفهومها، فإنَّ ركنيها المكونين لها قدما خصائص جوهرية عن المفهوم، وهذا ما لا نجده في المرادف البسيط **الأقل**، **فبناء الأقل** دل على الأبنية التي يأتي عليها **أدنى العدد**، وجاء **أدنى العدد**،

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩٠.

وأقل **العدد** ليدلا على العدد القليل، أي أقل الجمع. وقد جاءت المترادفات الثلاثة مركبة تركيباً إضافياً، ويجمعها علاقة إضافة.

٨.**الجمع الصحيح**: وهو مصطلح مركب تركيباً وصفياً، ويتكون من قاعدة وهي لفظة **الجمع**، ومن امتداد وهو **الصحيح**، ونمثل له بالرسم الآتي:

الجمع الصحيح

↓ ↓

قاعدة امتداد

↓ ↓

علاقة وصفية

و**الجمع الصحيح** مصطلح ساهم رُكناه اللذان يتكون منهما في إيصال صورة تقريبية لمفهومه، إذ دلّا على الجمع الذي يبقى بناء مفرده صحيحاً عند جمعه، وقد مثل له سيبويه بمثالٍ واحد، يقول: "وتقول: أبوُ زيدٍ، تريد أَبُونَ على إرادتك **الجمع الصحيح**"[١]، فأبو لم يتغير بناء مفرده عند جمعه، بل بقي صحيحاً، مع إضافة واو ونون على آخره في حالة رفعه.

وربما أطلق سيبويه مسمى الصحيح على هذا المصطلح؛ لإبراز الفرق بينه وبين التكسير، **فالجمع الصحيح** – كما ذكرنا– يبقى بناء مفرده سليماً دون أي تغيير، أما التكسير فيتغير بناء مفرده عند جمعه، وكأنه قد كُسِّرَ.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٠٩.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل مفهوم هذا الجمع، حيث يجعل الجمع على ضـــربين: "ما صحَّ فيه واحده، وما كُسّر فيه"[1]، فالأول عبَّر عن **الجمع الصحيح**، أي جمع المذكر السالم، و عبَّر الثاني عن جمع التكسير، وعرَّف الحريري في مُلْحَة الإعراب جمع المذكر السالم، بأنه: "كل جمع صح مفرده وسلم، يرفع بالواو والنون وينصب ويجر بالياء"[2]، ومن كلا النصـــين نجـــد أنَّ شرط جمع المذكر السالم، هو صحة المفرد عند جمعه؛ فسيبويه أطلق على هذا المصـــطلح أهـــم شرط من شروطه، وهو صحة مفرده.

إلا أنَّ هذا المصطلح تطور فيما بعد، وأصبح يُطلق عليه الجمع المذكر السالم، ومفهـــوم سلامة المفرد عند جمعه، هو نفسه مفهوم صحته.

٩.**موضع الفعل**: مصطلح مركب، وقد جاء غامضاً في حدِّ ذاته، وفي دلالته علـــى اســـم المكان، غير أنَّ سيبويه ذكره تحت بابٍ مستقل تحدث به عن اشتقاقه من الثلاثي المجرد، يقـــول: "هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، أما ما كان مـــن فَعَلَ يَفْعِل، فإن **موضع الفعل** مَفْعِل، وذلك قولك: هذا مَحبِسُنا، ومَضْرِبُنا، فكســـروا العـــين كمـــا كسروها في يَفْعِل"[3].

في هذا النص يذكر سيبويه أحد وزني اسم المكان من بنات الثلاثة، وهو (مَفْعِـــل)، أمَّـــا الوزن الثاني (مَفْعَل) فيأتي ذكره في موضعٍ آخر، إلا أنَّ سيبويه يستخدم مصطلح **اسم المكـــان**،

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي. شرح المفصل للزمخشري. قدم لـــه ووضـــع هوامشـــه وفهارسه إميل يعقوب، ط١. ج٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١. ص٢١٣.

[2] الحريري، أبو محمد القاسم بن علي. شرح مُلْحَة الإعراب. تح: بركات يوســـف هَبّـــود. ط١. بيـــروت: المكتبـــة العصرية، ١٩٩٧. ص١١٠.

[3] سيبويه. الكتاب ٤/ ٨٧.

بدلاً من **موضع الفعل**، يقول: "وأما ما كان يَفعَلُ منه مفتوحا فإنَّ **اسم المكان** يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب. وتقول للمكان مَشْرَبٌ"[1].

والمصطلحان مركبان تركيباً إضافياً، وتربطهما علاقة إضافة، أضف إلى ذلك أنهما جاءا أوضح من مرادفاتهما البسيطة: **الموضع**، و**المكان**.

١٠.**ياء التصغير**: مصطلح مركب، جاء دالاً على مفهوم واحد، فإذا ما ذُكر **ياء التصغير**، فلن يتبادر إلى الذهن إلاَّ الياء الساكنة التي تُضاف ثالثة إلى الاسم المُراد تصغيره، ويدخل المصطلح بهذا ضمن دائرة "العلاقة الأُحادية الدلالة"، و"العلاقة الأُحادية التسمية"، يقول سيبويه في تصغير الاسم المنسوب: "ولا سبيل إلى أن تقول: مُطَيْئِيّ، لأن ياء فُعَيْلٍ لا تُهمَز بعد **ياء التصغير**، وإنما تُهمَز بعد الألف إذا كسّرتَه للجمع، فإذا لم تُهمَز بعد تلك الألف فهي بعد **ياء التصغير** أجدر أن لا تُهْمَز، وإنما انتهت **ياء التحقير** إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف. ومع ذا إنَّك لو قلت فُعَائِلٌ من المَطِيّ لقلت مُطاء، ولو كسَّرته للجمع لقلت: مَطايا، فهذا بدل أيضاً لازم"[2].

وقد جاء في النص مصطلح **ياء التحقير** مُرادِفاً لـ**ياء التصغير**، وقد ذكرنا سابقاً أن تحقير الشيء هو نفسه تصغير له، وليس كل تصغير للشيء تحقير، أما من حيث عدد التواتر فقد جاء كلا المصطلحين متساويين تقريباً في ذلك، وإن كان **ياء التصغير** يفوق المصطلح الآخر بقليل.

١١.**غير المعتل**: مصطلح مركب، وعلى الرغم من دلالته على مفهوم الكلمة المُجردة من حرف العلة، لكنه يدل على مفهومين مختلفين، وهو الاسم أو الفعل المعتلان، وهذا مما لا ترتضيه شروط وضع المصطلحات، فمن دلالته على الاسم: "وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٨٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٧٣.

(فُعُول)، وذلك قولك: بُيُوت، وخُيُوط، وشُيُوخ، وعُيُون، وقُيُود. وذلك لأن فُعولا وفِعالا كانا شريكين في فَعْل الذي هو **غير معتل**"[1]، فـ(فَعْل) اسم غير معتل، يُجمَع جمع كثرة على (فِعال، وفُعول).

ومن دلالته على الفعل: "هذا باب ما كان من الياء والواو، قالوا: شَأى يشأى، وسعى يَسعى، ومَحا يمْحى، وصغا يَصغى، ونحا يَنْحى، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من **غيرالمعتل**، وقالوا: بهُوَ يبهو، لأنَّ هذا أبدا من **غير المعتل** لا يكون إلا يَفْعُلُ. ونظائر الأول مختلفات في يَفعَل"[2].

فالفعل المضارع من الفعل الصحيح يأتي على بناء (يَفْعُل)، أما في الفعل المعتل فإمَّا أن يأتي على بناء (يَفْعُل) وذلك إذا كانت عينه معتلة بالواو، أو على بناء (يَفْعَل) إذا كانت عينه معتلة بالألف.

وقد سبق أن ذكرنا، أنَّ دلالة المصطلح الواحد على مفهومين مختلفين، يدخلنا في باب الاشتراك اللفظي، وهذا ما تحاول اللغة العربية الابتعاد عنه قدر المستطاع.

ومما سبق ذكره، نجد أنَّ هناك مصطلحات جاءت واضحة في دلالتها على مفاهيمها، بحيث دخلت ضمن دائرة "العلاقة الأُحادية الدلالة"، و"العلاقة الأُحادية التسمية"، وذلك مثل: **حروف البدل**، و**حرف الاعتلال**، وهناك مصطلحات أُخرى جاءت غامضة في دلالتها على مفاهيمها، ويُعزى سبب غموضها إلى أن بعضاً منها دخل من جهة في باب الاشتراك اللفظي،

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٩.

[2] المصدر السابق ٤/ ١٠٦.

فعبَّر عن مفهومين مختلفين، ومما لا شك فيه أنَّ دلالة المصطلح الواحد على مفهومين مختلفين، يخلق نوعاً من الإرباك، والغموض في المصطلح.

ومن جهة أُخرى دخل بعضها الآخر في باب الترادف، الذي قد يؤدي إلى اللجوء إلى اختصار المصطلح بأقل عدد من الكلمات، مع وجود مرادف أوضح منه في الدلالة على المفهوم، مثل: **اسم المكان**، و **المكان**، وقد يؤدي الانشغال بإيصال المفهوم إلى الترادف، فنجد أنَّ هناك مصطلحات مترادفة، إلاَّ أنَّ كلاً منها يحمل خاصية معينة من خصائص المفهوم، وذلك مثل: **بناء الأقل**، و**أقل العدد**، و**موضع الفعل**.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ الاشتراك اللفظي قد يكون سبباً في الترادف بين المصطلحات، فمثلاً: **الاسم**، الذي يدل على مفاهيم نحوية وصرفية كثيرة؛ لأنه مصطلح عام، وهو بهذا مشترك لفظي، وفي الوقت نفسه مرادف **لأسماء الفاعلين**، و**للفاعل**.

فائدة المصطلح المركب

يعد المركب من أخصب طرائق التوليد في اللغات الأوروبية، وتميل العربية إليه أكثر من النحت؛ لأن العناصر المكونة له تكون محتفظة بكل صوامتها وحركاتها[1]، ويلجأ اللغويون عادة إلى المصطلحات المركبة عند تتداخل المفاهيم، أو للتفرقة بين مفاهيم تأتي متصلة ولكنها تتقارب فيما بينها، أو عند تعدد الأنواع المندرجة في مفهوم واحد عام[2]، وهي بذلك تعمل على تنمية المصطلحات، وزيادة عددها.

---

[1] حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: مكتبة غريب، (د. ت). ص٧٧.

[2] الحديدي. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. ص١٢٥.

وفي كتاب سيبويه جاءت بعض المصطلحات دالة على مفاهيمها، وكان لركنيها الدور الرئيسي في ذلك، مثل: **حروف البدل**، و**حرف الاعتلال**، فمصطلح الحرف مصطلح عام يحتاج إلى تخصيص؛ لذا لابدَّ من وجود الركن الثاني وهو الامتداد الذي خصص هذه الحروف، فجاءت **حروف البدل** لتدل على حروف البدل وعددها أحد عشر، وجاء **حرف الاعتلال** ليدلَّ على حروف العلة.

ونجد مصطلحات لم تتسم بالاستقرار الكافي، إلاَّ أن حملها لبعض الخصائص الجوهرية للمفهوم دلَّ عليها، مثل: **الجمع الصحيح**، الذي دلَّ على الجمع الذي يبقى مفرده صحيحاً عند جمعه، وأيضاً مصطلح **بناء الأقل** الذي خُصِصَ للحديث عن أبنية **أدنى العدد**، وجاء **أدنى العدد، وأقل العدد**، ليدلا على العدد القليل، والعدد يعبر عن مفهوم الجمع.

فالمصطلحات المركبة لدى سيبويه تفاوتت في دلالتها عن مفاهيمها بين الدلالة المباشرة، وبين الإشارة إلى أهم الخصائص، فلم يخلُ مصطلح مركب من دلالة قريبة، أو بعيدة على المفهوم، وهذا ما لم نجده في المصطلحات البسيطة.

ثالثاً: المصطلح المعقد

هو المصطلح المكون من ثلاثِ كلمات فما فوق، وقد تصل إلى جمل أو عبارات شارحة طويلة، وتبلغ عدد المصطلحات المعقدة لدى سيبويه (٢٩) مصطلحاً معقداً.

من الطبيعي أن تأتي المصطلحات المعقدة واوضحة في تعبيرها عن مفاهيمها، إلا أنها لدى سيبويه تفاوتت بين ما يأتي منها على صورة ثلاثة عناصر تكون بذلك أقرب إلى المصطلح المركب، وبين ما يأتي على صورة عبارات شارحة قريبة من الوصف، وتأتي هذه العبارات

دالة على المفاهيم التي تعبر عنها بصورة أوضح من المصطلحات المركبة، أو البسيطة؛ لأنها تحوي عدداً من خصائص المفهوم الرئيسية التي قد تشكِّل عناصر تعريفية للمصطلح، وهي تتكون من مصطلحات بسيطة، أو مركبة، وقد تأتي جامعة لأكثر من مركب، ويمكن لكل عنصر من عناصرها، أو لبعضها أن يستقل بذاته ليدل على مفهومٍ آخر. وأسفله توقفٌ إلى أحدَ عشر مصطلحاً: **الجمع بالتاء، والجمع بالواو والنون، والصفة المشبهة بالفاعل، وما ينصرف، وما لا ينصرف، وماعالجت به، وما تجيء فيه الفِعْلَة تريد بها ضرباً من الفعل، وما كان اسماً لجمع، وما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع، وما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه، وتكسير الواحد للجمع.**

١.**الجمع بالتاء:** مصطلح معقد يتكون من قاعدة وهي لفظة **الجمع**، ومن امتداد تكميلي بحرف الجر وهو **بالتاء**، ونمثل له بالشكل الآتي:

الجمع بالتاء

↓ ↓

قاعدة امتداد تكميلي بحرف الجر

وهو مصطلح جاءت أركانه غير دالة على مفهوم جمع المؤنث السالم وإن ذُكِر فيه خاصية من خصائص مفهومه وهو جمعه بالتاء؛ لأنَّ كثيراً من جموع التكسير مثلاً مجموعة بالتاء؛ لذا قدم له سيبويه مرادفاً آخر حاملاً خصائص محددة أكثر، وهو **الجمع المؤنث بالتاء**، فهو دال على الجمع المؤنث الذي يُجمع بزيادة تاء على آخره، وبهذا جاء المصطلح واضحاً،

والفرق بين المصطلحين هو الدلالة على المؤنث، لأنه بذلك قد حصرنا المفهوم في جمع المؤنث السالم، يقول سيبويه: "... وذلك قولك: دُولة ودُولات، لا تحرّك الواو لأنها ثانية، فإذا لم ترد **الجمع المؤنث بالتاء** قلت: دُوَل، وسُوقة وسُوَق، وسُورة وسُوَر"[1].

ويتكون **الجمع المؤنث بالتاء**، من قاعدة كبرى وهي لفظتي **الجمع المؤنث**، وامتداد تكميلي بحرف الجر وهو **بالتاء**، والقاعدة بدورها مكونة من مصطلح مركب، مكون من قاعدة وهي **الجمع**، وامتداد وصفي وهو **المؤنث**، ونمثل له بالرسم الآتي:

الجمع	المؤنث	بالتاء
↓	↓	↓
قاعدة (١)	امتداد وصفي	امتداد تكميلي بحرف الجر
↓	↓	
قاعدة (٢)		

٢.**الجمع بالواو والنون:** مصطلح معقد يدل على جمع المذكر السالم من خلال أهم خصائصه، وهي علامة الرفع والتي تكون بالواو، والنون، إذ لا يوجد مصطلح يُجمع بالواو، والنون إلا المذكر السالم، يقول: "اعلم أنَّ كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية و**الجمع بالواو والنون** في الرفع وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك"[2]، ويُذكر لهذا المصطلح مرادف آخر، وهو **الجمع بالواو والياء والنون**، وهو مصطلح يحوي خصائص محددة أكثر للمفهوم، وهي علامة الرفع والنصب الجر، أي الواو والنون

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٩٤.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٩١.

للرفع، والياء والنون للنصب والجر، يقول: "هذا باب لا يجوز فيه التثنية و**الجمع بالواو واليـاء والنون**، وذلك نحو: عِشرين، وثلاثين"[1].

ومن الملاحظ أنَّ العناصر المكونة لكلا المصطلحين حوت خصائص تعريفية جوهرية، وهي كما ذكرنا: علامة الرفع وعلامة النصب والجر، وإذ ما أدخلنا المصطلح المركب **الجمـع الصحيح** في مسألة الخصائص التعريفية فسنخرج بتعريفٍ جيد له، وهو كل جمع صحَّ مفـرده وسلم، ويُجمع مفرده بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر.

ويتكون **الجمع بالواو والنون**، من قاعدة (١) وهي لفظة **الجمـع**، وقاعـدة (٢) وهـي **بالواو**، وامتداد عطفي وهو **والنون**، وترتبط القاعدة الثانية والامتداد العطفـي بعلاقـة امتـداد تكميلي بحرف الجر، ونمثل له بالرسم الآتي:

الجمع **بالواو** **والنون**

↓ ↓ ↓

القاعدة (١) القاعدة (٢) امتداد عطفي

↓ ↓

امتداد تكميلي بحرف الجر

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٩٢.

ونمثل **للجمع بالواو والياء والنون** بالرسم الآتي:

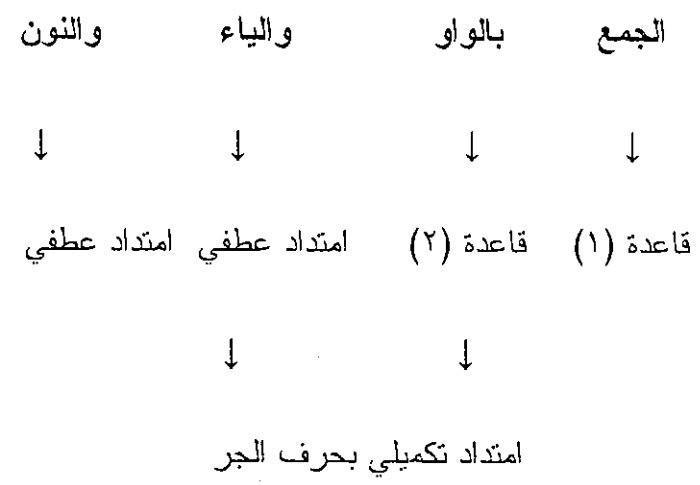

٣.**الصفة المشبهة بالفاعل:** مصطلح معقد وهو مصطلح مستقر دال على مفهومه أكثر من مرادفه البسيط **المشبهة**، ومرادفه المركب **الصفة المشبهة**، لأنه اشتمل على سمة مهمة من سمات مفهومه، وهي شبهها باسم الفاعل، فلم يُطلق عليه هذا المسمى إلاَّ لأنه يشبه اسم الفاعل في التذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، وينقص عنه في أنه غير جارٍ على الفعل.

وربما كان سبب استخدام سيبويه مرادف بسيط، وآخر مركب للمصطلح المعقد السابق هو رغبته في الاختصار، وتجنباً للتكرار، فعند ذكره لمصطلح ناضج، وواضح **كالصفة المشبهة بالفاعل**، فلن يلجأ إلى تكراره كلما أتى على ذكره، إنما سيحاول التعبير عنه بأقل عدد من الكلمات؛ ليدلَّ بذلك عليه لذا نجده استخدم **المشبهة**، و**الصفة المشبهة**.

ويتكون هذا المصطلح من قاعدة أولى وهي **الصفة**، ومن قاعدة ثانية وهي **المشبهة**، وامتداد تكميلي بحرف الجر وهو **بالفاعل**، وترتبط كلا القاعدتين بعلاقة وصفية، ويأتي تمثيله على الشكل الآتي:

الصفة المشبهة بالفاعل

↓ ↓ ↓

قاعدة (١) قاعدة (٢) امتداد تكميلي بحرف الجر

↓ ↓

امتداد وصفي

يقول سيبويه في باب إعمال الصفة المشبهة: "هذا باب **الصفة المشبَّهة بالفاعل** فيما عَمِلت فيه ولم تَقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنَّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنَّما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنَّما تعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرة لا تُجاوز هذا؛ لأنَّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه"[١]، **فالصفة المشبهة بالفاعل،** تبقى عاملة فيما بعدها سواء أكانت نكرة أم معرفة، وهي تشبه عمل اسم الفاعل.

٤.**ما ينصرف، وما لا ينصرف:** مصطلحان معقدان متصدران بالاسم الموصول "ما"، وقد تضمنا خصائص رئيسية جاءت دالة على مفهوميهما، **فما ينصرف** دال على الاسم الذي تدخله الحركات الإعرابية الثلاث، بالإضافة إلى التنوين، **وما لا ينصرف** على النقيض منه، فإنه تدخله فقط الضمة، والفتحة ويُجر بالفتحة ولا يقبل التنوين.

نلاحظ أنَّ الاسم الموصول "ما" تصدر جملة فعلية في **ما ينصرف، وما لا ينصرف،** ومثل هذا النوع من التراكيب المتصدرة لفعل أو اسم من المفترض أن تقدم خصائص جوهرية عن المفهوم أكثر من غيرها من المركبات، إلاَّ أن هذا لا ينطبق بالضرورة على كل المصطلحات، فكلا المصطلحين **ما ينصرف، وما لا ينصرف** دلا على مفهوميهما بنفس الدرجة

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٤.

التي دلت عليه مرادفاتهما، يقول سيبويه: "وجميع **ما لا ينصرف** إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف انجرَّ؛ لأنَّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على **المنصرف**. وأُدخل فيها الجرّ كما يَـدخُل في **المنصرف**، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين"[1]، وفي موضعٍ آخر يقول متحدثاً عن ذهاب التنوين في العدد المركب: "... كما أنَّ خمسةَ عَشَر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينـــه، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عشرَ درهماً، ولكنّ التنوين ذهب منه كما ذهب **ممَّا لا ينصرف**"[2].

وفي كلا النصين يقدم سيبويه عناصر تعريفية مهمة للاسم المنصرف، وهـــي أنـــه إذا أُضيف أو أُدخِلَ فيه الألف واللام انجر، ويأمن بذلك دخول التنوين. أمَّا غير المنصـــرف فـــلا يدخله التنوين ولا الكسرة.

ونجد أنَّ سيبويه استخدم في الاقتباس الأول مصطلح **المنصرف**، وهو مصطلح بســـيط، دال على المفهوم، كمرادفه **ما ينصرف**، ويستخدم سيبويه مرادفات أُخرى للتعبير عـــن مفهـــوم الاسم المنصرف، منها البسيطة، والمركبة غير متصدرة باسم موصول، وجاءت جميعها دالـــة على المفهوم المقصود، مثل: **المصروف**، **الانصراف**، **الأسماء المنصرفة**، ويذكر أيضاً مرادفـــاً مركباً **لما لا ينصرف**، وهو **غير منصرف**، وجاء هو الآخر واضحاً في دلالته على مفهومه.

٥.**ما عالجت** به: وهو من المصطلحات التي جاءت جملهـــا الفعليـــة متصـــدرة لاســـم موصول، وهو مصطلح لا تشير عناصره المكونة له بصورة مباشرة على مفهومِ اسم الآلة، غير أنَّها تدل على الوظيفة التي تؤديها الآلة بحدِّ ذاتها، وهي المعالجة، فالمِقص إنما يستخدم لمعالجة شيء ما يحتاج للقَصِّ، والمفتاح يستخدم لمعالجة شيء يحتاج للفتح، وكذلك المِخيط، فكـــل أداة

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٣.

[2] المصدر السابق ٢/ ١٥٧.

إنما يكون هناك هدف من استخدامه، وهو المعالجة، وهذا ما يؤكده الزمخشري، يقول: "هو اسم ما يعالج به ويُنقَل ويجئ على " مِفْعَلٍ"، و" مِفْعَلة"، ومِفْعَال إلى آخره"[1].

ويحاول سيبويه توضيح مفهوم هذا المصطلح بأمثلة على أبنيته التي يأتي عليها، فيقول: "هذا باب **ما عالجت به**، أمَّا المِقَصّ فالذي يُقَصُّ به. والمَقَصُّ: المكان والمصدر. وكلّ شيء يعالج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك [قولك]: مِحْلَبٌ، ومِنْجَل، ومِكْسَحةٌ، ومِسلّة، والمِصفَى، والمِخرَزُ، والمِخيَط. وقد يجئ على مِفعَالٍ نحو: مِقراض، ومِفتاح، ومِصباح. وقالوا: المِفتَح كما قالوا: المخرَز، وقالوا: المِسرَجَة كما قالوا: المِكْسَحةُ"[2].

ومن خلال الأمثلة تبين أنَّ مفهوم اسم الآلة يأتي على ثلاثة أوزان، وهي: مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال.

٦.**ما تجيء فيه الفِعْلَة تريد بها ضرباً من الفعل**: مصطلح معقد جاء على شكل جملة فعلية متصدرة بالاسم الموصول "ما"، وقد قدمت عناصرها المكونة لها خصائص رئيسية عن مفهوم مصدر الهيئة، وهي مجيء المصدر على "فِعْلَة" ليدلَّ على نَوعٍ من الفعل، أي على هيئته، يقول سيبويه: "هذا باب **ما تجيء فيه الفِعْلَة تريد بها ضرباً من الفعل**، وذلك قولك: حَسُنَ الطِّعْمَةِ. وقتلتُه قِتْلَةَ سَوْءٍ، وبِئْست المِيتةُ، إنما تريد الضَّرب الذي أصابه من القتل، والضَّرب الذي هو عليه من الطَّعم"[3].

---

[1] الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب. تح: محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود. تقديم: محمود فهمي حجازي. ط١. القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١. ص٣١١.

[2] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٥.

[3] المصدر السابق٤/ ٤٤.

ويُطلق ابن يعيش على هذا المصطلح، "مصدر النوع"، ويعرفه بقولـه: "وتقـول فـي الضرب من الفعل: وحَسَنُ الطِّعْمة، والرِّكْبة، والجِلْسة، والقِعْدة، و "قتلته قِتْلة سَـوْءٍ"، و"بِئسَـت الميتَة"، و"العِذْرَةُ" ضرب من الاعتذار"[1].

٧.**اسم لجمع**: مصطلح معقد جاء دالاً على مفهوم كل جمع كان له مفرد من لفظه، أو لا يكون، هو يعتبر من المصطلحات الناضجة، وقد ذُكِرَ له مرادفان، وهما: **ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع، و ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده**، وقد جاء كلا المصطلحَين على شكل عبارة شارحة يحوي كِلاهما سمة رئيسية في المفهوم، غير أنَّ كل سمة فيها جاءت مختلفة عـن الأُخرى، وبجموعهما يتشكل مفهوم اسم الجمع، فمصطلح **ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنـه شيء واحد يقع على الجميع**، إنما يدلُّ على خاصية من المفهوم، وهو ما ليس له واحد من جمعه، ويأتي **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفـر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده**، ليدل على خاصية أخرى من مفهوم اسم الجمع، وهو ما له مفرد من جمعه، ومثل هذه الخصائص الرئيسية التي حملها كلا المصطلحين هي خصائص تعريفية، غير أن مثـل هذه العبارات أقرب إلى الشرح من كونها مصطلحاً مختصراً ناضجاً؛ لذا فمن الممكن أن يكـون كلا المصطلحين قد رُشِحَا للاختصار، فجاءا على اسم **لجمـع**، وهو مصطلح أكثر دقـة ودلالـة ووضوحاً.

فمما جاء في **اسم لجمع**: "وأمَّا ما كان **اسماً لجمع** مؤنث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيـث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغَنَم؛ لأنَّه ليس له واحد، يعنى: أنَّه إذا جاء **اسماً لجمع**

---

[1] ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري. ج٤. ص٦٩- ٧٠.

ليس له واحد كُسّر عليه، فكان ذلك الاسمُ على أربعة أحرف، لن تصرفه اسماً لمذكر"[1]، **فاسم الجمع** إذا دلَّ على الجمع الذي لا مفرد له من لفظه، فإنه يُمنع من الصرف إذا جاء اسماً رباعياً لمؤنث، وجُعِلَ لمذكر، فسيبويه يعرض هنا لمفهوم اسم الجمع، إلاَّ أنه يخصُّ الشكل الأول الذي يأتي عليه هذا المفهوم.

ومما جاء في **ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع**: "هذا باب تحقير **ما لم يُكسَّر عليه واحد للجمع ولكنَّه شيء واحد يقع للجميع**، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع، وذلك قولك في قَومٍ: قُوَيْم، وفي رجلٍ: رُجَيْل. وكذلك النَّفر، والرَّهط، والنَّسوة، وإن عُنى بهنَّ أدنى العدد"[2]. نلاحظ هنا أنَّ هذا المصطلح قد دلَّ على أحد شَكلي مفهوم اسم الجمع، وهو كما ذكرنا ما ليس له مفرد من لفظه، وتصغيره إنما يكون كتصغير المفرد، أي أنه يُصغَّر على جمعه دون أن نرده إلى المفرد.

ويذكر سيبويه سمات تعريفية لمفهوم اسم الجمع، منها: أنه عند جمعه جمع تكسير، أو عند تصغيره لا يُردُّ في ذلك إلى مفرده، بل يُجمع ويُصغر على جمعه هذا، يقول: "هذا باب **ما هو اسم يقع على الجميع لم يُكسَّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ، إلاَّ أنَّ لفظه من لفظ واحده**، وذلك قولك: رَكْبٌ وشَفْرٌ. فالرَّكْبُ لم يُكسَّر عليه راكِبٌ. ألا ترى أنَّكَ تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسِّرَ عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ ممَّا يكسَّر عليه الواحد للجمع"[3]، إذاً نجد في هذا المصطلح الشارح، الشكل الثاني من مفهوم اسم الجمع، وهو كما أسلفنا الجمع الذي له مفرد من لفظه.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٩٤.

[3] المصدر السابق ٣/ ٦٢٤.

فسيبويه لجأ إلى اختصار كلا المصطلحين اللذين جاءا على شكل عبارة شارحة، إلى مصطلح أقصر، ودال على المفهوم، **فاسم لجمع** مركب من قاعدة وهي **اسم**، وامتداد تكميلي بحرف الجر، ونمثل لها بالشكل الآتي: **اسم** **لجمع**

↓ ↓

قاعدة امتداد تكميلي بحرف الجر

٨. **ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع**، ومرادفه **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**: مصطلحان معقدان شارِحان يُعبِران عن مفهوم اسم **الجنس الجمعي**، وقد عبّر كلُّ واحدٍ من المصطلحين الشارحين عن المفهوم بسمة رئيسية مختلفة عن الأُخرى، وبمجموعهما يتشكل مفهوم اسم الجنس الجمعي.

فالعبارة الأولى جاءت حاملة سمة من المفهوم، وهو أن يكون الفرق بين هذا الجمع، وبين مفرده تاء التأنيث، وتأتي العبارة الثانية حاملة سمة أُخرى، وهي مجيء تاء التأنيث في آخر كلٍّ من الجمع ومفرده، فيُفرق بينهما بكلمة واحدة يُوصَف بها المفرد، إلاَّ أنَّ سيبويه لم يجمعهما في مصطلحٍ أكثر بساطة، كما فعل في اسم **لجمع**.

فهو يقول في العبارة الأولى: "هذا باب **ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع**، فأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) [فهو] نحو: طَلْحٍ والواحدةُ طَلْحَةٌ، وتَمْرٍ والواحدة تَمْرَةٌ، ونَخْلٍ ونَخْلَةٍ،

وصَخْرٍ وصَخْرةٍ"[1]، إذا نجد أنَّ هناك فرق بين الجمع، وبين مفرده، وهذا الفرق يتمثل في تاء التأنيث التي تلحق آخر المفرد.

وفي العبارة الشارحة الثانية يقول: "هذا باب **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**، وذلك قولك للجميع: حَلْفَاءٌ وحَلْفَاء واحدة، وطَرْفاءُ للجميع وطَرْفَاء واحدة... لمَّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسِّرَ عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامةُ التأنيث... ولم يجاوزوا البناء الذي يقع للجميع حيث أرادوا واحداً فيه علامة تأنيث؛ لأنَّه فيه علامة التأنيث، فاكتفوا بذلك وبيَّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع، ليُفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث، نحو: البُسْر، والتَّمْر"[2].

فإذا احتوى الجمع، ومفرده على علامة التأنيث نفسها، فإن الفرق بينهما يكون بوصف المفرد بلفظة واحدة؛ وبهذا لا نقع في اللبس.

ولا بُدَّ أن نُشير إلى أنَّ هذه العبارات الشارحة، والتي جاءت دالة على مفهومي اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي جاءت جميعها مُصدّرة بالاسم الموصول "ما".

٩.**تكسير الواحد للجمع:** وهو مصطلح يعبر عن مفهوم جمع التكسير، ويُذكر له أربعة مرادفات، وهي: **ما كسر عليه الواحد للجمع، والتكسير للجمع، وجمع كُسر له واحد، والكسر للجمع.**

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٢.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٦.

وملاحظتنا على هذه المرادفات أنها جميعها جاء معبراً عن مفهوم جمع التكسير بالدرجةٌ نفسها، أي أنها جاءت دالة على سمة واحدة، وهي تكسير بناء الواحد للحصول على بناءٍ للجمع، دون إضافة أُخرى لهذه السمة، من أي مصطلح من هذه المرادفات.

إلاَّ أننا نجد التنوع في صياغتها، فنجد منها ما كان عبارة مُصدرة بالاسم الموصول "ما" مثل **ما كسر عليه الواحد للجمع**، ونجد أيضاً ما استُخدم فيه شكلان من أشكال المصادر مثل: **تكسير الواحد للجمع**، و**التكسير للجمع**، و**الكسر للجمع**، وقد اختُصِرَت هذه المترادفات بمرادفٍ بسيط، وهو **التكسير**، وهو مصطلح مختصر جداً، وهو لا يحمل أي سمة من سمات مفهومه، فهو غير دال بالدرجة الأُولى على الجمع، ولا على تغيُّر بناء مفرده عند جمعه، وقد يكون استخدام سيبويه له عائداً إلى أنَّ نصاً ما تضمَّن مرادفات أوضح منه، فيكون اللجوء إليه من قبيل الاختصار وتجنب التكرار، وهو في الوقت نفسه، سيدلُّ على ما يدلُّ عليه المرادف من مفهوم، وذلك مثل قوله في شواذ التصغير: "هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إيَّاه لو كسَّرته للجمع على القياس لا على **التكسير للجمع** على غيره، وذلك قولك في خاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ، وطَابَق: طُوَيْبِق، ودانَق: دُوَيْنِقٌ. والذين قالوا: دَوانِيقُ وخَواتِيم وطَوابِيْق إنَّما جعلوه **تكسير** فاعال، وإنْ لم يكن من كلامهم"[1].

وأيضاً قوله في تصغير الاسم المبدوء بألف الوصل: "وإذا حقَّرت اشْهِيبابٌ حذفتَ الألف، فكأنه بقي شِهِيبابٌ، ثم حذفتَ الياء التي بعد الهاء كما كنت حاذِفَها في **التكسير** إذا جمعتَ، فكأنَّك

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٢٥.

حقَّرت شِهْباباً. وكذلك الاغْدِيدان تَحذف الألف والياء التي بعد الدال، كما كنت حاذِفها في **التكسير للجمع**، فكأنَّك حقَّرت غِدَّانٌ؛ وذلك نحو: غُدَيْدِينٍ وشُهَيْبيبٍ"[1].

ومن خلال النصين السابقين، نلاحظ أنَّ مصطلح **التكسير للجمع** جاء دالاً على مفهوم جمع التكسير بصورة واضحة، وقد ذُكِرَ معه مرادفه **التكسير**، وقد جاء هو الآخر دالاً على مفهومه من دلالة مرادفه **التكسير للجمع**؛ إذا **فالتكسير للجمع** أزال الإبهام الذي يحمله مصطلح **التكسير**.

وقد أدى التنوع في صياغة هذه المرادِفات، إلى التنوع في أشكال التركيب، فلو أخذنا مثلا: **تكسير الواحد للجمع**، لوجدنا أنَّه يتكون من قاعدة كبرى وهي **تكسير الواحد**، ومن امتداد تكميلي بحرف الجر، والقاعدة الكبرى بدورها تتكون من قاعدة وهي **تكسير**، وامتداد إضافي وهو **الواحد**، ونُمَثِّل له بالشكل الآتي:

تكسير	**الواحد**	**للجمع**
↓	↓	↓
قاعدة (٢)	امتداد إضافي	امتداد تكميلي بحرف الجر
↓	↓	

قاعدة (١)

أمَّا **التكسير للجمع**، فيتكون من قاعدة وهي لفظة **التكسير**، وامتداد تكميلي بحرف الجر وهو **للجمع**، ونمثل لها بالشكل الآتي:

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٣٥.

التكسير **للجمع**

↓ ↓

قاعدة امتداد تكميلي بحرف الجر

١٠.**المرة الواحدة من الفعل**: مصطلح معقد، جاءت عناصره المكونة له دالة على حدوث الفعل مرة واحدة، وهو المفهوم المقصود من مصدر المرة، يقول سيبويه: "وإذا أردت **المرَّة الواحدة من الفعل** جئت به أبدً على فَعْلةٍ على الأصل، لأنَّ الأصل فَعْل"[١].

ويتكون مركب **المرة الواحدة من الفعل** من قاعدة كبرى وهي: **المرة الواحدة**، ومن امتداد تكميلي بحرف الجر وهو **من الفعل**، والقاعدة الكبرى تتكون من قاعدة وهي **المرة**، ومن امتداد وصفي وهو **الواحدة**، ونمثل له بالشكل الآتي:

المرة **الواحدة** **من الفعل**

↓ ↓ ↓

قاعدة (٢) امتداد نعتي امتداد تكميلي بحرف الجر

↓ ↓

قاعدة (١)

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٥.

فائدة المصطلح المعقد

للتركيب المعقد دور كبير في إيصال المفهوم المناسب بصورة واضحة، غير أنَّ مجيء بعضها على شكل عبارات شارحة يقربها من الوصف، ويبعدنا عن أهم شروط المصطلح وهو الاختصار، والذي نبحث عنه ونجعله شرطاً رئيسياً من شروط وضع المصطلح، فمفهوم الاختصار يتطلب مصطلحاً موجزاً ودالاً في الوقت نفسه على مفهومه بصورة واضحة. صحيح أن لهذه المركبات الشارحة دوراً كبيراً في التعبير عن خصائص رئيسية للمفهوم قد لا نجدها ماثلة في أركان مصطلحٍ آخر أنضج منه ومرادف له، إلاَّ أننا في النهاية لا نبحث إلاَّ عن المصطلح الأنسب، والأكثر دلالة على المفهوم، وأن يجمع إلى جانب هذا الإيجاز والدقة، فمثلا **ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع**، فقد جاءت عناصر هذه العبارة الشارحة دالة على خصائص تعريفية للمصطلح، وهي خصائص لا يمكن أن يُفهم ولا أن يُعرَّف المصطلح إلا بها، غير أنَّ مجيئها بشكل عبارة قرَّبها من الوصف وأبعدها عن الإيجاز الذي نجده في **اسم لجمع**.

ومن المعلوم أنَّ الإيجاز هو الهدف الذي نأمل من المصطلحات أن تحققه، لكنَّه في بعض مصطلحات الكتاب لم يخدم المفهوم، فكثير من المصطلحات قد جاء بشكلٍ بسيط، لكنها لم تدلَّ بحالٍ من الأحوال على مفهومها، فمثلاً: **المرة**، الذي ذُكِر مرادفاً **للمرة الواحدة من الفعل**، فهو مصطلح موجز وبسيط، غير أنَّه جاء بوصفه مصطلحاً غامضاً في تعبيره عن مفهومه، ولا نجد هذا في مرادفه المركب **المرة الواحدة من الفعل** الذي كان أكثر دلالة على مفهومه، أضف إلى ذلك أن عناصره المكونة له اشتملت على خصائص تعريفية رئيسية، وعلى الرغم من أنَّ الإيجاز

في بعض مصطلحات الكتاب لم يخدم المفهوم، فقد ساهمت الخصائص التعريفية للمصطلحات البسيطة في توضيحه.

ونستنتج مما سبق ذكره في هذا الفصل، أن سيبويه كان يعي تماماً مفهوم الكلمة المفردة؛ لذا نجده يلجأ إليها أكثر من المركب، لكنَّ مصطلحاته بشكل عام تفاوتت بين النضوج وبين القصور في التعبير عن المفهوم، فوجدنا مصطلحات مركبة جاءت أكثر دلالة على المفهوم من مصطلحات بسيط، أضف إلى ذلك أن الترادف والاشتراك اللفظي كان له حضور بارز في هذه المصطلحات، إلا أن هذا النوع من الاشتراك وهو الترادف تفاوت أيضاً في هذه المصطلحات، فمن جانب نجد أن بعضها جاء مترادفاً غير أن كل مرادف حمل خاصية معينة عن المفهوم مختلفة عن غيره، وبتجمع هذه الخصائص يتشكل مفهوم واحد، وذلك مثل: **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه، و ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.**

فقد حمل كُلا المصطلحين سمة معينة غير موجودة في الآخر، وإذ ما اجتمعت تلك السمات مع بعضها، سيتشكل مفهوم اسم الجنس الجمعي.

ومن جانبٍ آخر، نجد أن بعضها جاء مترادفاً، وعلى الرغم من هذا فإنَّ هذا الترادف لم يعطِ للمصطلحات سمات خاصة تميزها عن بعضها البعض، وذلك مثل: **التكسير للجمع، والكسر للجمع**، فالاختلاف يكمن في التنوع في استخدام أشكال المصدر.

الفصل الثاني

قضايا المصطلح الصرفي

في كتاب سيبويه

قضايا المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه

تشمل القضايا المتكلم عنها في هذا المقام: التعريف، والمشترك اللفظي والترادف.

التعريف المصطلحي في كتاب سيبويه

التعريف: قضية التعريف لها أشكال تنتظمها وأكثرها ظهوراً عند سيبويه مسألة التعريف بالمنطق وبقلة يرد التعريف بالمثال وأحياناً بالإحالة ونادراً ما يكون بالمُرادف وذلك أنَّ جميع المصطلحات الصرفية في الكتاب لم يحدها سيبويه بحد سواء كان حداً تاماً أم ناقصاً؛ لأنَّ مصطلحاته في تلك الفترة لم تكن قد استقرت بعد، حالها حال كثير من مصطلحات علوم اللغة الأُخرى، وعليه فإن التعريف المصطلحي في تلك الفترة التي شهدت نشأة "الكتاب" لم يكن قد استقر بعد.

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه لا يُعرف مصطلحاته صراحة، فإنَّه يُقدِّم سمات تعريفية لكل مصطلح من مصطلحاته، في معرض حديثه عنها في مواطن مختلفة، وهذه الخصائص مجتمعة قد تساهم في تكوين تعريف. وأسفله توقف إلى عشرين من المصطلحات، وهي: **الجمع بالواو والنون، والجمع بالتاء، وياء الإضافة، وياء التصغير، والقلب، وحروف البدل، وجمع الجمع، وما كان اسماً لجمع، و ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتَبيَّن الواحد من الجميع، والتصغير، والحين، وحروف الزوائد، والمبالغة، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبهة بالفاعل، وأدنى العدد، وما عالجت به، وما تجيء فيه الفعلة تريد ضرباً من الفعل، والمرة الواحدة من الفعل، واسم المكان، والإضافة.**

١.**الجمع بالواو والنون**: مصطلح معقد ذُكِرَ له خصائص تعريفية منها: أنه يُرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، يقول سيبويه: "هذا باب تثنية الممدود، اعلم أنَّ كلَّ ممدود كان منصرفا فهو في التثنية و**الجمع بالواو والنون** في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتلّ من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: عِلْباءان؛ فهذا الأجود الأكثر"[١].

فلهذا الجمع علامة رفع، وعلامة نصب وجر؛ فعلامة الرفع تكون بالواو والنون، وعلامة النصب والجر تكون بالياء والنون.

وفي موضع آخر يُذكَرُ سمة أُخرى للمفهوم، وهي: أن الزائدتين الواو والنون، والياء والنون تُحذفان من الجمع عند النسب إليه؛ لأنه لا يجتمع في الاسم رفعان، أو نصبان، ولا جران، وهو بهذا يشير إلى أنَّ الياء والواو والنون من الزوائد فتحذف عند الإضافة، يقول: "هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية، وذلك قولك: مُسْلِمون ورَجُلانِ؛ فإذا كان شيء من هذا اسمَ رجل فأضفت إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرَّان، فتذهب الياء لأنَّها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنَّها زِيدتا معاً ولا تثبتان معاً. وذلك قولك رَجُلِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ"[٢].

ويقول في موضع آخر: "هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء، اعلم أنَّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب،

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٩١.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٣٧٢.

وإنْ شئت كسَّرته للجمع على حدٍّ ما تُكسَّر عليه الأسماء للجمع. وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء، وإنْ شئت كسَّرته على حدٍّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجل أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تَلحقه في الجمع إلاَّ التاء. وإن شئت كسَّرته للجمع"[1].

يجوز في جمع اسم رجل – أي العلم المذكر– طريقتان: إمَّا أن نجمعه بالواو والنون، وإمَّا بالتكسير للجمع، فالواو والنون إذاً علامة جمع المذكر.

مما سبق نستنتج أن مفهوم جمع المذكر السالم، إنما هو جمع لمذكر يُرفع بالواو والنون، ويُنصب ويُجَر بالياء والنون، وتُحذَف كلٌّ من الواو والياء والنون منه لدى الإضافة؛ لأنه لا يجتمع في كلمة نصبان أو جران أو رفعان، وحذفهما في الإضافة يدلُّ على زيادتهما، وقد يُجمع المذكر أيضاً بالتكسير.

ومن خلال السمات التعريفية السابقة فإن **الجمع بالواو والنون** هو جمع لمذكر، يُرفع بالواو والنون، وينصب ويجر بالياء والنون، وتحذف منه الواو والياء والنون عند الإضافة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٢.**الجمع بالتاء**: مصطلح معقد ذُكِرَ له سمات تعريفية منها: أنَّ **الجمع بالتاء** إنما هو جمع لمؤنث، وإذا أُلحق في آخر العلم المذكر هاء التأنيث فإنه لا يُجمع بالواو والنون وإنَّما بالتاء، أو بالتكسير للجمع. فالتاء إذاً علامة جمع المؤنث، يقول سيبويه: " هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء، اعلم أنَّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٩٥.

الرفع، والياء والنون في الجر والنصب، وإنْ شئت كسَّرته للجمع على حدِّ ما تُكسَّر عليه الأسماء للجمع. وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء، وإنْ شئت كسَّرته على حدِّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجل أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تَلحقه في الجمع إلاَّ التاء. وإن شئت كسَّرته للجمع"[1].

ويذكر في موضع آخر سمة أُخرى لمفهوم جمع المؤنث السالم، وهي أنَّ التاء تُحْذَف من جمع المؤنث عند النسبة إليه، يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم لحقته التاء للجمع، وذلك مُسلِمات وتَمْرَات ونحوهما. فإذا سمّيتَ شيئاً بهذا النحو ثم أضفتَ إليه قلت: مُسْلِمِيٌّ وتَمَرِيٌّ، وتحذف كما حذفت الهاء، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيتُ مُسْلِمَاتٍ، وتمراتٍ قبلُ ولا يكون أن تُصرفَ التاء بالنصب في هذا الموضع"[2].

ويقول سيبويه في سياق حديثه عن النسبة إلى الاسم الذي ذهبت لامه من بنات الحرفين: "هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين. اعلم أن كلّ اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في **الجمع بالتاء**، كان أصله فَعْل أو فَعَلَ أو فَعُلَ، فإنَّك بالخيار، إنْ شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف، وإن شئت غيَّرته فرددت إليه ما حُذف منه"[3]. إذاً، قد لا يُردّ ما حُذِف لامه من بنات الحرفين، أي أننا قد نجمع الاسم دون الحاجة إلى رد ما حُذِف منه، أمَّا في النسب فلنا الخيار في ردّ ما حُذف منه، فإمَّا أن نردَّ اللام المحذوفة فننسب الاسم بوجودها، أو أن نتركه على حاله.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٩٥.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٧٣.

[3] المصدر السابق ٣/٣٥٧.

إلاَّ أنَّ هناك مواضع نحتاج فيها إلى رَدُّ ما حُذِف من لام بنات الحرفين لـدى جمعـه بالتاء، يقول سيبويه: "هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاَّ الرَّدّ، وذلك قولك فـي أب: أَبَوِيٌّ، وفي أخٍ: أَخَوِيٌّ، وفي حَمٍ: حَمَوِيٌّ، ولا يجوز إلاَّ ذا، من قبل أنَّك تَردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يَخرج أصلُه في التثنية، ولا في **الجمع بالتاء**؛ فلما أخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الإضافة أن تخرج الأصلَ، إذ كانت تَقْوى على الردّ فيما لا يَخرج لامُه فـي تثنيته ولا [في] جمعه بالتاء... ويقول هَنَوان فيُجريه مجرى الأب. فمن فعل ذا قال: هَنَـواتٌ، يردُّه في التثنية و **الجمع بالتاء**، وسَنَةٌ وسَنَوَاتٌ، وضَعَةٌ وهو نبتٌ ويقول: ضَعَواتٌ"[1].

ومن السمات الأُخرى لمفهوم جمع المؤنث السالم، أنَّ فاء بنات الحرفين المحذوفة لا يُردّ عند النسب أو **الجمع بالتاء**، أما لاماتها المحذوفة فكما ذكرنا سابقاً قد يُردُّ البعض منها، يقـول سيبويه: "... ولا تقول: عِدَوِيٌّ فتُلحِق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلُّك على ذلك التصغير. ألا ترى أنَّك تقول: وعَيْدةٌ فترد الفاء، ولا ينبغي أن تُلحِق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفـس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها، وقد ردُّوا فـي التثنية والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته، كما ردُّوا في الإضافة، فلو ردُّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في **الجميع بالتاء**، فهذا دليل على أنَّ الإضافة لا تقوى حيـث لـو يـردُّوا بعضه في **الجميع بالتاء**"[2]، إذاً، لا تُرَدُّ فاء بنات الحرفين المحذوفة عند النسب أو الجمع بالتاء، إلاَّ أنَّ ما حُذِف من لاماته قد ترد عند جمعه بالتاء.

وفي سياق حديثه عن الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، يجعل سيبويه التاء التي تأتي للتأنيث تُحذف في **الجمع بالتاء**؛ وذلك لأنهم شبَّهوها بهاء التأنيث، يقول سيبويه: "...

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٥٩- ٣٦٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٦٩.

وأمَّا بِنْتٌ فإنك تقول: بَنَوِيٌّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تَثبتُ في الإضافة كما لا تثبت في **الجمع بالتاء** وذلك لأنهم شبهوها بهاء التأنيث، فلمَّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سَنْبَتةٍ وتاء عفريت، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدّلك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة ابْنٍ"[1].

ونستنتج مما سبق أنَّ مفهوم جمع المؤنث السالم، هو جمع لمؤنث، يُجمع بالتاء، وتحذف منه التاء عند الإضافة، ويُجمَع على هذا الجمع أيضاً المذكر أو المؤنث المختوم بعلامة تأنيث. وفي بنات الحرفين المحذوفة اللام نجد عند جمعها بالتاء أنَّ هناك مواضع يجب فيها رَدُّ ما حذف، ومواضع أُخرى لا يُردُّ فيها ما حذف، وإذا كانت الفاء هي المحذوفة من بنات الحرفين، فلا يُردُّ منه شيء عند الجمع. ومما يُحذف لدى جمعه أيضاً هاء التأنيث، فإنها تُحذف من الاسم لدى جمعه بالتاء. هناك أيضاً أسماء مؤنثة يجوز فيها **الجمع بالتاء**، أو التكسير للجمع.

فجمع المؤنث هو جمع لمؤنث، يُجمَع التاء، وتُحذف منه التاء عند الإضافة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٣.**ياء الإضافة** مصطلح مركب، ذُكِرَ له خصائص تعريفية، منها: ما قاله سيبويه في حالة النسب إلى الاسم الرباعي فصاعداً إذا كان آخر الاسم ياء وما قبلها مكسور، فإن هذه الياء تُحذف عند دخول **ياء الإضافة**، ذلك لأنه لا يلتقي ساكنان، وأما الحرف الذي قبل **ياء الإضافة** فلا يكون إلاَّ مكسوراً، يقول سيبويه في هذا: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور، فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبتَ

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٦٢.

الياء إذا جئت **بياءي الإضافة**، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان. ولا تحرّك الياءُ إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجرّ، ولا تجد الحرف الذي قبل **ياء الإضافة** إلاّ مكسوراً"[1].

وفي موضعٍ آخر يقدم لنا سيبويه خاصية أُخرى لهذا المفهوم، وهي: أنه إذا أردنا النسبة إلى ما جاء على زنة: فِعال، أو فَعال، أو فُعال المعتلة الآخر بالياء، وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة، فإنّ الياء تُبدل بهمزة، وذلك لأن **ياء الإضافة** لا تثبت بعد الألف، يقول: "هذا باب الإضافة إلى كلّ شيء لامه ياءٌ أو واو وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة، وذلك نحو سِقاية وصَلابةٍ ونُفايةٍ وشَقاوةٍ وغباوةٍ. تقول في الإضافة إلى سقاية: سِقائيٌّ، وفي صلاية: صَلائِيٌّ، وإلى نُفاية: نُفائِيٌّ، كأنّك أضفتَ إلى سِقاءٍ وإلى صَلاءٍ، لأنّك حذفت الهاء، ولم تكن الياء لتُثبَتَ بعد الألف فأبدلت الهمزة مكانها، لأنّك أردت أن تُدخِل **ياء الإضافة** على فِعالٍ أو فَعالٍ أو فُعالٍ"[2].

وتُحذَف **ياء الإضافة** عند النسبة إلى المهن، وعند النسبة لمن كان ذا شيء، وليس بمهنة أو صنعة، يقول سيبويه: "هذا باب من الإضافة تَحذِفُ فيه **ياءي الإضافة**، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء. أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون " فَعّالاً"، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوّابٌ، ولصاحب العاج: عَوّاج؛ ولصاحب الجِمال التي يُنقَل عليها: جَمّالٌ، ولصاحب الحُمرُ التي يَعْملُ عليها: حمّارٌ، وللذي يعالج الصّرف: صرّاف. وذا أكثر من

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٤٩.

أن يُحْصَى. وربَّما ألحقوا **ياءي الإضافة**، كما قالوا: البَتَّيُّ، أضافوه إلى البتُوت، فأوقعوا الإضافة على واحده وقالوا: البَتَّات"[1].

ويُضيف "وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون " فاعلاً" وذلك قولك لذي الدرع: دارِعٌ، ولذي النبْل: نابلٌ، ولذي النُشّاب: ناشِبٌ"[2]. إذاً، فالنسبة تأتي على زنة فَعَّال؛ وذلك إذا أردنا أن ننسب إلى أصحاب المهن، وتأتي أيضاً على زنة فاعِل، إذا أردنا أن ننسب إلى من كان صاحب شيء، وليس بمهنة، أو صنعة.

وعند النسبة إلى الاسم المضاف، فإنَّ **ياء الإضافة** تدخل على الاسم الثاني، ويُحذف الاسم الأول، لأنَّ **ياء الإضافة** تدخل على الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أوضح وأشهر، يقول سيبويه: "فأمَّا ما يُحذف منه الأول، فنحو: ابن كُراعَ، وابنِ الزُبَيْر، تقول: زُبَيْرِيٌّ وكُراعِيٌّ، تجعل **ياءي الإضافة** في الاسم الذي صار به الأول معرفة. فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة"[3].

مما سبق ذكره نجد أنَّ **ياء الإضافة** تُحذف في حالة الإضافة إلى المهن، أو إلى من كان ذا شيء، وليس بصاحب مهنة، أو صنعة، وإذا دخلت **ياء الإضافة** على الاسم الرباعي المعتلّ الآخر بالياء وكان ما قبلها مكسوراً، فإنَّ هذه الياء تُحذف؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتلحق **ياء الإضافة**، ويُكسر ما قبلها، أمَّا في حالة النسب إلى ما جاء على زنة فِعَال، أو فَعَال، أو فُعال المعتلة الآخر بالياء، وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة، فإنَّ الياء تُبدل بهمزة لأنَّ **ياء الإضافة** لا

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٨١.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٨١.

[3] المصدر السابق ٣/ ٣٧٥.

تثبت بعد الألف، وفي النسبة إلى الاسم المضاف، فإنَّ **ياء الإضافة** تدخل على الاسم الذي صار به الأول معرفة، أي أنها تدخل على الاسم الثاني.

فياء الإضافة هي ياء مشددة تلحق آخر الاسم، ويُكْسَر ما قبلها، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٤. **ياء التصغير**: مصطلح مركب، نجد له خصائص تعريفية في كتاب سيبويه وذلك عندما يتحدث إذ يقول فيما جاء على ثلاثة أحرف ولحقته ألف زائدة للتأنيث: "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدَّتُه مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو: حُبَلَى، وبُشْرَى، وأُخْرَى. تقول: حُبَيْلَى، وبُشَيْرَى، وأُخَيْرَى. ذلك أنَّ هذه الألف لَمَّا كانت ألفَ تأنيث لم يكسروا الحرف بعد **ياء التصغير**، جعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك: طَلْحَةَ، طُلَيْحَةُ، وفي سَلَمَةَ: سُلَيْمَةُ. وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنَّها تُضمُّ إلى الاسم، كما يُضَمُّ مَوتَ إلى حَضْرَ"[1]. فعند تصغير ما جاء على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف زائدة للتأنيث، فإنَّه لا يُكسَّر الحرف الذي يلي **ياء التصغير**.

وإذ لم تكن الألف للتأنيث، فإنَّ الحرف الذي يلي **ياء التصغير** يُكسر، يقول: "... وإذا جاءت هذه الألف لغير التأنيث كَسرت الحرف بعد **ياء التصغير** وصارت ياء، وجرت هذه الألف في التحقير مجرى ألف مَرْمَىً... وهو قوله في مِعْزىً: مُعَيْزٍ"[2]. إذاً، إذا جاءت الألف زائدة للتأنيث، فإن الحرف الذي يلي **ياء التصغير** لا يُكسر، ويُكسَر إذا جاءت الألف الزائدة لغير التأنيث.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤١٨.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤١٨- ٤١٩.

وفي أثناء حديثه عن تصغير ما جاء على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث بعد ألف، فإنَّ سيبويه يرى أنَّ الحرف الذي يلي **ياء التصغير** لا يُكسَّر، ولا يُغيَّر حال الألفين قبل التصغير، يقول: "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف، اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد **ياء التصغير**، ولا تُغيَّر الألفان عن حالهما قبل التصغير"[1].

لا يُكسر الحرف الذي يأتي بعد **ياء التصغير**، إذا جاء الاسم على ثلاثة أحرف وألحقنا به ألفاً بعد ألف.

وإذا اعتلَّ عين الاسم بالواو، وكانت هذه الواو ثانية، فإنها في التصغير لا تُبدل بياء؛ لِمَجيئها متحركة، ولكينونة **ياء التصغير** بعدها، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير كلّ اسم كانت عينه واواً، وكانت العين ثانية، أو ثالثة. أمَّا ما كانت العين فيه ثانية، فواوه لا تتغير في التحقير؛ لأنَّها متحركة، فلا تُبدل ياء لكينونة **ياء التصغير** بعدها. وذلك قولك في لَوْزةٍ: لُوَيْزَةٌ، وفي جَوْزةٍ: جُوَيْزَةٌ"[2]. إذاً **فياء التصغير** تحول دون إبدال الواو ياء، في الاسم الذي تأتي عينه الثانية معتلة بالواو.

أمَّا إذا كانت عين الاسم المعتلة بالواو ثالثة، فإنَّ واوه تُبدَّل ياء في التصغير، وهو الوجه الجيد؛ لأنَّ **ياء التصغير** الساكنة تُبْدِل الواو ياء، يقول سيبويه: "وأمَّا ما كانت العين فيه ثالثة مما

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٢٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٦٨.

عينه واوٌ فإنَّ واوه تُبدل ياء في التحقير، وهو الوجه الجيّد؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبدل الواو التي تكون بعدها ياءً"[1].

وفي موضع آخر يعرض سيبويه سمة أُخرى وهي أنَّ **ياء التصغير** لا تأتي رابعة، يقول: "واعلم أن ياء لغَيْزَى ليست **ياء تحقير**؛ لأنَّ **ياء التحقير** لا تكون رابعة، إنَّما هي بمنزلة ألف خُضَّارَى، وتحقير خُضَّارى كتحقير لُغَيْزَى"[2].

أمَّا إذا كُسِّر التصغير فإنَّ **ياء التصغير** تُحْذَف، يقول سيبويه: "وإذا أردت أن تَجمَع الكُلَيْب لم تقل إلاَّ كُلَيْبات؛ لأنك إن كسّرت المحقَّر وأنت تُريد جمعه ذهبتْ **ياء التحقير**. فاعرف هذه الأشياء. واعلم أنَّهم يُدخِلون بعضها على بعض للتوسُّع إذا كان ذلك جمعاً"[3].

فياء التصغير إذا دخلت على ما جاء على ثلاثة أحرف ولحقته ألف زائدة للتأنيث، فإنَّ الحرف الذي يلي **ياء التصغير** لا يُكسّر، وإذ لم تكن الألف للتأنيث، فإنَّ الحرف الذي يلي الياء يُكسَّر، ولا يُكسَّر الحرف الذي يلي **ياء التصغير**، إذا دخلت هذه الياء على ما جاء على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث بعد ألف.

وإذا اعتلَّ عين الاسم بالواو، وكانت هذه الواو ثانية، فإنها في التصغير لا تُبدل بياء؛ لِمَجيئها متحركة؛ ولكينونة **ياء التصغير** بعدها، أمَّا إذا كانت عين الاسم المعتلة بالواو ثالثة، فإنَّ واوه تُبدَّل ياء في التصغير، وهو الوجه الجيد؛ لأنَّ **ياء التصغير** الساكنة تُبْدِل الواو ياء، وإذا كُسِّرَ التصغير، فإنَّ **ياء التصغير** تُحْذَف، ولا بدَّ من أنَّ نُشير أيضاً إلى أنَّ **ياء التصغير** لا تأتي

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٦٨.

[2] المصدر السابق ٣/٤٤٠.

[3] المصدر السابق ٣/ ٤٩٢.

رابعة. **فياء التصغير** هي ياء ساكنة تُزاد في الاسم بعد الحرف الثاني، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٥.**القلب** (القلب المكاني): مصطلح بسيط، ويصف سيبويه بهذا المصطلح التغير الذي يحصل على بناء الكلمة، فتتقدم بعض أحرفها على بعضها الآخر. وعند التصغير لا يُردُّ **القلب** إلى أصله، أي أنه يُصغر على حاله التي هو عليها، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير ما كان فيه **قلب**، اعلم أنَّ كلّ ما كان فيه **قلب** لا يُرَدّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بُني على ذلك كما بُني ما ذكرنا على التاء...فمن ذلك قول العجَّاج: * لاثٍ به الأشَاءُ والعُبْرِيُّ*، إنما أراد لائث، ولكنه أخّر الواو وقَدَّم الثاء. وقال طَريف بن تميم العَنْبَريُّ:

فتَعرّفونى أننى أنا ذا كُمُ شاكٍ سلاحى فى الحوادث مُعْلِمُ

إنما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أَيْنُقٌ إنَّما هو أَنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقَّرت قلت: لُوَيْثٍ وشُوَيْكٍ وأُيَيْنِقٌ. وكذلك لو كسّرتَ للجمع لقلت: لَواثٍ وشَواكٍ كما قالوا: أيانِقُ، وكذلك مُطْمَئِنٌّ، إنَّما هي من طَأْمَنْتُ فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك القِسِيُّ، إنَّما هي في الأصل القُوُوس، فقلبوا كما قلبوا أَيْنُقٌ"[1]. إذاً يعرض سيبويه في هذا النص لسمة تعريفية مهمة، وهي: أن القلب المكاني يكون بتقديم بعض أحرف الكلمة على بعضها الآخر، وعند التصغير فإنَّ الكلمة الجديدة التي نتجت عن **القلب** هي التي تُصغَر، أي أنَّها لا تُردّ إلى أصلها.

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٦٦- ٤٦٧.

ويُكرر المفهوم نفسه في موطنٍ آخر، فيقول: "وقال بعضهم: لَهْيَ أبوك، **فقَلَب** العين وجعل اللام ساكنة، إذْ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أينَ مفتوحاً. وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه"[1].

فالقلب المكاني هو: تغيير يحصل على بناء الكلمة، فتتقدم بعض أحرفها على البعض الآخر، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٦.**حروف البدل**: مصطلح مركب، وقد قُدِمَ فيه خصائص تعريفية، تتمثل بذكر حروف البدل وعددها أحد عشر حرفاً، وقد ذكر كل حرف، ومما يُبدل، وشروط إبداله، يقول سيبويه: "هذا باب **حروف البدل** في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد. وهي ثمانية أحرف من الحرف الأول، وثلاثة من غيرها. فالهمزة تُبْدَل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء وشقاء ونحوهما، وإذا كانت الواو عينا في أَدْؤُر وأَنْؤُرٍ والنَّؤُور، ونحو ذلك، وإذا كانت فاء نحو: أُجُوهٍ، وإسادةٍ، وأُعِدَ"[2]. إذاً فالهمزة تُبْدَل من الياء، والواو؛ وذلك إذا جاءتا لامين، وإذا كانت الواو عيناً، أو فاءً.

ويقول أيضا: "والألف تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامين في رَمَى وغَزَا ونحوهما، وإذا كانتا عَيْنَيْن في قال وباع، والعابِ والماء ونحوهنّ، وإذا كانت الواو فاء في يَاجَلُ ونحوه. والتنوين في النصب تكون بدلا منه في الوقف والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩٨.

[2] المصدر السابق ٤/ ٢٣٧.

نحو: رأيتُ زيدا، واضربا"[1]، فالألف تكون بدلا من الياء والواو، إذا كانتا لامين أو عينين، أو إذا كانت الواو فاءً. وهكذا يستمر سيبويه في عرض **حروف البدل**، ومما تُبْدل، وشروط إبدالها.

فيقول مثلاً في حرف البدل (الهاء): "أمَّا الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف؛ كقولك: هذه طَلْحَةْ. وقد أبدلت من الهمزة في هَرَقْتُ، وهَمَرْتُ، وهَرَحْتُ الفَرَسَ، تريد أَرَحْتُ. وأبدلت من الياء في "هذه". وذلك في كلامهم قليل. [و] يُقال: إياك وهيَّاك. كما أنَّ تبيين الحركة بالألف قليل؛ إنما جاء في: أنَا، وحَيَّهَلاً"[2].

فالهاء تُبدَّل من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف، وقد تُبدل من الهمزة أيضاً، وتبدل من الياء أيضاً.

وبناءً على هذه السمات التعريفية نستطيع أن نقدم تعريفاً لهذا المصطلح، وهو: **حروف البدل** من غير إدغام أحد عشر حرفا فيها عن حروف الزيادة ثمانية، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والهاء، وثلاثة من غيرها وهي: الطاء، والدال، والجيم، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٧.**جمع الجمع**: مصطلح مركب دالٌّ على مفهومه دلالة واضحة، وهو من المصطلحات التي بقيت متداولة إلى الوقت الحاضر، وقد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن أبنية أدنى العدد، وهذه الأبنية هي: أَفْعِلة، وأفعُل ويُجمع على أفاعِل، وقد يُجمع أَفْعِلة بالتاء، أمَّا أَفْعَال فيُجمع على أفاعيل، ويُجمَع فِعال على فَعَائِل، وقد يُجمع بالتاء، أمَّا فُعُل فيُجْمَع كجمع فِعال، أي أنَّه يُجْمَع على فَعَائِل، وقد ويُجمع فُعْل بالتاء أيضاً، يقول سيبويه: "هذا باب **جمع الجمع**، أمَّا

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٣٨.

[2] المصدر السابق ٤/ ٢٣٨.

أبنية أدنى العدد فتُكسّر منها (أفْعِلَةٌ وأفْعُلٌ) على (أفاعِلَ)؛ لأنَّ أفْعُلاً بزنة أفْعَل، وأفْعِلةً بزنة أفْعَلَة، كما أنَّ أفْعَالاً بزنة إفْعَال. وذلك نحو: أيْدٍ وأيادٍ، وأوْطُبٍ وأواطِبَ وأسْقِيةٌ وأساقٍ، وأمَّا ما كان (أفْعَالاً) فإنه يكسّر على أفاعيل؛ لأن أفْعَالاً بمنزلة إفْعَال، وذلك نحو: أنْعام وأناعِيمَ، وأقْوَال وأقاوِيلَ. وقد جمعوا (أفْعِلةً) بالتاء كما كسّروها على (أفاعِلَ)، شبَّهوها بأنْمُلةٍ وأنَامِل وأنْمُلاتٍ، وذلك قولهم: أُعْطِياتٌ، وأُسقِياتٌ"[1].

ويُضيف أيضاً: "وقالوا: جِمالٌ وجَمائِلُ، فكسّروها على فَعائِلَ لأنها بمنزلة شِمَالٍ شَمائِلَ في الزِّنة. وقد قالوا: جِمالاتٌ فجمعوها بالتاء كما قالوا: رِجالاتٌ، وقالوا: كِلابات، ومثل ذلك: بُيوتاتٌ. عملوا بفُعول ما عملوا بِفعالٍ، ومثل ذلك الحُمُرات والطُّرقات والجزرات، فجعلوا (فُعُلاً) إذْ كانت للجمع كفِعال الذي هو للجمع، كما جعلوا الجِمال إذْ كان مؤنَّثاً في جمع التاء نحو: جمالاتٍ بمنزلة ما ذكرنا من المؤنث نحو: أرَضات وعِيَرَاتٍ. وكذلك الطُّرق والبيوت"[2].

وبناءً على ما تقدم، فإنَّ **جمع الجمع** عند سيبويه هو الجمع الذي تأتي أبنيته على: أفاعِل، وأفَاعِيل، وفَعَائِل، وهي التي تُجمع عليها أبنية أدنى العدد أفْعِلَة، وأفْعُل، وأفْعَال، وفِعال، وفُعُل، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٨.**ما كان اسماً لجمع**: مصطلح معقد، وقد ذُكِرَ له مرادف وهو: **اسم لجمع**، وكلا المصطلحين يُعبران عن مفهوم اسم الجمع، فهما يَدُلانِ على الجمع الذي ليس له واحد من لفظه. وإذا جاء مؤنث ليس له واحد من لفظه، فإنَّ تأنيثه كتأنيث الواحد، وأيضاً في حالة كان هذا الاسم المؤنث على أربعة أحرف فإنَّه لا يُصرف اسماً لمذكر، ويشير سيبويه في هذا إلى مفهوم

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٦١٨- ٦١٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٦١٨- ٦١٩.

الممنوع من الصرف للاسم الرباعي المؤنث إذا كان لمذكر، يقول سيبويه: "وأمَّا **ما كان اسماً لجمع** مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبِل، وغَنَم؛ لأنَّه ليس له واحد، يعنى: أنَّه إذا جاء **اسما لجمع** ليس له واحد كُسِّر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسما لمذكر"[1].

وأمَّا مرادفه **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده** ، فقد جاء فيه أن هذا الجمع لا يُجمع على مفرده، ودليله على هذا أننا في التحقير نُحقِّر الجمع، وليس مفرده، علاوة على ذلك فهو بوصفه مصطلح معقد احتوى على عناصر تعريفية في ذاته، فهو اسم جاء ليدل على الجمع، ولم يُجمع على مفرده، وشمل شكلين الأول: ما ليس له مفرد من جنسه، والثاني: ما له مفرد من جنسه.

يقول سيبويه: "هذا باب **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ، إلاَّ أنَّ لفظه من لفظ واحده**، وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ. فالرَّكْبُ لم يُكسَّر عليه راكب. ألا تَرَى أنَّك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ ممَّا يكسَّر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائرٌ وطَيْرٌ، وصَاحِبٌ وصَحْبٌ"[2]، ونستطيع القول، أنَّ ما أورده سيبويه من سمات تعريفية لمفهوم اسم الجمع، تساعد على تكوين تعريف بسيط، فهو جمع إما أن يكون لا مفرد له من لفظه كقوم ونفر، وإما أن يكون له مفرد من نوعه كرَكْب وصَحْب، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٦٢٤.

١١.**ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتَبيَّن الواحد من الجميع:** مصطلح معقد جاء على شكل عبارة شارحة، ويحوي هذا المصطلح في ذاته عناصر تعريفية، فهو لفظ مفرد وضع للجمع، ويأتي مفرده على بنائه، ويكون الفرق بينه، وبين مفرده تاء التأنيث والتي يُطلق عليها سيبويه هاء التأنيث، ولهذا الجمع أوزان ثلاثية يأتي عليها، وهي: فَعْل، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فَعُل، فُعُل، فُعَل، فِعْل، فُعْل، ولهذه الأوزان جميعها جموع لأكثر العدد وأقله، يقول سيبويه: "**هذا باب ما كان واحِداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تَلحقه هاء التأنيث ليتَبيَّن الواحد من الجميع،** فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) [فهو] نحو طَلْحٍ والواحدة طَلْحَةٌ، وتمْرٍ والواحدة تَمْرَةٌ، ونَخْلٍ ونَخْلَةٍ، وصَخْرٍ وصَخْرةٍ. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسّر الواحد على بناء آخر. وربما جاءت (الفَعْلَةُ) من هذا الباب على (فِعَالٍ)... أمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فإنَّ قصته كقصة فَعْلٍ وذلك [قولك]: بَقَرة وبَقَرَات وبَقرٌ، وشَجَرَةُ وشَجَرَاتٌ وشَجَرٌ، وخَرَزَةٌ وخَرَزَاتٌ وخَرَزٌ. وقد كسَّروا الواحد منه على (فِعَال) كما فعلوا ذلك في فَعْلٍ"[١].

وهكذا يستمر سيبويه بذكر الأوزان، مع التمثيل عليها حتى نهاية الحديث عن هذا الباب، ويتطرق في هذه الأوزان إلى جمعي أدنى العدد وأكثره، فـ(فَعْل) مثلاً يُجمَع مفرده بالتاء، إذا أردنا أدنى العدد، وإذا أردنا أكثر العدد صرنا إلى الاسم الذي يقع على الجميع، ولا يُكسَّر الواحد على بناء آخر، وربما جُمِع على فِعَال، وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وجاء على (فَعَل) فبناؤه كبناء (فَعْل) في أقل العدد وأكثره، وما كان (فَعِلاً) فأيضاً قصته كقصة (فَعَل)، إلاَّ أنَّه لا يُصاغ

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٢.

منه أكثر العدد، ويرد سيبويه سبب هذا إلى "أنَّا لم نسمعهم كسَّروا الواحد على بناء سوى الواحد الذي يقع على الجميع، وذلك أنَّه أقلُّ في الكلام من فَعَل"[1].

وإذا ما تناولنا مرادفه بالدراسة، فإننا سنحظى بخصائص تعريفية أُخرى، فمصطلح **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**، قد حوى على عناصر تعريفية نضيفها إلى العناصر السابقة للمصطلح المتقدم ذكره، وهي: أنه لفظ وضع للجمع، ويأتي مفرده وجمعه على بناء واحد، فكلاهما يحويان علامات تأنيث، إلاَّ أنَّنا نفرق بين اللفظة الموضوعة للجمع من اللفظة الموضوعة للمفرد، بإضافة لفظ واحدة على المفرد.

يقول سيبويه: "هذا باب **ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحدهُ على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**، وذلك قولك للجميع: حَلْفَاءُ وحَلْفَاءُ واحدةٌ، وطَرْفَاءُ للجميع وطَرْفَاءُ واحدة، وبُهْمَى للجميع وبُهْمَى واحدة، لمَّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامةُ التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكَّراً، نحو التَّمْر والبُرِّ والشَّعير أشباه ذلك. ولم يجاوزوا البناء الذي يقع للجميع حيث أرادوا واحداً فيه علامة تأنيث؛ لأنَّه فيه علامة التأنيث، فاكتفوا بذلك وبيَّنوا الواحدة بأنْ وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع، ليُفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث، نحو: البُسْر والتَّمْر"[2].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٤.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٦- ٥٩٧.

وفي حالة اعتلال اسم الجنس الجمعي بالواو والياء، فإنَّه يجري في أكثر العدد، وأقله مجرى غير المعتل، فما كان (فَعْلاً) فهو في أقل العدد يُجْمَع بالتاء، وفي أكثره يأتي على فِعَال، وما كان (فُعْلاً) فهو بمنزلة الفُعْل من غير المعتل، وكذلك في باقي الأوزان، يقول سيبويه: "هذا باب **ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه، إلاَّ أنَّه تلحقه هاء التأنيث لتبيّن الواحد من الجميع.** أمَّا ما كان (فَعْلاً) فقصته قصّةُ غير المعتلّ؛ وذلك: جَوْزٌ وجَوْزَةٌ وجَوْزَاتٌ... وقد قالوا: خِيامٌ، ورَوْضةٌ ورَوْضاتٌ ورِيَاضٌ ورَوْضٌ، كما قالوا: طِلاحٌ وسِخَالٌ.

أمَّا ما كان (فُعْلاً) فهو بمنزلة الفُعْل من غير المعتلّ، وذلك: سُوسٌ وسُوسةٌ وسُوساتٌ، وصُوفٌ وصُوفةٌ وصُوفَاتٌ، وقد قالوا: تُومةٌ وتُوماتٌ وتُومٌ، وقد قالوا: تُوَمٌ كما قالوا: دُرَرٌ"[1].

ومن خلال الخصائص التعريفية نستطيع أن نقدم تعريفاً بسيطاً لمفهوم اسم الجنس الجمعي، فهو لفظ مفرد وضع للجمع، ويأتي مفرده على بنائه، ويكون الفرق بينه وبين مفرده تاء التأنيث، وأيضاً قد يأتي هذا الجمع ومفرده على بناء واحد، ويحوي كلاهما علامات تأنيث، إلاَّ أنَّنا نفرق بين اللفظة الموضوعة للجمع من اللفظة الموضوعة للمفرد، بإضافة لفظ واحدة على المفرد، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٠. **التصغير**: مصطلح بسيط، قُدِمَ فيه خصائص تعريفية، تتمثل في عرض أوزانه الثلاثة، وهي: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل. ففُعَيْل وزن للاسم الثلاثي، وهو أدنى التصغير، وفُعَيْعِل وزن الاسم الرباعي، وأمَّا فُعَيْعِيل فهو وزن الاسم الخماسي الذي رابعه واواً، أو ياء، أو ألفاً، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ **التصغير** إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ،

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٩٥.

وفُعَيْعِيل، فأمَّا فُعَيِّلٌ فلما كان عدَّةُ حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى **التصغير**، لا يكـــون مصـــغَّرٌ على أقلَّ من فُعَيِّل، وذلك نحو قَيَيْسٍ، وجُمَيِّل، وجُبَيِّلٍ. وكذلك جميع ما كان ثلاثة أحرف، وأمَّا فُعَيْعِل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو جُعَيْفِرٍ ومُطَيْرِفٍ، وقولك فـــي سِبَطْرٍ: سُبَيْطِرٌ، وغُلامٍ: غُلَيِّمٌ... وأمَّا فُعَيْعِيل فلَّما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً. وذلك نحو قولك في مِصْبَاح: مُصَيْبِيْحٌ؛ وفي قِنْدِيلٍ: قُنَيْدِيلٌ"[1].

وفي الباب نفسه نراه يقدم خصائص تعريفية أُخرى للمصطلح، إذ نجده يتطرق لأوجـــه الشبهه، والاختلاف بين مصطلح **التصغير**، ومفهوم جمع التكسير، **فتصغير** الاسم الرباعي يشبه حال تكسيره، من جهة أنَّ ثالثهما حرف لين، إلاَّ أن ثالث **التصغير** ياء، وثالث التكســير ألــف، وأول **التصغير** مضموم، وفي الجمع مفتوح وكذلك بالنسبة **لتصغير** الاسم الخماســي، فخامســه حرف لين، كما أنَّ خامسه في التكسير حرف لين، إلاَّ أنَّ هذا الحرف في **التصغير** يـــاء قبلهـــا حرف مكسور، وفي التكسير ألف قبلها حرف مكسور، وأول **تصغيره** مضموم، وأول تكســيره مفتوح، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ **تصغير** ما كان على أربعة أحرف إنَّما يجئ على حال مكسَّـــره للجمع في التحرّك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين، كما أنَّك إذا كسَّرته للجمـــع كـــان ثالثـــه حرف اللين؛ إلاّ أنَّ ثالث الجمع ألف، وثالث **التصغير** ياء، وأوّل **التصغير** مضموم، وأول الجمع مفتوح. وكذلك **تصغير** ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسَّرته للجمع، ويكون خامسه ياءٌ قبلها حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسَّرته للجمع، ويكون ثالثه حرفَ لينٍ كمـــا يكون ثالثهُ في الجمع حرف لين. غير أنَّ ثالثه في الجمع ألف وثالثه في **التصغير** ياء، وأوّله في

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤١٥.

الجمع مفتوح وفي **التصغير** مضموم. وإنَّما فُعل ذلك لأنَّك تكسِّر الاسم في التحقير كما تكسِّره في الجمع، فأرادوا أنْ يفرِقوا بين علم **التصغير** والجمع"[1].

ويقدم لنا سيبويه خيارين في **تصغير** ما جاء على خمسة أحرف، ولم يكن رابعه حرف لين، فإمَّا أن نحذف الحرف الأخير، أو أن نحذف ونُضيف ياء إلى ما قبل الآخر عوضاً، ويعلل سيبويه هذا إلى أنَّ العرب لا يُصَغِرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاَّ على زنته، يقول في هذا: "هذا باب **تصغير** ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابُعه شيئاً مما كان رابعَ ما ذكرنا مما كان عدّةُ حروفه خمسة أحرف، وذلك نحو: سَفَرْجَلٍ، وفَرَزْدَقٍ، وقَبَعْثَرىً، وشَمَرْدَلٍ، وجَحْمَرِشٍ، وصَهْصَلِقٍ. **فتحقير** العرب هذه الأسماء: سُفَيْرِجٌ، وفُرَيْزِدٌ، وشُمَيْرِدٌ، وقُبَيْعِثٌ، وصُهَيْصِلٌ. وإن شئت ألحقت في كلِّ اسم [منها] ياء قبل آخِر حروفه عوضاً. وإنما حملهم على هذا أنَّهم لا يحقّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاَّ على زنته وحاله لو كسَّروه للجمع... وإنَّما منعهم أن يقولوا: سُفَيْرِجِل أنَّهم لو كسَّروه لم يقولوا: سَفارِجِلُ ولا فَرازِدِقُ، ولا قَباعِثُرُ، ولا شَمارِدِلُ. وسأُبيِّن لك إن شاء الله لِمَ كانت هذه الحروف أولى بالطرح في **التصغير** من سائر الحروف التي من بنات الخمسة"[2].

وفي **تصغير** ما جاء على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان، فإننا بالخيار في حَذف إحداهما، أي نحذف أيَّهما شئنا، يقول سيبويه: "هذا باب **تحقير** ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤١٦.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤١٧.

بالخيار في حذف إحداهما تَحذف أيَّهما شئت، وذلك نحو: قَلَنْسُوةٍ، وإنْ شئت قلت: قُلَيْنِسة، كما فعلوا ذلك حين كسَّروه للجمع، فقال بعضهم: قَلانِسُ، وقال بعضهم: قَلاسٍ. وهذا قول الخليل"[1].

أمَّا المُضاعف الذي أُدغِمَ أحد الحرفين منه في الآخر، فإنَّه لدى **تصغيره** لا يتغير عن حاله، يقول سيبويه: "هذا باب **تصغير** المضاعف الذي أُدغم أحد الحرفين منه في الآخر. وذلك قولك في مُدُقٍّ: مُدَيْقٌ وفي أَصَمَّ: أُصَيِمٌّ، ولا تغيِّر الإدغامَ عن حاله كما أنَّك إذا كسَّرتَ مُدُقاً للجمع قلت: مَداقٌّ، ولو كسّرت أَصَمّ على عدَّة حروفه كما تكسِّر أجْدَلاً فنقول: أَجادِلُ لقلت: أَصَامُّ. فإنَّما أجريت **التحقير** على ذلك، وجاز أنْ يكون الحرف المدغَم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع"[2]. إذاً **فالتصغير** لا يُغَيِّر المضاعف عن حاله.

ومما سبق نلاحظ أنَّ من السمات التعريفية التي قدمها سيبويه لهذا المصطلح، هي الأوزان الثلاثة التي يُصاغ عليها، وهي: فُعَيْل، ويأتي **لتصغير** ما جاء على ثلاثة أحرف، وفُعَيْعِل ويكون **لتصغير** ما يكون على أربعة أحرف، وفُعَيْعِيل ويأتي **لتصغير** ما جاء على خمسة أحرف رابعه حرف لين، أمَّا **تصغير** ما جاء على خمسة أحرف ولم يكن رابعه حرف لين، فإمَّا أن نحذف الحرف الأخير في الكلمة وإمَّا أن نحذف ونُضيف ياء إلى ما قبل الآخر عوضاً. وفي **تصغير** ما جاء على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان، فإننا بالخيار في حَذف إحداهما، أي نحذف أيَّهما شئنا. أمَّا المُضاعف الذي أُدغِمَ أحد الحرفين منه في الآخر، فإنَّه لدى **تصغيره** لا يتغير عن حاله. وثمَّة هناك أوجه شبه، واختلاف بين **تصغير**، وتكسير ما جاء على أربعة، فرابع

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٣٦.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤١٨.

التصغير ياء، وفي التكسير ألف، وأول **التصغير** مضموم، وفي التكسير مفتوح، وكذلك فيما جاء على خمسة أحرف، فخامسه ياء في **التصغير**، وفي التكسير ألف.

ومن خلال هذه السمات نستطيع أنَّ نصوغ تعريفاً بسيطاً لمصطلح **التصغير**، فهو: تغيير يطرأ على بنية الاسم، وهيئته فيُضم أوله، ويزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، وللتصغير ثلاث صيغ وهي: فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١١.**حروف الزوائد**: فقد قدم فيه سيبويه خصائصَ تعريفية، تتمثل في عرضه لحروفها العشر، ومواضع زيادتها، وهذه الحروف هي: الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء والسين، والميم، والواو، واللام، يقول: "هذا باب علم **حروف الزوائد**، وهي عشرة أحرف: فالهمزة تُزاد إذا كانت أوّل حرف في الاسم رابعة فصاعداً والفعل نحو: أفْكَلٍ وأذْهَبَ. وفي الوصل، في ابْنٍ واضْرِبْ. والألف تُزاد ثانية في فَاعِلٍ ونحوه. وثالثةً في عِمادٍ ونحوه. ورابعةً في عَطْشَى ومِعْزَى ونحوهما. وخامسة في حِلِبلابٍ، وجَحْجبى، وحَبَنْطىً ونحو ذلك، وستراه في كتاب الفعل إن شاء الله"[1]. إذاً فالألف تُزاد إذا كانت أول حرف في اسم، أو فعل رباعي أو أكثر، وتُزاد أيضاً في الوصل، وكذلك تأتي زائدة في بعض الأسماء ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة.

وهكذا يستمر سيبويه في عرضه **لحروف الزيادة**، ومواضع زيادتها، ومواضع إبدالها من الحروف. **فحروف الزيادة** إذاً، هي: الهمزة، والميم، والألف، والنون، والواو، والتاء،

---

[1] سيبويه، الكتاب ٤/٢٣٥- ٢٣٦.

والسين، والهاء، والياء، واللام، وقد تأتي هذه الحروف زائدة أولاً، أو ثانية أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٢.**المبالغة:** مصطلح بسيط قُدِمَ فيه سمات تعريفية في مواطن مختلفة، ومن هذه السمات: أنَّ مفهوم صيغة المبالغة، إنما يأتي لمبالغة اسم الفاعل، فهو يدل على ما يدل عليه الفاعل من وقوع الحدث، مع إفادة التكثير في **المبالغة**، يقول سيبويه في هذا: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يُبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنَّه يُريد أن يُحدِّث عن **المبالغة**"[١].

وفي موطن آخر يعرض سيبويه لسمة أُخرى من السمات التعريفية لمفهوم صيغة المبالغة، وهي الأوزان التي تأتي عليها، وإعمالها، فمن أوزانها: فَعول، وفَعّال، ومِفْعَال، وفَعِل، ومن حيث إعمالها فهي تعمل كاسم الفاعل، متقدمة أو متأخرة، مضمرة أو ظاهرة، يقول: "فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِل. وقد جاء: فَعيل كَرَحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، ويجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. ولو قلت: هذا ضَروب رءوس الرجال وسُوق الإبل، على: وضروبٌ وسوقَ الإبل جاز، كما تقول: [هذا] ضارب زيدٍ وعمراً، وتُضمر وضاربٌ عمراً. ومما جاز فيه مقدَّماً ومؤخَّراً على نحو ما جاء في فاعلٍ، قول ذي الرُمَّة:

هَجُومٌ عليها نَفْسَه غيرَ أنَّه متى يُرْمَ في عينَيْه بالشَّبْحِ ينْهَضِ"[٢].

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ١١٠.

[٢] المصدر السابق ١/ ١١٠.

فالمبالغة تعمل سواء تقدمت أو تأخرت، أُظهرت أو أضمرت، وجمعها يعمل كذلك حاله حال مفرده، وهو يقدم شاهِداً شعرياً لإثبات صحة عملها في الجمع، يقول: "وفَعِلٌ أقلُّ من فَعِيلٍ بكثير. وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجريَ في الواحد ليكون كفواعِلَ حين أُجريَ مثل فاعِلٍ، من ذلك قول الكميت:

شُمٌّ مَهاوِينَ أبْدَانَ الجَزُورِ مَخا مِيصِ العَشِيَّاتِ لاخُورٍ ولاقَزِمِ"[1].

فهذا البيت شاهد على إعمال مَهَاوين، وهو جمع مهوان مبالغة في مهين.

ويقول في موضع آخر متحدثاً عن ما جاء من النسبة على زنة فَعُول، ومِفْعَال، وفَعِل، وهي من أوزان **المبالغة**، ويُريد سيبويه من هذا النسبة لا **المبالغة**: "وزعم الخليل أنَّ فَعُولا، ومِفْعالاً، ومِفْعَلا، نحو قؤول ومِقْوَالٍ، إنَّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنَّه مذكّر. وزعم الخليل أنَّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قَوّلِيٌّ، وضَرّبِيٌّ. ويستدلّ على ذلك بقولهم: رجُل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ، فمعنى ذا كمعنى قَؤُول ومِقْوال في **المبالغة**، إلاّ أن الهاء تدخله، يقول: تدخل في فَعِلٍ في التأنيث. وقالوا: نَهِرٌ، وإنمَّا يريدون نَهَارِيٌّ فيجعلونه بمنزلة عَمِل، وفيه ذلك المعنى"[2].

فالهاء تدخل في التأنيث على صيغ المبالغة فَعِل، وقد تدخل بقلة على مِفْعَال، ومِفْعِيل، وبكثرة على مِفْعِل، وتُمتنع من الدخول على فَعُول، إلاَّ أنَّها قد جاءت في شيءٍ منه، يقول سيبويه: "فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يُجْرَ على فعله، وهذا قول الخليل: يُمتنع من الهاء في

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١١٢- ١١٤.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٨٤.

التأنيث في فَعُولٍ وقد جاءت في شيءٍ منه، وقال: مِفْعَال ومِفْعِيلٌ قلَّ ما جاءت الهاء فيه، ومِفْعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو: مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ، ويُقال: مِصَكٌّ ومِصَكَّةٌ ونحو ذلك"[1].

وفي موضع آخر يعرض سيبويه لسمات تعريفية أُخرى من خلال المقارنة التي يعقدها بين مفهوم صيغة المبالغة، والصفة المشبهة، فالأولى يتقدم معمولها وتعمل مضمرة وتتعدى تعدي الفعل، ولا يُحسن أن يفصل بينها وبين معمولها، أما الثانية فلا يتقدم معمولها ولا تضمر، يقول سيبويه: "ومنه قَدير وعليم ورَحيم، لأنه يريد المبالغة [في الفعل]. وليس [هذا] بمنزلة قولك: حسنٌ وجهَ الأخ، لأنَّ هذا لا يُقلَبُ ولا يضمَر، وإنَّما حده أن يُتكلَّم به في الألف واللام أو نكرة، ولا تعْنِي به أنك أوقعت فِعْلاً سلفَ منك إلى أحدٍ. ولا يَحْسُنُ أن تفصل بينهما فتقول: هو كريم فيها حَسَبَ الأب"[2].

ويجري اسم الفاعل، و**المبالغة** مجرى الفعل، وإنَّما جاز في **المبالغة** لأنَّها بُنيت للفاعل من لفظه ومعناه، وهي في الأصل لا تجرى مجرى الفعل، يقول سيبويه: "فأمَّا الأصلُ الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعِلٌ. وإنَّما جاز في التي بُنيتْ **للمبالغة** لأنَّها بُنِيَتْ للفاعل من لفظه والمعنى واحدٌ، وليستْ بالأبنية التي هي في الأصل أنْ تجري مجرى الفعل، يَدلّك على ذلك أنَّها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنَّما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ، لأنَّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعُولٌ، فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذي **لمبالغة الفاعل** لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ. وتقول: أكلٌ يومٍ أنت فيه أميرٌ، ترفعه لأنَّه ليس بفاعل"[3].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٨٥.

[2] المصدر السابق ١/ ١١٥.

[3] المصدر السابق ١/ ١١٧.

فصيغة المبالغة تُفيد التكثير، ويَدلُ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل من وقوع الحدث، ولها أبنية عديدة منها: فَعُول، وفعَّال، وفَعِيل، ومفعال، وفَعِل، وقد يأتي من هذه الأبنية ما يُـراد بـه النسبة فقط، وتجري **المبالغة** مجرى الفعل لأنَّها بُنيت للفاعل من لفظه ومعناه، وهي في الأصل لا تجرى مجرى الفعل. وهي تعمل كاسم الفاعل متقدمة أو متأخرة، مضمرة أو مظهرة، وجمعها يعمل كمفردها،.ولا يحسن أن يُفصل بينها وبين معمولها. وقد تدخل الهاء في التأنيث على صيغ **المبالغة** مثل: فَعِل، وتدخل بقلة على مِفْعَال، ومِفْعِيل، وبكثرة على مِفْعِـل، وتُمتنـع مـن الدخول على فَعُول إلاَّ أنَّها قد جاءت في شيءٍ منه. وبهذه السمات التعريفية نستطيع أن نصوغ للمصطلح تعريفاً وافياً.

وبناءً على هذه الخصائص، فإنَّ صيغة المبالغة هي: صيغة تدل على ما يدلُّ عليه اسـم الفاعل، مع إفادة **التكثير**، ومن أوزانه: فَعُول، وفعَّال، وفَعِيل، ومفعال، وفَعِل، وهي تعمل كاسم الفاعل متقدمة، أو متأخرة، مضمرة، أو مظهرة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٣.**المصدر**: مصطلح بسيط، قُدِم فيه خصائص تعريفية، منها: عمل المصـدر الفعـل المتعدي، وسيبويه بهذا يقدم لنا سمة مهمة من سمات هذا المصطلح، ويرى أيضـاً أنَّ الصـفة مشتقة من **المصدر**، يقول في باب الفاعل مستخدماً صيغة الجمع **مصادر**، والمـرادف **أحـداث الأسماء**: "وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعـول، ومـا يعمل من **المصادر** ذلك العمل... وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ **أحداث الأسماء** وتكون لأحداثها أمثلة لما مضـى ولمـا لـم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد

بالفعل المتعدّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لـك ولا هـذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[1].

ويقول في موطن آخر مؤكداً عمل **المصدر** عمل الفعل المضارع، فهو يجري مجـرى الفعل المضارع في عمله ومعناه: "هذا باب من **المصادر** جرى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عَجِبتُ من ضَرْبِ زيداً، [فمعناه أنَّه يَضرب زيداً، وتقـول: عجبـت مـن ضَرْبِ زيداً] بكرٌ، ومن ضَرْب زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمراً، ويَضرب عمراً زيدٌ"[2].

وفي موضعين منفصلين يبين سيبويه أن الفعل والاسم مشتقان من **المصدر**، **فالمصـدر** أصل الاشتقاق، فيقول مستخدماً مرادفه **أحداث الأسماء**: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ **أحداث الأسماء**، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[3]، ويؤكد ذلك بمـوطن آخر، مستخدماً المرادفين **اسم الحدثان**، و**الحدث**: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعـدى إلى **اسم الحدثان** الذي أُخِذ منه؛ لأنه إنما يُذكَر لِيدلَّ على **الحدث**"[4]. وعن أصل اشتقاق الأسماء يقول: "فالأسماء المتحدَّث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث به عـن الأسماء، وهو الذَّهاب والجلوس والضَّرب، وليست الأمثلة **بالأحداث** ولا ما يكون من **الأحـداث**

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٣٣.

[2] المصدر السابق ١/ ١٨٩.

[3] المصدر السابق ١/ ١٢.

[4] المصدر السابق ١/ ٣٤.

وهي الأسماء"[1]. ويُقدم أمثلة توضيحية **للحدث**، فيقول: "**والأحداث** نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل"[2].

ويعقد سيبويه مقارنة بين **المصدر**، وبين اسم الفاعل من حيث حاجة **المصدر** إلى فاعل ومفعول، وعدم حاجة اسم الفاعل إلى ذلك، لأنَّ اسم الفاعل يحمل دليل الفاعلية، أي من قام بالفعل، في حين أنَّ **المصدر** يحمل في ذاته فاعلاً ومفعولاً، يقول: "هذا باب من **المصادر** جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضربٍ زيداً، [فمعناه أنَّه يَضرب زيداً. وتقول: عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيداً] بكرٌ... وإنمَّا خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعِلاً ومفعولاً، لأنَّك إذا قلت: هذا ضارِبٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ فإنَّك لم تذكر الفاعل، **فالمصدر** ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل، [فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر، لأنَّ المضمر في ضارب هو الفاعل][3].

وفي الباب نفسه عرض سيبويه سمات تعريفية أُخرى لمصطلح **المصدر**، منها: إضافته إلى ما يليه إذا حُذِف تنوينه، فيُصبح المجرور بدلاً من التنوين المحذوف، أمَّا المعنى فيبقى على حاله لا يتغير، يقول في هذا: "وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلاَّ أنك تَجرُّ الذي يلي **المصدر**، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنَّه اسم قد كفتتَ عنه التنوين، كما فعلت ذلك بفاعل، ويصير المجرورُ بدلاً من التنوين معاقباً له. وذلك قولك: عَجِبتُ من ضَرْبِه

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٣٤.

[2] المصدر السابق ١/ ١٢.

[3] المصدر السابق ١/ ١٨٩.

زَيداً، إن كان فاعلاً؛ ومن ضَرْبِه زيدٌ، إن كان المُضمر مفعولاً. وتقول: عجبت من كِسْوَةِ زيدٍ أبوه، وعجبت من كِسوةِ زيدٍ أباه، إذا حذفت التنوين"[1].

وقدم سيبويه سمة أُخرى وهي: بقاء **المصدر** عاملاً إذا عُرِف بالألف واللام، لأنَّ اللام معاقبة للتنوين فتعمل عمل التنوين، يقول سيبويه: "وتقول: عجبتُ من الضَّرْبِ زيداً، كما قلتَ: عجبتُ من الضاربِ زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"[2].

أمَّا **مصادر** ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة، فما جاء من الفعل على أَفْعَل، فإنَّ **مصدره** إفْعَال، وما جاء **من** الفعل على افتعل، فإنَّ **مصدره** افتعال، وما جاء على استفعل **فمصدره** استفعال.

فالمصدر أصل اشتقاق الفعل، والاسم، والصفة، ويعمل عمل فعله المضارع المتعدي، ويعمل أيضاً سواء عُرِّف بالألف واللام، أو نوِّن، وإذا حُذف تنوينه فإنه يضيف ما يليه، وهو يختلف عن اسم الفاعل في حاجته إلى فاعل ومفعول.

من الممكن أن تعطينا هذه السمات كلها مجتمعة تعريفاً أوليًّا **للمصدر**، فهو اسم يدل على الحدث، ويجري مجرى فعله المضارع المتعدي في عمله ومعناه، سواء عُرِّف بالألف واللام، أو نوِّن، وهو أصل اشتقاق الفعل، والاسم، والصفة.

١٤.**أسماء الفاعلين والمفعولين**: مصطلح يعمل عمل الفعل المتعدي، يقول سيبويه في باب الفاعل: "باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعول الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعل

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٠.

[2] المصدر السابق ١/١٩٢.

ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخر، وما يعمل من **أسماء الفاعلين والمفعولين** عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول"[1]، إذاً **فاسم الفاعل** و**المفعول** يعملان عمل فعلهما المتعدي إلى مفعول.

وإذا جرى اسم **الفاعل** مجرى الفعل المضارع، في العمل وفي دَلالةِ معناه على المفعول، فإنَّه يأتي نكرة منوناً، وإذ ما حُذفَ تنوينه استخفافاً فإن الاسم الذي يليه يُجَرّ، ولا يتغير في المعنى شيء، ولا يُصبِح بحذف النون معرفة، يقول سيبويه: " هذا باب من اسم **الفاعل** [الذي] جرى مَجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَل كان نكرةَ منوَّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً... واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يَتغيّرُ من المعنى شيءٌ ويَنْجَرُّ المفعولُ لِكَفِّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ، ودخل في الاسم مُعاقباً للتنوين، فجرى مجرى غُلامِ عبد الله في اللَّفظ، لأنَّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغيِّر كَفُّ التنوين، إذا حذفتَه مستخِفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعلُه معرفةَ. فمن ذلك [قوله عزَّ زجل]: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾"[2].

ويعمل اسم **الفاعل** عمل فعله المضارع إذا عُرِّفَ بأل أيضاً، ذلك لأن الألف واللام تمنعا الإضافة، فتصبحان بمنزلة التنوين، يقول سيبويه: "هذا باب صار **الفاعل** فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى [هذا] الذي ضرَبَ زيداً، وعَمِلَ عَمَله، لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرَّجلَ، وهو وجهُ الكلام"[3].

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٣٣.

[2] المصدر السابق ١/ ١٦٤- ١٦٦.

[3] المصدر السابق ١/١٨١-١٨٢.

وفي الاستفهام يعمل اسم **الفاعل** و**المفعول** عمل فعله المضارع، فيعمل في المعرفة والنكرة، مقدماً ومؤخراً، مظْهَراً ومضْمراً، يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من **أسماء الفاعلين** و**المفعولين** مجرى الفعل كما يَجري في غيره مَجرى الفعل، وذلك قولك: أزيداً أنت ضاربُه، وأزيداً أنت ضاربٌ له، وأعمراً أنت مُكرِمٌ أخاه... كما كان ذلك في الفعل؛ لأنَّه يَجري مَجراه ويَعْمَلُ في المعرفة كلِّها والنكرةِ، مقدَّماً ومؤخراً، ومظْهَراً، ومضْمراً... ومثل ذلك في النصب: أزيداً أنت محبوسٌ عليه، وأزيداً أنت مُكابَرٌ عليه. وإن لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رَفَع. وكذلك جميعُ هذا، فمفعولٌ مثل يُفعَلُ، وفاعِلٌ مثلُ يَفْعَلُ"[1].

ويعمل جمع **اسم الفاعل** فواعل، وفاعلين، وفاعلات، وفُعَّالاً عمل فعله المضارع، يقول سيبويه: "ومما يُجرى مجرى **فاعل** من **أسماء الفاعلين** فَواعِلُ، أجْروه مُجرى فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلينَ وفاعِلاتٍ. فمن ذلك قولهم: هنَّ حَواجُّ بيتَ الله"[2].

ويعمل أيضاً جمع وتثنية **اسم الفاعل**، إذا ما عُرِّفا بأل وثبِّتت النون في آخرهما، وفي حالة حذف النون فإنه يُجَرُّ الاسم الذي يليهما، يقول سيبويه: "وإذا ثنّيت أو جمعتَ فأثبتَّ النونَ قلتَ: هذانِ الضاربانِ زيداً، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأنَّ النون ثابتةٌ... فإنْ كففتَ النون جررتَ وصار الاسم داخلاً في الجارّ، [و] بدلاً من النُّون، لأنَّ النون لا تعاقبُ الألف واللام ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتتْ فيه الألف واللام؛ لأنَّه لا يكون واحداً معروفاً ثم يُثنَّى؛ فالتنوين قبلَ الألف واللام، لأنَّ المعرفة بعد النكرة، فالنّون مكفوفة والمعنى معنى ثابت

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٠٨- ١٠٩.

[2] المصدر السابق ١/ ١٠٩.

النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمروٍ"[1].

ويتطرق سيبويه إلى سبب مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل، فيرى أنَّ كليهما يجتمعان على نفس المعنى، أي أنهما يدلان على معنى واحد، إلاَّ أنَّ **اسم الفاعل** يلحقه اللام، بينما الفعل المضارع فيلحقه حرفان هما: السين وسوف، يقول سيبويه: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة **لأسماء الفاعلين**... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم... وإنما ضارعت **أسماء الفاعلين** أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلَ اللام. وتقول سيفعل وسوف يفعل ذلك فتُلحِقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة... إلاَّ أنَّها ضارعت **الفاعل** لاجتماعهما في المعنى"[2].

فاسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، ويعمل بشروط وذلك إذا جاء نكرة منوناً، أو معرفاً بالألف واللام، وجمعه ومثناه يعملان عمله، وإذ ما حُذف التنوين من آخره في حالة مجيئه نكرة، أو حُذِف النون من آخره إذ جاء مثنى أو جمعاً معرفاً بأل، فإنَّ الاسم الذي يليه في كلا الحالتين يُجَر. وهو يعمل في الاستفهام معرفة كان أو نكرة، مقدماً أو مؤخراً ظاهراً أو مضمراً، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٨٣- ١٨٤.

[2] المصدر السابق ١/ ١٤.

وفي الأفعال المزيدة تلحق ميم مضمومة الحرف الأول في **اسم الفاعل، والمفعول،** ويُكسر وما قبل الآخر في **اسم الفاعل،** أمَّا **اسم المفعول** فيُفتح، يقول سيبويه: "وليس في **الفاعل والمفعول** في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلاَّ الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلاَّ والميم لاحقته أوَّلاً مضمومة، فلمَّا قُلتَ مُقاتِلٌ ومُقاتَل فجرة على مثال يُقاتِلُ ويُقاتَلُ، كذلك جاء على مثال يَتغافلُ ويُتَغافلُ، ألاَّ أنَّك ضممت الميم وفتحت العين في يَتَغَافلُ، لأنهم لم يخافوا التباس يُتَغافلُ بها. فالأسماء من الأفعال المزيدة على يَفْعَلُ ويُفْعَلُ"[1].

ويكرر حديثه عن صوغ **اسم الفاعل، والمفعول** مما جاوز بنات الثلاثة عند استخدامه لمصطلح **الاسم، فاسم الفاعل** يصاغ على مثال أُفْعِل، **واسم المفعول** يُصاغ على مثال يُفْعَل، إلا أنَّ مكان الألف والياء ميم، - ويشير يُفْعَل إلى صياغة **اسم المفعول** من الفعل المبني للمجهول- وإنْ لم يذكر سيبويه ذلك صراحة، يقول: "وأمَّا **الاسم** فيكون على مثال أُفْعِل إذا كان هو **الفاعل،** إلاَّ أنَّ موضع الألف ميمٌ. وإن كان **مفعولاً** فهو على مثال يُفْعَل. فأمَّا مثال مَضْرُوبٍ فإنّه لا يكون إلاَّ لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"[2]، ويشير سيبويه في هذا النص أيضاً لصياغة **اسم المفعول** مما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة، وهو لا يذكر وزنه الثلاثي والذي يأتي على زنة مَفْعُول، إلاَّ أنَّ المثال الذي طرحه دلَّ على هذا الوزن.

ويؤكد سيبويه السمات التعريفية **لاسم المفعول** السابقة الذكر، لدى حديثه عن صوغ اسم المكان مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة، فهو يذكر أنَّ أول **المفعول** من بنات الثلاثة مفتوح، كأول اسم المكان، إلاَّ أنَّ واواً تُضاف إلى ما قبل آخر حرف في **المفعول،** ولا يُضاف

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨٢.

[2] المصدر السابق ٤/ ٢٨٠.

ذلك إلى اسم المكان. ومما جاوز بنات الثلاثة فإن **اسم المفعول**، واسم المكان منه يُصاغان بنفس الطريقة، فأوّلهُمَا يأتي مضموماً.

يقول سيبويه في هذا: "فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا **بناء المفعول**، وكان **بناء المفعول** أولى به لأنَّ المصدر مَفْعول والمكان مَفْعول فيه، فيَضمُّون أوّله كما يضمُّون **المفعول**، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيُفعَل بأوّله ما يُفعل بأول **مَفْعوله**، كما أنَّ أوّلَ ما ذكرتُ لك من بنات الثلاثة كأول **مَفْعوله** مفتوح، وإنَّما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من **مَفْعولُه** واواً كواو مَضْروب أنّ ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه"[1].

فسيبويه يدلُّ على صوغ **اسم الفاعل** و**المفعول** من بنات الثلاثة، ومن غيره بسمات تعريفية بسيطة، **فالفاعل** يُصاغ مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة، أو بغير زيادة على مثال أُفْعِل، و**المفعول** يصاغ على زنة يُفْعَل، إلاَّ أن أولهما ميماً مضمومة، وما قبل أخر حرف في **اسم المفعول** مفتوح، وفي **اسم الفاعل** مكسور، أمَّا **اسم المفعول** من بنات الثلاثة فيأتي أوله مفتوحا، وتلحق الواو الحرف ما قبل الآخر.

وبناءً على السمات التعريفية السابقة، فإنَّ **اسم الفاعل** هو صيغة تجري مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل، ويعمل في المعرفة والنكرة، مقدماً ومؤخراً، مظْهَراً ومضْمراً، ويُضاف إليه عند صوغه من غير الثلاثي ميم مضمومة تلحق أوله، ويُكسَّر ما قبل آخره، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٥.

وكذلك اسم **المفعول**، فهو صيغة تجري مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل، ويعمل في المعرفة والنكرة، مقدماً ومؤخراً، مظْهَراً ومضْمراً، ويُضاف إليه عند صوغه من غير الثلاثي ميم مضمومة تلحق أوله، ويُفتح ما قبل آخره، وعند صوغه من الثلاثي يُفتح أوله، وتلحق الواو ما قبل آخر، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٥.**الصفة المشبهة بالفاعل**: مصطلح معقد، قُدِمَ فيه خصائصَ تعريفية، **فالصفة المشبهة** تشبه في عملها عمل اسم الفاعل، إلاَّ أنَّها ليست في معنى الفعل المضارع، وتبقى عاملة فيما بعدها سواء أكانت معرفة بالألف واللام أم نكرة، لكنَّ الإضافة فيها أحسن وأكثر، وذلك لمناسبتها الأسماء وجريانها عليها، وعدم مناسبتها الأفعال، يقول سيبويه: "هذا باب **الصفة المشبَّهة بالفاعل** فيما عَمِلتْ فيه، ولم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شُبِّهَت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرة، لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه.

والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنَّه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء"[١].

والصفة المشبهة إذا أُضيفت لا تخرجها هذه الإضافة عن التنكير، ولا تكسبها تعريفاً، وهي مع التنوين والنون نكرة كذلك، فكان ترك التنوين أو إلحاقه سواء، يقول سيبويه: "هذا باب **الصفة المشبهة بالفاعل** فيما عملت فيه... والإضافة فيه أحسنُ وأكثر... والتنوين عربيٌّ جيدٌ. ومع هذا أنَّهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلاَّ نكرةً على حاله منوَّناً. فلما كان تركُ

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٤.

التنوين فيه والنون لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوين، كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوِّي [أنَّ] الإضافة [أحسنُ]. فالمُضاف قولك: هذا حَسَنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ. فالصفة تقع على الاسم الأوَّل ثم توصلها إلى الوجه وإلى كلّ شيء من سببه على ما ذكرتُ لك"[1].

ويُضيف سيبويه سمات أُخرى للمصطلح منها: أنَّ كينونة الألف واللام في المضاف إليه **للصفة المشبهة** أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه، كما كان ترك التنوين فيه أكثر، وإذ ما أُسقِطت منه الألف واللام، وعُرِّفَت **الصفة المشبهة** بها، لم يُجز عندها الإضافة بل وجب النصب. في باب **الصفة المشبهة** فقط، يمكن أن تدخل الألف واللام على المضاف والمضاف إليه، إلاَّ أنَّ وجود الألف واللام في المضاف لا تكسبه تعريفاً.

يقول سيبويه: "واعلم أنَّ كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسنُ من أن لا تكون فيه الألف واللام، لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالةٍ واحدةٍ، وليس كالفاعل، فكان إدخالُهما أحسن وأكثرَ، كما كان تركُ التنوين أكثرَ... واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألف واللام على حسنِ الوجهِ، لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتَّةَ، ولا يُجاوز به معنى التنوين. فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلاَّ الحَسَنُ وجهاً، وتكون الألف واللام بدلاً من التنوين"[2]، إذاً فإضافة **الصفة المشبهة** إلى معرفة أو إدخال الألف واللام عليها لا يكسبها معرفة أبداً

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٤- ١٩٥.

[2] المصدر السابق ١/ ١٩٦، ٢٠٠.

وفي موضع آخر يتحدث عن وجه الشبه بين **الصفة المشبهة**، واسم الفاعل، فكلاهما يؤنث ويُذكر ويُجمع: "ولم تقوَ هذه الأحرف قوة **الصفة المشبهة**. ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجل حَسَنِ الوجه أبوه"[1].

فالصفة المشبهة، هي صفة مشبهة باسم الفاعل، من جانب أنها تُؤنث، وتُذكر، وتُجمع، وتعمل كاسم الفاعل، وتختلف عنه في عدم جريانها على الفعل، ويكثر فيها الإضافة وذلك لمناسبتها الأسماء وعدم مناسبتها للأفعال، ولا تخرجها الإضافة عن التنكير، ولا تكسبها تعريفا، أمَّا مضافها فمن الأفضل أن يأتي معرفاً بأل، إذا ما حُذِفت منه، وأُدخِلت الألف واللام على **الصفة المشبهة**، وجب في المضاف إليه النصب، ولا تُكسِب الألف واللام **الصفة المشبهة** التعريف، لأنها نكرة بوجودها، وبعدم وجودها.

وتساهم الخصائص السابقة في تقديم تعريف **للصفة المشبهة**، فهي صفة مشبهة باسم الفاعل، من حيث التذكير، والتأنيث، والجمع، وتختلف عنه في عدم جريانها على الفعل، ويكثر فيها الإضافة، لمناسبتها الأسماء، ولا تخرجها الإضافة عن التنكير، ولا تكسبها تعريفاً، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٦.**أدنى العدد**: مصطلح مركب دال على مفهوم جمع القلة، وقد ذُكِر له خصائص تعريفية منها: أوزانه الأربعة التي يأتي عليها، وهي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، وهذه الأوزان هي له في الأصل، وقد يشترك كلٌ من مفهومي جمع القلة، وجمع الكثرة في أوزان متعددة، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ **لأدنى العدد** أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربَّما شركه فيه **الأكثر**، كما أنَّ **الأدنى** ربَّما شَرِكَ **الأكثر**، **فأبنية أدنى العدد** (أفْعُلٌ) نحو: أَكْلُبٍ

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٠٣.

وأكْعُبٍ. و(أفْعَالٌ) نحو: أجْمَالٍ وأعْدَالٍ وأحْمَالٍ، و(أفْعِلَةٌ) نحو: أجربـــةٍ، وأنْصِـــبةٍ، وأغربـــةٍ. و(فِعْلَةٌ) نحو: غِلْمةٍ وصِبْيَةٍ وفتْيَةٍ وإخْوَةٍ و وِلدةٍ، فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل **للأكثر** وإنْ شَرِكه **الأقلُّ**"[1].

و**أدنى العدد** يدلُّ على العدد من الثلاثة إلى العشرة، ويجعل سيبويه المثنـــى، والجمـــع بالواو والنون، والجمع بالتاء من **أدنى العدد**، يقول: "وإنَّما صارت التاء والواو والنون لتثليـــث **أدنى العدد** إلى تعشيره وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للتثنية، ومثنَّاه أقلُّ من مثلَّثه. ألا ترى أنَّ جرّ التاء ونصبها سَواءٌ، وجرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدّ التثنية ونصبهم سواء. فهذا يقرِّب أن التاء والواو والنون **لأدنى العدد**؛ لأنَّه وافق المثنَّى"[2].

وتصغير **أدنى العدد** إنما يكون بتصغير أبنيته التي يأتي عليها، أمَّا **أكثر العدد** فإنه يـــتم تصغير مفرده، ومن ثمَّ يُجمَع، ويذكر سيبويه أيضاً أن **أدنى العدد** إنَّما يُصاغ ليُعبِّـــرعن قليـــل الجمع، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير ما كُسّر عليه الواحدُ للجمع وسأُبيّن لك تحقير ذلك إن شاء الله. اعلم أنَّ كل بناء كان **لأدنى العدد** فإنَّك تحقِّر ذلك البناء لا تجاوِزه إلى غيره، من قبل أنك إنَّما تريد قليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلاَّ **لأدنى العدد**، فلما كان ذلك لم تجاوزه... فما خلا هذا فهو في الأصل **للأكثر** وإن شركه **الأقل**. ألا ترى ما خلا هذا إنَّما يُحقَّر على واحده، فلـــو كان شيء مما خلا هذا يكون **للأقل** كان يُحَقَّر على بنائه، كما تحقّر الأبنية الأربعة التـــي هـــي

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٩٢.

لأدنى العدد فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو **لأكثر العدد**، وإن عُنى به **الأقل** فهو داخلٌ على **بناء الأكثر** وفيما ليس له، كما يدخُل **الأكثر** على بنائه وفي حيِّزه"[1].

ويعرض سيبويه خصائص تعريفية أُخرى للمصطلحين، فما جاء على أربعة أحرف فإنَّ **أدنى العدد**، منه وأكثره، يكون كالآتي: ما جاء على فِعال، أو على فَعَال فإن **أدنى العدد** يكون على أَفْعِلَة، و**أكثر العدد** يكون على فُعُل، وإذا جاء على فُعَال **فأدنى العدد** يكون على أَفْعِلة، أمَّا أكثره فيأتي على فِعْلان.

يقول سيبويه: "هذا باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع. أمَّا ما كان (فِعالاً) فإنَّك إذا كسّرته على **بناء أدنى العدد** كسَّرته على (أَفْعِلةٍ)، وذلك قولك: حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وخِمَارٌ وأَخْمِرَةٌ... وإذا أردت **أكثر العدد** بنيته على (فُعُلٍ) وذلك: حِمَار وحُمُرٌ، وخِمَارٌ وخُمُرٌ... وأمَّا ما كان (فَعَالاً) فإنَّهم إذا كسَّروه على **بناء أدنى العدد** فعلوا به ما فعلوا بِفِعَال؛ لأنَّه مثله في الزيادة والتحريك والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زَمَانٌ وأَزْمِنَةٌ، وقِذَالٌ وأَقْذِلَةٌ، وفَدَانٌ وأَفْدِنَةٌ. وإذا أردت **بناء أكثر العدد** قلت: قُذُلٌ وفُدُنٌ... وأمَّا ما كان (فُعالاً) فإنَّه في **بناء أدنى العدد** بمنزلة فِعَال؛ لأنه ليس بينهما شيء إلاَّ الكسرُ والضمُّ. وذلك وقولك: غُرَابٌ وأَغْرِبَةٌ... وإذا أردت **بناء أكثر العدد** كسَّرته على (فِعْلان)، وذلك قولك: غُرَابٌ وغِرْبانٌ"[2].

فأدنى العدد مصطلح يُراد به تقليل الجمع، ويدل على العدد من الثلاثة إلى العشرة، ويأتي على أربعة أوزان، هي: أَفْعُل، أَفْعَال، أَفْعِلة، وفِعْلة، وقد شركه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٨٩- ٤٩٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٦٠١- ٦٠٢.

ربما شرك الأكثر، ويُعدُّ المثنى، والجمع بالواو والنون، والجمع بالتاء من **أدنى العدد**، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٧.**ما عالجت به**: مصطلح معقد، وقد عُرِض له سمات تعريفية، وهي: أنه إذ ذكر أنَّ كل شيء يَدل على مفهوم اسم الآلة فهو مكسور الأول، سواء كانت فيه هاء التأنيث أم لم تكن به، ولهذا المصطلح أوزان عديدة إلاَّ أنَّ سيبويه يذكر من هذه الأوزان الوزن مِفْعَال، إذ يذكره بصورة صريحة، أمَّا الأوزان المتبقية فيكتفي بعرض أمثلة توضيحية تدل عليها، يقول سيبويه: "هذا باب **ما عالجت به**، أمَّا المِقَصُّ فالذي يُقَصُّ به. والمَقَصُّ: المكان والمصدر. وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك [قولك]: مِحْلَبٌ ومِنْجَلٌ، ومِكْسَحةٌ، ومِسلَّة، والمِصفَى، والمِخرَزُ، والمِخْيَط. وقد يجئُ على مِفْعَال نحو: مِقراض، ومفتاح، ومصباح. وقالوا: المِفتَح كما قالوا: المخرَز، وقالوا: المِسرَجَة كما قالوا: المِكْسَحةُ"[١].

فمِحْلَب اسم يدل على وزنه مِفْعَل، ومِكْسَحَة يدل على الوزن مِفْعَلَة، إلاَّ أنَّ سيبويه لا يذكر الوزنين صراحة إنما اكتفى بعرض الأمثلة التي دلت عليهما.

فما عالجت به صيغة يأتي الحرف الأول منها مكسوراً سواء دخلتها هاء التأنيث أم لم تدخلها، وتأتي على أوزان ثلاثة، وهي: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٨.**ما تجئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل**: مصطلح معقد جاء على شكل عبارة شارحة، وهو مصطلح دال على مفهوم اسم الهيئة، وقد حمل هذا المصطلح خصائص تعريفية،

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٤- ٩٥.

وهي: يأتي مفهوم اسم الهيئة على فِعْلَة، ليدل على نوع من الفعل، أي هيئته، فهو يقول: "هـذا باب **ما تجئ فيه الفِعْلَة تريد ضرباً من الفعل**، ولك قولك: حَسنُ الطِّعْمةِ. وقتلتُه قِتْلَـة سَـوْءٍ، وبِئْستِ المِيتةُ، وإنَّما تريد الضَّرب الذي أصابه من القتل، والضَّرب الذي هو عليه من الطِّعـم، ومثل هذا الرِّكْبة، والجِلْسة، والقِعْدَة"[1].

فاسم الهيئة اسم يدلّ على نوع الفعل وهيئته، ويأتي على زنة فِعْلَة، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

١٩.**المرَّة الواحدة من الفعل**: مصطلح معقد يدُّل على مفهوم اسم المرة، وقد حمل هـذا المصطلح خصائص تعريفية، وهي: أن مفهوم اسم المرة إنما يدل على حدوث الفعل مرة واحدة، وهو يُصاغ على زنة فَعْلَة وهو الوزن الثلاثي للخالي من التاء، أمَّا غير الثلاثي لهذا المصطلح فإنَّ سيبويه يَدلُّ عليه بأمثلة توضيحية، يقول: "وإذا أردت **المرَّة الواحدة من الفعل** جئت به أبداً على فَعْلةٍ على الأصل لأنَّ الأصل فَعْل. فإذا قلت الجُلُوس والذَّهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادةً ليست في الأصل ولم تكن في الفعل... وقالوا: أتيته إتيانة ولقيته لقاءةً واحدة، فجاءوا به علـى المصدر المستعمل في الكلام بزيادة تاء، كما قالوا: أعْطى إعطاءةً واستُدْرِجَ استدراجة"[2].

فالمثال: لقيته لقاءة واحدة، يدلُّ على أنَّ مفهوم اسم المرة من الثلاثي ومن غيـره، قـد يلحقه وصف بكلمة واحدة، وذلك إذا جاء المصدر الأصلي مختوما أيضاً بالتاء، ويدلُّ المثـال: أعطى إعطاءة، على زنة مفهوم اسم المرة من غير الثلاثي فهو يأتي على زنة مصدره بزيـادة تاء على آخره، وهو لم يذكر هذا صراحة إلاَّ أنَّ الأمثلة دلَّت على المقصود.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٤.

[2] المصدر السابق ٤/ ٤٥.

فاسم المرة اسم يدل على حدوث الفعل مرة واحدة، ويُصاغ من الثلاثي الخالي من التاء على زنة فَعْلَة، ويُصاغ من غير الثلاثي على زنة مصدره بزيادة تاء على آخره، وما فيه التاء في الثلاثي وغيره يدل على المرة منه بالوصف، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

٢٠.**اسم المكان**: مصطلح مركب، ذُكِرَ له خصائص تعريفية، منها ذكر صياغته من بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، فما كان من فَعَل يَفْعِل فإنَّ **اسم المكان** مَفْعِل، وقد تدخل الهاء عليه، وأمَّا إذا جاء يَفْعَل منه مفتوحاً أو مضموماً فإنَّ **اسم المكان** يكون مفتوحاً، يقول سيبويه مستخدماً المُرادفات **موضع الفعل**، و**المواضع**، و**المكان**، واسم **المكان**: "هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، أما ما كان من فَعَلَ يَفْعِلُ فإنَّ **موضع الفعل** مَفْعِل، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجْلِسُنا، كأنهم بنوه على بناء يَفْعِل، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ... وكذلك أيضاً يُدخلون الهاء في **المواضع**. قالوا: المَزِلَّة أي موضع زَلَلٍ. وقالوا: المَعْذَرة والمَعْتَبة، [فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس]... وأمَّا ما كان يفعَل منه مفتوحاً فإنَّ **اسم المكان** يكون مفتوحاً، كما كان الفعل مفتوحاً. وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب. وتقول **للمكان** مَشْرَبٌ. ولَبِسَ يَلْبَسُ، و**المكان** الملبَس... وأمَّا ما كان يَفْعُلُ منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفْعَلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُلُ لأنه ليس في الكلام مفعُل، فلمَّا لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أَخفَّهما. وذلك قولك: قَتَلَ يَقْتُلُ، وهذا المقْتَل. وقالوا: يَقُومُ، وهذا المقامِ"[١].

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٨٧- ٩٠.

ويذكر سيبويه أيضاً صياغة **اسم المكان** مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيـــادة، فهو يأتي على زنة اسم المفعول، يقول: "هذا باب ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة، **فالمكان** والمصدر يُبْنَى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناءُ المفعول أولـــى بـــه لأنَّ المصدر مَفْعول و**المكان** مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمُّون المفعول، لأنَّه قد خرج من بنات الثلاثة فيُفعل بأوّله ما يُفْعَل بأوّلِ مَفْعُوله، كما أنَّ أوّل ما ذكرت لك من بنـــات الثلاثـــة كـــأوّل مَفْعُوله مفتوح، وإنَّما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مَفْعُوله واواً كواوِ مَضْرُوب، أنَّ ذلـــك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه، يقولون **للمكان**: هذا مُخْرَجُنا ومُدخَلُنا، ومُصبَحُنا ومُمسانا"[1].

يُصاغ **اسم المكان** من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، فيأتي أوله مضموماً كاســم المفعول، وهما يتشابهان في الصياغة من الثلاثي إذ أنَّ أولهما مفتوح، إلاَّ أنَّ الحرف الذي قبـــل الآخر في اسم المفعول واو، وليس هذا في **اسم المكان**.

فاسم المكان يُصاغ من بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، من فَعَـــل يَفْعِـــل فيأتي على مَفْعِل، وقد تدخل الهاء عليه، وأمَّا إذا جاء يَفْعَل منه مفتوحاً أو مضموماً فـــإنَّ **اســـم المكان** يكون مفتوحاً، ويُصاغ **اسم المكان** أيضاً مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة، أو بغير زيـــادة، فيأتي على زنة اسم المفعول، فيأتي أوله مضموما كاسم المفعول.

وبناءً على السمات التعريفية السابقة، فإنَّ **اسم المكان** عبارة عن صيغة تأتي من الثلاثي على زنة مَفْعِل، أو مَفْعَل، وتأتي من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٥.

٢١.**النسبة**: مصطلح بسيط قدم فيه سيبويه خصائص تعريفية منها: تعريف **النسبة بالإضافة**، فالنسبة تحمل المفهوم نفسه الذي يحمله الإضافة. و**النسبة** إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم آخر، أو إلى بلد، أو إلى حي، أو قبيلة، ويصبح هذا الاسم من أهل تلك البلد، أو القبيلة، وتلحق أيضاً ياء مشددة في آخره، يقول: "هذا باب الإضافة، وهو باب **النسبة**. اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءَي الإضافة؛ وكذلك إنْ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة"[١].

وفي **الإضافة** إلى ما كان لامه ياء، وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة، يقول سيبويه: "وسألته عن **الإضافة** إلى رَايَةٍ وطَايَةٍ وثايَةٍ وآيَةٍ ونحو ذلك، فقال: أقول رَائِيٌّ وثائِيٌّ. وإنما همز والاجتماع الياءات مع الألف، والألف تُشبَّه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلوا مكانها همزة، لأنَّهم جعلوها بمنزلة الياء التي تُبدَل بعد الألف الزائدة"[٢]. إذا يجتمع عند **إضافة** هذه الأسماء ثلاثُ ياءات، والألف أيضاً تشبه الياء، فتصبح الكلمة وكأنها مجتمعة فيها أربع ياءات، وهذا مما يستثقل في الكلام، فكان لابد من إبدال الياء التي بعد الألف الساكنة همزة.

أمَّا **الإضافة** إلى الاسم الممدود الذي لا يدخله تنوين، فإنه لا يُحذف منه شيء، وتُبدل الواو مكان الهمزة؛ وذلك ليفرقوا بينه وبين المنوَّن الذي هو من نفس الحرف، وما جُعِلَ بمنزلته، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة** إلى كلّ اسم ممدود لا يدخله التنوين كثيرَ العدد أو

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٣٥.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٣٥٠.

قليلَه، **فالإضافة** إليه أن لا يُحْذَف منه شيء، وتُبدَل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنوَّن الذي هو من نفس الحرف وما جُعل بمنزلته، وذلك قولك في زَكَرِيَّاءَ: زَكَرِيَّاوِيٌّ، وفي بَرُوكَاء: بَرُوكَاوِيٌّ"[1].

أمَّا **الإضافة** إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، فلنا الخيار بحُذف تلك الزوائد، أو بتركها في بناء الاسم عند **الإضافة**، وإن شئنا حذفنا الزوائد، ورددنا الاسم إلى أصله، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة** إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، فإن شئت تركته في **الإضافة** على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل. وذلك: ابْنٌ واسْمٌ واسْتٌ، واثْنانِ واثْنَتان وابنةٌ. فإذا تركته على حاله قلت: اسْمِيٌّ واسْتِيٌّ وابْنِيٌّ واثْنِيٌّ، في اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ.

وحدّثَنا يونس: أن أبا عمرٍو كان يقوله. وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم وردته إلى أصله فقلت: سَمَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ. وإنما جئت في اسْتٍ بالهاء لأنَّ لامها هاء، ألا ترى أنَّك تقول: الأسْتاهُ وسُتَيْهةٌ في التحقير"[2].

وإذا أردنا أن نُضيف إلى ما حُذفت فاؤه من بنات الحرفين، فإننا لا نُرد المحذوف إلى أصله، وذلك لبعده عن ياء الإضافة، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة** إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين. وذلك عِدَةٌ وزِنَةٌ. فإذا أضفت قلت: عِدِيٌّ وزِنِيٌّ، ولا تَردُّه **الإضافة** إلى أصله،

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٥٧.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٦١.

لبعدها من ياءي الإضافة، لأنَّها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها"[1].

أمَّا **الإضافة** إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً، فإننا نحذف الاسم الأول، وتكون **الإضافة** للاسم الثاني، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة** إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً. كان الخليل يقول: تُلقِي الآخر منهما كما تُلقِي الهاء من حمزةَ وطلحةَ؛ لأنَّ طَلْحَة بمنزلة حَضْرَمَوْتَ... فمن ذلك خَمْسَةَ عَشَرَ ومَعْدِ يكرب في قول من لم يَضِف. فإذا أضفتَ قلت: مَعْدِيٌّ وخَمْسِيٌّ. فهكذا سبيل هذا الباب"[2].

وفي **الإضافة** إلى الحكاية، فإننا ننسب إلى الاسم الأول، ونحذف الثاني، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة** إلى الحكاية، فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركت الصدر عَبْدِ القَيْسِ، وخَمْسَةَ عَشَرَ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها، وذلك قولك في تَأَبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِيٌّ. ويدلّك على ذلك أنَّ من العرب من يُفرد فيقول: يا تأَبَّطُ أقبلْ، فيَجعل الأوَّل مفرداً. فكذلك تُفرده في **الإضافة**"[3].

فالإضافة إنما تكون بإضافة اسم إلى اسم آخر، أو إلى بلدٍ، أو إلى حي، أو قبيلة، ويصبح هذا الاسم من أهل تلك البلد، أو القبيلة، وتلحق أيضاً ياء مشددة في آخره، وفي **الإضافة** إلى ما كان لامه ياء وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة، فلا بدَّ من إبدال الياء التي بعد الألف الساكنة همزة، وأمَّا **الإضافة** إلى الاسم الممدود الذي لا يدخله تنوين، فإنه لا يُحذف منه شيء، وتُبدل الواو مكان الهمزة؛ وذلك ليفرقوا بينه وبين المنوَّن الذي هو من نفس الحرف وما جُعِلَ بمنزلته.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٦٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٧٤.

[3] المصدر السابق ٣/ ٣٧٧.

وأمَّا **الإضافة** إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، فلنا الخيار بحُذف تلك الزوائد أو بتركها في بناء الاسم عند **الإضافة**، وإن شئنا حذفنا الزوائد ورددنا الاسم إلى أصله، وإذا أردنا أنْ نُضيف إلى ما حُذفت فاؤه من بنات الحرفين، فإننا لا نُرد المحذوف إلى أصله، وذلك لبعده عن ياء الإضافة، وفي **الإضافة** إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً، فإننا نحذف الاسم الأول، وتكون **الإضافة** للاسم الثاني، وفي **الإضافة** إلى الحكاية، فإننا ننسب إلى الاسم الأول، ونحذف الثاني.

ونستنتج مما سبق أنَّ **الإضافة** هي أن تضيف اسماً إلى اسم آخر، أو إلى بلدٍ، أو إلى حي، أو إلى قبيلة، ويصبح هذا الاسم من آل تلك البلد، وتلحق ياء مشددة في آخره، ويُكسَّر ما قبلها، ويندرج هذا النوع من التعريف ضمن التعريف بالخاصية التركيبية (البنيوية).

ويُستخلص مما سبق:

أولاً: ذكر سمات تعريفية للمصطلحات في معرض حديثه عنها في المواطن المختلفة، وهذه السمات مجتمعة قد تؤدي إلى تعريف بسيط، وذلك مثل المصطلحات التي عبرت عن مفهوم اسم الجمع، وأيضاً المصطلحات التي عبرت عن مفهوم اسم الجنس الجمعي، **واسم الفاعل.**

ثانياً: ذكر سمات تعريفية لمصطلحات معينه ولمرادفاتها سمات أُخرى، وجدنا هذا ماثلاً في مصطلح: **النسبة**، ومرادفه **الإضافة** فوجدنا كلاً منهما يحمل سمات مختلفة عن الآخر وبمجموع تلك السمات يتشكل تعريف بسيط، وكذلك المصطلحات التي عبرت عن مفهومي الممنوع من الصرف والاسم المصروف.

وتكمن صعوبة تعريف المصطلحات لدى سيبويه فيما هو آتٍ:

كثير من المصطلحات لم تأت مُصَاحِبةً لسماتها التعريفية؛ إنما تناثرت تلك السمات هنا وهناك، وبمجموعها تُشَكِّل تعريفاً متكاملاً، وذلك مثل: صيغة المبالغة والتي تناول قسماً من تعريفها في الباب نفسه، وتناول القسم الآخر في موضع مغايرٍ، وأيضاً **اسم الفاعل**، الذي خَصص له باباً مستقلاً يتحدث عن إعماله، ولكنَّ طريقة صوغه من غير الثلاثي جاءت في بابٍ آخر، وكذلك الصفة المشبهة فقد جاء إعمالها في بابٍ مستقل، ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل في موضع آخر.

وسيجد الباحث صعوبة كبيره في تقصيه للسمات التعريفية، إذ إن المصطلح وما يتعلق به من بعض الأمور سيجده في موضع، ليكتمل الحديث عنه في موضعٍ آخر.

قضية المشترك اللفظي تنتمي إلى قضية كُبرى هي العلاقات الدلالية للألفاظ وهي ذات أشكال أوضحها الخمسة الآتية: المتباين حيثُ اللفظة مستقلة عن غيرها، والمتكافيء حيث اللفظة مناظرة لأُختها، والاشتمال حيث اللفظة جزء من حقلها الذي تنتمي إليه، والتضاد حيث اللفظة تعاكس لفظة أُخرى في معناها، ولكن أبرز العلاقات هي العلاقة التي تسمى بالترادف وأسفله سيجري حديث عن هاتين الخاصيَّتين.

الاشتراك اللفظيّ: لقي المشترك اللفظي عناية ملحوظة من اللغويين منذ وقت مبكر، فجمع اللغويون فيه مادة كبيرة، ورأوا أنَّ لبعض الألفاظ من المعاني ما يزيد على أصابع اليدين عدداً. ولعلّ سيبويه أول من ذكر المشترك في تقسيمات الكلام، وقسم الألفاظ بحسب ارتباطها بالمعاني أقساماً ثلاثة، وهي: "اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، نحو: جلس، وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب، وانطلق، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، نحو: وجَدت عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وجِدان الضَالَّة"[1]. وذكر المشترك في تقسيمه للكلام، وهو القسم الذي عبّر عنه بـ: "اتّفاق اللفظيين واختلاف المعنيين" ومثّل له بقولهم: "وجدت من الموْجِدة: ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشباه هذا كثير"[2]. وعن سيبويه أخذ قطرب هذا التقسيم، ومثّل له بلفظة الأمة، التي تعني في ما تعنيه: الدّين، والرجل وحده يؤتم به، وقامة الرجل[3].

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٤.

[2] المصدر السابق ١/٢٤.

[3] انظر ابن الأنباري، محمد بن القاسم. الأضداد. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. الكويت: دار المطبوعات والنشر، ١٩٦٠. ص٢٤٣-٢٤٤.

وعن سيبويه أيضاً أخذ المبرد، فيقول: "وأمّا اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو: وجدت شيئاً إذا أردت وجدان الضالة، ووجدت على الرجل من الموجدة، ووجدت زيداً كريماً علمتُ"[1].

الترادف: لقي الترادف أيضاً عناية ملحوظة من اللغويين منذ وقت مبكر، فسيبويه مثلاً يشير إليها بقوله: "اعلم أنَّ من كلامهم... اختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو ذهب وانطلق... "[2]. وكذلك نجد المبرّد يردّد عبارة سيبويه نفسها بقوله: "... وأمّا اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع وساعد"[3].

الاشتراك اللفظي والمعنوي في كتاب سيبويه

ومن خلال تقسيم سيبويه السابق للألفاظ بحسب ارتباطها بالمعاني، نتأكد بأنه لجأ إلى الاشتراك بنوعيه، ومن الملاحظ أنَّ أكثر أنواع الاشتراك استخداماً في الكتاب هو الترادف، وفسَّر العلماء ذلك أنَّ هدف سيبويه من التنوع الحاصل في مصطلحاته، هو التحرر من الالتزام بمصطلح واحد، لذا نراه يُطلق عليه تسمية في موضع، وتسمية أُخرى في موضعٍ آخر[4].

والمصطلح اللغوي في الكتاب لم يكن قد استقر بعد؛ فهو ما زال في مرحلة النمو والتطور، وما لجوء سيبويه إلى الترادف إلاّ دليل على ذلك، أضف إلى ذلك أن سبب لجوء سيبويه إلى ذلك النوع من الاشتراك، هو محاولته التعبير عن خصائص المفهوم بأكثر من مصطلح واحد،

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد. اعتناء الاستاذ عبد العزيز الميمني. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٠. ص٢-٣.

[2] سيبويه. الكتاب ١/٢٤ .

[3] المبرد. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد. ص٢-٣.

[4] ناصف، علي النجدي. سيبويه إمام النحاة. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، د. ت. ص١٦٨.

لذا سنجده يذكر عدداً من المصطلحات المترادفة؛ إلا أن كلاً منها يحمل خاصية معينة، وهذا يمنح لكثير من المصطلحات المترادفة الفرصة كي تتطور لتصل إلى درجة الاستقرار، بل إنّ كثيراً منها قد وصل إلى درجة الاستقرار، والنضوج، فاستخدمها من جاء بعد سيبويه من النحاة دون تغيير[1].

ومن المصطلحات المترادفة في الكتاب: **المصدر**، و**الفعل**، و**الحدث**، و**اسم الحدثان**، و**أسماء الحدث**، **أحداث الأسماء**، و**العمل**، كلها مصطلحات مترادفة دالة على مفهوم المصدر.

يقول سيبويه في **المصدر**: "وقد جاء **المصدر** فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ على فَعْلٍ، وذلك: حَلَبَهَا يَحْلُبُها حَلَباً"[2]، ويقول في **الفعل** "وقالوا: قُتُّه قَوْتاً. والقُوت: الرِّزق، فلم يَدَعوه على بناء واحد، كما قالوا: الحَلَب في الحَلِيب والمصدر. وقد يقولون الحَلَب وهم يعنون اللَّبن. ويقولون: حَلَبْتُ حَلَباً يريدون **الفعل** الذي هو المصدر"[3]. وسيبويه يُدرك هنا أنَّ **الفعل** مصطلح غامض لذا فهو يُعرِفه، ويوضحه بالمصدر.

وفي **الحدث**، و**اسم الحدثان** يقول: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى **اسم الحدثان** الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدلَّ على **الحدث**. ألا ترى أنَّ قولك: قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب... وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد"[4]، ويقول في **أحداث الأسماء**: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ **أحداث الأسماء**، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم

---

[1] طلافحة، أمجد. ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب. المعجمية. عدد٢٠. ٢٠٠٥. ص٥٥.

[2] سيبويه. الكتاب ٤/ ٦.

[3] المصدر السابق ٤/ ٤٢.

[4] المصدر السابق ١/ ٣٤.

ينقطع"[1]، وفي **العمل** يقول: "وأمَّا الوَسْم فإنه يجئ على فِعال، نحو: الخِياط والعِلاط والعِراض والجِناب والكِشاح. فالأثرُ يكون على فِعال و**العمل** يكون فَعْلاً"[2].

على الرغم من استخدام سيبويه عدة مرادفات للتعبير عن مفهوم المصدر؛ فإنَّ مصطلح **المصدر** كان الأكثر استخداما من حيث عدد التواتر، وربما يرجع سبب شيوع هذا المصطلح لدى سيبويه إلى تأثره بالدلالة اللغوية، فقد أُطلق على **المصدر** هذه التسمية لصدور الفعل عنه[3]، ويرجع أمجد طلافحة سبب استخدام **الفعل** مرادفاً للمصدر إلى تأثر سيبويه "بالصيغة التي عليها الفعل، وهي وزن فَعَلَ؛ فلا نجده يسمي المصدر من الفعل الرباعي، أو من الأفعال المزيدة بالفِعل، بل كانت هذه التسمية خاصة بالمصدر من الفعل الثلاثي"[4]، أضف إلى ذلك أنَّه لجأ إلى تعريف الفعل بالمصدر، لظنه أن مفهوم الفعل سيكون أوضح إذا ما ذُكر أنه هو نفسه المصدر، وعليه فإنَّ مصطلح **المصدر** هو الأقدم.

ويرى طلافحة أيضاً أن مصطلح **الحدث** و**الحدثان** أكثر تعبيراً عن مفهوم المصدر؛ ذلك لأنه اُستخدم في سياق عبر عن المصدر بجميع أحواله، إذ إن الفعل – مهما كانت صيغته– إذا لم يتعدَ إلى الفاعل، فإنه يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه، فليس هناك تركيز على سمة واحدة فقط من سمات المفهوم، كما هو حال مصطلح المصدر الذي أطلق عليه هذه التسمية لصدور الفعل[5]، لهذا وجدنا ارتباط **الحدث** بتعريف سيبويه للفعل.

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٢.

[2] المصدر السابق ٤/ ١٣.

[3] طلافحة. ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب. ص٥١.

[4] سيبويه. الكتاب. ص٥١.

[5] المصدر السابق. ص٥١.

ومن المصطلحات المترادفة المصطلحات التي دلت على مفهوم اسم الجمع، وهي: **اسم لجمع، وما كان اسماً لجمع، وما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، و ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونَفَر وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه واحده.**

ففي **ما كان اسماً لجمع** يقول: "**وأما ما كان اسماً لجمع** مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغنم؛ لأنه ليس له واحد، يعني: أنه إذا جاء اسما لجمع ليس له واحد كُسّر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسما لمذكر"[1]، ويقول في **ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع**، "هذا باب تحقير **ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع**، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع، وذلك قولك: قَوم: قُوَيْمٌ، وفي رَجل: رُجَيْلٌ"[2]، ويقول في **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونَفَر وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه واحده:** "هذا باب **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونَفَر وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه واحده**، وذلك قولك: رَكْب وسَفْر"[3].

ومما سبق، نلاحظ أنَّ المترادفات الأربعة دلَّ كل واحد منها على مفهوم اسم الجمع بشكل عام، وإن حوى كل واحد منها سمة من سمات المفهوم، ففي المصطلح الأول، والثاني جاء النص ليحدد دلالتهما، فهما يدلان على الجمع الذي ليس له واحد من لفظة، مثل: إبل، وغنم، بينما جاء المصطلح الشارح الثالث حاملاً في ذاته السمة نفسها، دون الحاجة إلى نص ليحدد دلالته، بينما

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٩٤.

[3] المصدر السابق ٣/ ٦٢٤.

حوى المصطلح الرابع سمة أخرى لمفهوم اسم الجمع، فهو يدل على الجمع الذي له مفرد من نوعه مثل: ركب، وسَفْر.

وهنا نجد كيف أنَّ سيبويه ينتقل من المصطلح الذي يأخذ شكل المصطلحات المركبة مثل: **اسم لجمع** إلى المصطلح المعقد مثل: **ما كان اسم لجمع**، ثم إلى مصطلح شارح جاء على شكل عبارة، مثل: **ما كان اسماً لجمع، وما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، و ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونَفَر وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه واحده.**

ونلاحظ أيضاً أنَّ هذه العبارات الشارحة جاءت دالة على المفهوم أكثر من المصطلح المركب؛ لأنها تحوي عناصر تعريفية تساهم في استحضار المفهوم، ومن الممكن أن تكون هذه العبارات قد رشحت للاختصار؛ فجاءت على صورة المصطلح المركب **اسم لجمع**.

ومن المصطلحات المركبة التي تعرضت للاختصار **اسم الفاعل**[1]، فقد ذُكِر له مرادفان بسيطان هما: **الاسم**، و**الفاعل** فمصطلح **الاسم**، يحمل أكثر من دلالة، فهو يدلّ بدايةً على الاسم الذي يعتبر أحد أقسام الكلمة، ويدل أيضاً على اسم الفاعل والمفعول، والعلم وغيرها كثير. وعلى الرغم من دلالة هذا المصطلح – في الكتاب- على اسم الفاعل والمفعول، فإنَّه يدخل في دائرة المشترك اللفظي.

وتتحدد دلالة هذا المصطلح من خلال السياق، فهو يقول مستخدماً مصطلح **الاسم** ليعبر به عن اسم الفاعل، واسم المفعول: "وأمَّا **الاسم** فيكون على مثال أُفْعِل إذا كان هو الفاعل، إلاَّ أنَّ

---

[1] سيبويه. الكتاب١/ ١٤.

موضع الألف ميمٌ. وإن كان مفعولاً فهو على مثال يُفْعَل. فأمَّا مثال مَضْرُوبٍ فإنَّه لا يكـــون إلاَّ لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"[1].

ويُفسر لجوء سيبويه إلى مثل هذا المصطلح، برغبته بالاختصار، فهو لا يريد أن يكرر في كل موضع لفظة اسم الفاعل أو اسم المفعول، فبذكره **للاسم** يضمن الاختصار الكافي، وخاصة أنّ **الاسم** يحمل في حدِّ ذاته سمة من سمات المُصْطَلَحَين السابقين، وهي سمة يشترك فيها كثير مـــن المصطلحات، وهي الاسمية، فالذي قام بالفعل اسم، والذي وقع عليه الفعل اسمٌ أيضاً، وربما اطمأن سيبويه إلى أنّ النص سيكون كافياً ليحدد للمتلقي دلالة المصطلح المذكور.

وتتكرر فكرة اللجوء إلى الاختصار، والتعويل على سمات المصـــطلح، فـــي مصـــطلحي **الفاعل**، و**المفعول** قاصِداً في الأول اسم الفاعل، وفي الثاني اسم المفعول، يقول سيبويه: "وليس بين **الفاعل** و**المفعول** في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلاَّ الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحـــة، وليس اسم منها إلاَّ والميم لاحقته أوَّلاً مضمومة، فلمَّا قُلتَ مُقاتِلٌ ومُقاتَل فجرة على مثـــال يُقاتِـــلُ ويُقاتَلُ، كذلك جاء على مثال يَتغافلُ ويُتَغافلُ إلاّ أنَّك ضممت الميم وفتحت العين في يَتَغَافلُ، لأنهم لم يخافوا التباس يُتَغافلُ بها. فالأسماء من الأفعال المزيدة على يَفْعَلُ ويُفْعَلُ"[2].

نلاحظ من النص السابق، أن كلا المصطلحين دلا بوضوح على المفهوم أكثر من مصطلح **الاسم**؛ ذلك لأنهما يحملان أهم سمة للمفهوم، وهي في **الفاعل** دلالته على من قام في الفعل، وفـــي **المفعول** دلالته على من وقع عليه الفعل، فمُقاتِل هو من قام بفعل القتل، ومُتغافِل هـــو مـــن قـــام

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨٠.

[2] المصدر السابق ٤/ ٢٨٢.

بالغفلة، ومُقاتَل، من وقع عليه القتل، بينما لا نجد هذا في مصطلح **الاسم** الذي يحمل على سمة مشتركة في **الفاعل**، و**المفعول**.

وعلاوة على الرغبة في الاختصار، قد يكون سيبويه قد تأثر بالمعنى اللغوي **للفاعل**، و**المفعول**، فالفاعل يحمل دلالته على من قام بالفعل، ويحمل المفعول كذلك دلالته على من وقع عليه الفعل، وقد سبب هذا المعنى نوعاً من الاشتراك اللفظي؛ فوجدنا أنَّ الفاعل، والمفعول في الجملة الفاعلية يدلان على المعنى اللغوي نفسه.

ومن المصطلحات المترادفة أيضاً **الجمع المؤنث بالتاء** و**الجمع بالتاء**، و**الجميع بالتاء**. فيقول سيبويه متحدثاً عن النسبة إلى الاسم الذي ذهبت فاؤه من بنات الحرفين: "ولا سبيل إلى ردِّ الفاء لبعدها، وقد ردّوا في التثنية و**الجمع بالتاء**، بعض ما ذهبت لاماته، كما ردّوا في الإضافة، فلو ردّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في **الجميع بالتاء** فهذا دليل على أنَّ الإضافة لا تقوى حيث لم يردُّوا بعضه في **الجميع بالتاء**"[1].

وفي **الجمع المؤنث بالتاء** يقول: "... وذلك قولك: دُولة ودُولات، لا تحرِّك الواو لأنها ثانية، فإذا لم ترد **الجمع المؤنث بالتاء** قلت: دُوَل، وسُوقة وسُوَق، وسُورة وسُوَر"[2]. نلاحظ أنَّ سيبويه استخدم المُرادفين **الجمع بالتاء** و**الجميع بالتاء**، في دلالته على مفهوم جمع المؤنث السالم، وبوصفهما مصطلحين فهما يحملان سمة واحدة من سمات المفهوم وهي إضافة تاء عند الجمع، ومع ذلك فهي سمة تتميز بها أيضاً بعض جموع التكسير، واستخدامه **للجمع المؤنث بالتاء** يزيد

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٦٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٤.

المفهوم وضوحاً، بوصفه مصطلحاً معقداً يحوي عدة سمات للمفهوم، فهو جمع خاص بالمؤنث، ويُضاف إلى آخره التاء.

لذا نستطيع القول أنّ سيبويه عندما لجأ إلى ذكر عدة مرادفات لمصطلح ناضج، فإن ذلك كان رغبة منه في الاختصار، وتجنب التكرار، غير أنّهما مرادفان يحملان السمة نفسها، **فالجمع بالتاء** لا يختلف، ولا يتفرد بسمة إضافية عن **الجميع بالتاء**.

ومن المصطلحات المترادفة، المصطلحات التي عبرت عن مفهوم جمع الكثرة، وجمع القلة يقول سيبويه: "فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو **لأكثر العدد**، وإن عُنى به **الأقل** فهو داخل على **بناء الأكثر** وفيما ليس له، كما يدخل **الأكثر** على بنائه وفي حيزه. وسألت الخليل عن تحقير الدُور، فقال: أردُه إلى **بناء أقل العدد**، لأنّني إنما أُريد تقليل العدد، فإذا أردتُ أن أُقلله وأحقّره صرت إلى **بناء الأقل**، وذلك قولك: أُدَيْر، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنّك ترده إلى الاسم الذي هو **لأقل العدد**"[1].

استخدم سيبويه في النص السابق ثلاثة مصطلحات مترادفة عبرت عن مفهوم جمع الكثرة، وهي: **أكثر العدد، بناء الأكثر، الأكثر**. فأمّا استخدامه **لأكثر العدد** فقد جاء دالاً على أنّ هذا الجمع إنما وضع لتكثير العدد، أي أنّ الهدف من هذا الجمع هو تكثير العدد. أما استخدام **بناء الأكثر**، فيدلُّ على الأبنية التي يأتي عليها أكثر العدد، وهي أبنية كثيرة، منها: فِعَال، فُعُول، فَعِيل، فِعلَة، فُعُولة، فِعالة، وغيرها كثير، واستخدم **الأكثر** كوصف لأكثر العدد، على الرغم من أنه لم يستخدم لفظة جمع، فقد دلت لفظة العدد على العدد الكثير.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩٠.

وفي موضع آخر يستخدم سيبويه مصطلحاً آخر مرادفاً لما سبق، وهو: **أبنية أكثر العدد**، وقد جاء جامِعاً للخصائص التي حوتها المصطلحات السابقة الذكر، **فأبنية أكثر العدد** دلت على الأبنية التي تخص أكثر العدد.

أما مفهوم جمع القلة، فمن خلال النص السابق، نجد أنَّ سيبويه ذكر له أربعة مرادفات، هي: **الأقل، أقل العدد، بناء الأقل، بناء أقل العدد**، فقد جاء **الأقل** وصفا لأقل العدد، وجاء **أقل العدد** دالاً على أنَّ هدف هذا الجمع هو تقليل العدد، ونجد في **بناء الأقل** تركيزاً على أبنية أدنى العدد، وهي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة. وجميع هذه السمات جمعها المصطلح **بناء أقل العدد**؛ فهو يدلُّ على الأبنية التي يُجمع عليها أدنى العدد.

وهكذا نجد أنَّ سيبويه اختصر المصطلح المعقد **بناء أكثر العدد**، و**بناء أقل العدد** إلى مصطلحات مركبة، وأُخرى بسيطة تحمل كل منها سمة، أو أكثر من سمات المفهوم.

ونستنتج مما سبق ذكره من أمثلة أنَّ المصطلحات المعقدة، والعبارات المصطلحية تضيف بعض السمات الجوهرية للمفاهيم التي تعبر عنها؛ بسبب تكونها من عناصر متعددة، وتساعد هذه السمات على استحضار المفهوم بشكلٍ دقيق؛ ولكن طول هذه المصطلحات والعبارات يشكل عنصر إعاقة لحركتها في الخطاب، ونلاحظ أنَّ سيبويه في كتابه كان واعياً لهذه المسألة؛ لذا وجدناه يختصر هذه المصطلحات أو العبارات، كلما وجد ذلك ممكناً، بشكل يعينه على التصرف بها في الخطاب الأمر الذي قد يكون سبباً في كثرة المصطلحات المترادفة.

ويمكننا القول بأنَّ هذا النوع من الاختصار، وإن تسبب في وجود المترادفات؛ فإنه يعدُّ من قبيل التطور الداخلي لمصطلحات سيبويه، بمعنى أنَّ سيبويه ربما كان يحرص على التصرف بهذه

المصطلحات الطويلة، حرصاً منه على تبسيطها من ناحية، وإحساساً منه بأنَّ تلك المصطلحات المعقدة أو العبارات المصطلحية لا يمكن له أن يذكرها كاملة في كلِّ مرة يريد أن يتحدث عن المفاهيم، أضف إلى ذلك، أن كثيراً من هذه المصطلحات المختصرة من مصطلحات مركبة، أو من عبارات، قد حملت سمة من سمات المفهوم، مثل: **الجميع بالتاء**، و**الفاعل**، و**الاسم**، و**بناء الأكثر**. وهذا النوع من الاختصار لم يتسبب فقط في وجود المترادفات، بل كان سبباً في وجود الاشتراك اللفظي، وبخاصة في المصطلحات البسيطة؛ ذلك لأنَّ مثل هذه المصطلحات تحمل سمة واحدة من سمات المفهوم التي قد يشترك فيها عدة مصطلحات، وهي بهذا تقترب من العموم، على عكس المصطلحات المركبة التي تحمل سمتين مختلفتين من سمات المفهوم.

ويتمثل ذلك أيضاً في مصطلح **الصفة المشبهة بالفاعل**، وهو من المصطلحات الناضجة، والتي ما زالت تستخدم إلى الوقت الحاضر، يقول سيبويه: "هذا باب **الصفة المشبَّهة بالفاعل** فيما عَمِلت فيه"[1]، ويستخدم سيبويه مرادفاً آخر لهذا المصطلح، وهو مصطلح **صفة تشبَّه بالفاعل**، وهو مصطلح لا يختلف عن سابقه، ولا يتضمن سمة إضافية للمفهوم، فقد جاء كلا المصطلحين معبرين عن سمة واحدة؛ إلاَّ أنَّ الاختلاف يكمن باستبدال الفعل بالاسم، وكلاهما من نفس الجذر، وهذا يكشف لنا أن هناك مترادفات في الكتاب ليست من قبيل ما يحمل كل واحد منها سمة من سمات المفهوم، يقول: " هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا، وليس بفاعل ولا **صفة تشبَّه بالفاعل** كالحسن وأشباهه"[2].

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٤.

[2] المصدر السابق ٢/ ٢٨.

وسيبويه يختصر المصطلح المعقد إلى مصطلحٍ مركب، وهو **الصفة المشبهة**، وهو مصطلح واضح في دلالته على مفهومه، فيقول: "ولم تقوَ هذه الأحرف قوة **الصفة المشبهة**. ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجل حَسَنِ الوجه أبوه"[1]، وأيضاً يختصر هذا المصطلح إلى مصطلح بسيط وهو **المشبهة**، يقول: "... تقول: مررت برجل حَسَنِ الوجه أبوه، [كما تقول: مررت برجل حسن أبوه، وهو] مثل قولك: مررت برجل ضارب أبوه. فإن جئت بخير منك، أو عشرين، رفعت، لأنها مُلحقة بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل]، فلم تَقْوَ قوة **المشبَّهة**، كما لم تقو **المشبَّهة** قوة ما جرى مجرى الفعل"[2].

إذاً فسيبويه يستخدم مصطلحاً معقداً؛ ليختصره إلى مركب؛ ثم إلى بسيط، ونلاحظ أن المصطلح المعقد جاء دالاً على مفهومه أكثر من المصطلح المركب، والبسيط؛ ذلك لأنَّه يحوي سمات تعريفية أكثر من المصطلحات الأُخرى، فهو صفة تشبهه في عملها اسم الفاعل، بينما المصطلح المركب فيتكون من سمتين تعريفيتين، ولكن دون ذكر شبهها باسم الفاعل، أمَّا المصطلح البسيط فلم يكن للسمة التعريفية التي يحملها دور كبير في تحديد المفهوم بشكل دقيق، وجاء النص ليحدد دلالته بشكل دقيق.

إلاَّ أنَّ هناك عبارات شارحة لم يتأتى لسيبويه أن يختصرها لمرادفات بسيطة، أو مركبة، وذلك مثل: **ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع، و ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه.** فكلا العبارتين تعبران عن مفهوم اسم

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٠٣.

[2] المصدر السابق ١/ ٢٠٤.

الجنس الجمعي، لكنَّ سيبويه لم يجد لهما مرادفات بسيطة، تقوم مقامهما، وهذا ما يُفسر قلة ذكرهما في الكتاب؛ فكل منهما لم يُذكر إلاَّ مرة واحدة.

يقول سيبويه في العبارة الشارحة الأولى: "هذا باب **ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تَلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع**، فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) [فهو] نحو: طَلْحٍ والواحدة طَلْحَة، وتمْر والواحدة تَمْرَة، ونَخْلٍ ونَخْلة، وصَخْرٍ وصَخْرَة"[1]. وقد تضمنت هذه العبارة الشارحة سمات تعريفية مهمة، وهي أن هذا الجمع ومفرده على بناءٍ واحد، وتلحق تاء التأنيث المفرد ليتبين المفرد من جمعه.

ويقول في العبارة الثانية يقول سيبويه: "هذا باب **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**، وذلك قولك للجميع: حَلْفاء وحَلْفاء واحدة، وطَرْفاء للجميع وطَرْفاء واحدة"[2]. وسيبويه هنا يتناول الشكل الثاني لمفهوم اسم الجنس الجمعي، وهو أن الجمع ومفرده قد يأتيان على البناء نفسه، وبعلامات التأنيث نفسها، فيفرق بينهما بأن تلحق المفرد لفظة واحدة.

ومن المصطلحات المترادفة أيضاً، المصطلحات الدالة على مفهوم جمع التكسير، وهي: **جمع كُسِّر له الواحد**[3]، **وما كُسِّرَ واحده**[4]، **والتكسير للجمع**[5]، **وتكسير الواحد للجمع**[1]، **والكسر للجمع**[2]، **ومكسَّر للجمع**[3]، **وتكسير على بناء الجمع**[4].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٢.
[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٦.
[3] المصدر السابق ٣/ ٣٧٩.
[4] المصدر السابق ٣/ ٣٦٩.
[5] المصدر السابق ٣/ ٤٣٤.

ويرى أمجد طلافحة أن هذه المصطلحات تدل على وحدة مرجعية واحدة، وهي ليست من قبيل المترادفات التي يضيف كل واحد منها معلومات عن سمات الوحدة المرجعية، بل إنها كلها تعبر عن سمة واحدة، وهي تكسير بناء الواحد للحصول على بناء الجمع.

ويرى أن الفرق بينها يكمن في ترتيب الوحدات المركبة لهذه المصطلحات، أو في استبدال بعض هذه الوحدات بوحدات أُخرى من نفس الجذر، فالمصطلحات: **التكسير للجمع**، و**الكسر للجمع**، و**مكسَّر للجمع**، تعبر عن المفهوم نفسه، وهو تكسير بناء الواحد للحصول على بناء الجمع، وقد عبَّر سيبويه عن هذا الغرض باستخدام شكلين من أشكال المصادر التي تبيحها العربية للجذر (ك. س. ر)، أو باستخدام اسم المفعول **مُكسَّر**[٥].

ومن المصطلحات المترادفة التي تستبدل فيها وحدة مكان أُخرى، **حروف الزوائد**[٦]، و**حروف الزيادة**[٧]، وأيضاً – كما ذكرنا سابقاً– **الجمع بالتاء**، و**الجميع بالتاء**، و**الصفة المشبهة بالفاعل**، و**صفة تشبَّه بالفاعل**، و**أدنى العدد**، و**أقل العدد**.

وجاء مصطلح **الإضافة**، ليدل على النسب، وهو مصطلح صرفي، ويدل أيضاً على العلاقة بين اسمين توجب للثاني الجر، وهو مصطلح نحوي، ففي أثناء حديثه عن الاسم المركب الإسنادي

---

[١] سيبويه. الكتاب. ٣/ ٥٨٧.

[٢] المصدر السابق. ٣/ ٤٢٩.

[٣] المصدر السابق. ٣/ ٤١٦.

[٤] المصدر السابق. ٤/٤١٥.

[٥] طلافحة. ظاهرة الترادف في مصطلحات الكتاب. ص٥٤.

[٦] سيبويه. الكتاب. ٤/ ٢٣٥.

[٧] المصدر السابق. ٤/ ١٩٥.

الذي لا يُضاف، ولا يُجمع، ولا يُثنى، ولا يُصغَّر، ولا يُرَخَم: "واعلم أنَّك لا تُثَنِّي هذه الأسماء، ولا تحقّرها، ولا ترخّمها، ولا تضيفها، ولا تجمعها. والإضافة إلى تَأَبَّطَ شراً؛ لأنها حكايات"[1].

والذي يبدو لنا أن سبب أطلاق لفظ **الإضافة**، كان من باب إطلاق سمة من سمات النسب، والتي تتمثل بإضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم، فمفهوم النسب يتمثل بإضافة شيء إلى شيء آخر، يقول ابن قيم الجوزية: "النسب هو: أن تضيف شيئا إلى شيء فيصير منسوبا إليه"[2].

ومن الممكن أن يكون لجوء سيبويه إلى هذه التسمية؛ تشبُهاً بياء الإضافة التي يُكسر ما قبلها، وهذا ما يذهب إليه السيوطي، حيث يعلل سبب كسر الحرف الذي قبل ياء النسبة، تشبيهاً بياء الإضافة، أي الإضافة إلى ياء المتكلم، وما يُرافقه من كسر ما قبلها، حيث يقول: "يجعل حرف الإعراب من المنسوب ياء مشددة تزاد في آخره ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشميّ ومالكيّ، وإنما كسر تشبيها بياء الإضافة"[3].

وسيبويه يقدم تعريفاً **للإضافة**، حيث قال: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة"[4]، إذاً **فالإضافة** لديه هي نفسها النسبة.

ومن المصطلحات التي يجمعها اشتراك لفظي مصطلح **القلب** الذي يعبر عن مفهومي القلب المكاني، والقلب الذي هو أحد أقسام الإعلال، فمثلاً يقول قاصداً القلب المكاني: "ومثل هذا في **القلب** طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ. فإنَّما حَمَلَ هذه الأشياء على **القلب** حيث كان معناها معنى ما لا يطَّرد

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٣١.

[2] الجوزية، برهان الدين ابراهيم ابن قيم. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تح: محمد بم عوض بن محمد السهلي. المجلد الأول. ط١. الرياض: مكتبة أضواء السلف، ٢٠٠٢. ص٩٣٩.

[3] السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: أحمد شمس الدين. ط١. ج٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨. ص ٣٥٥.

[4] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٣٥.

ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتقُّ من لفظه في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد"[1].

وفي موطن آخر يقول قاصداً قلب أحد حروف العلة: "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة، وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إيَّاهُما ومَمَرّهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، وكان العمل من وجهٍ واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنَّها أخفُّ عليهم، لشبهها بالألف.وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وصَيِّب، و [وإنَّما أصلهما سَيْوِدٌ] وصَيْوِبٌ"[2].

ويُفَسر لجوء سيبويه إلى هذا النوع من الاشتراك، بتأثره بالمعنى اللغوي للفظة القلب، فالقلب هو تغيير الشيء عن حاله التي كان عليها؛ وكلا المصطلحان يدلان على عملية التغير هذه، فتقديم بعض أحرف الكلمة على بعض هي قلب، وتغيير، وتغيير حرف العلة بحرف علة آخر قلب، وتغيير أيضاً؛ لذا فمن الممكن أن يكون سيبويه قد تأثر بالمعنى اللغوي لهذه اللفظة.

وبناء على هذا نستطيع أن نرجع أسباب الترادف في الكتاب إلى ما يلي:

أولاً: حداثة هذا العلم، فمصطلحاته ما زالت في مرحلة النمو والتطور لم تتخذ بعد شكلها النهائي، فهي ذات طابع مؤقت بانتظار الوصول إلى مرحلة الاستقرار، وما التردد في استعمال المصطلحات إلا دليل على هذا[3].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٨١.

[2] المصدر السابق ٤/ ٣٦٥.

[3] طلافحة. ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب. ص٥٥.

ثانياً: رغبة سيبويه التعبير عن سمات المفهوم، فيعمد إلى ذكر عدة مرادفات تحمل كل واحدة سمة معينة من السمات التعريفية[1]، وذلك مثل: **الاسم**، و**الفاعل**، و**المفعول**، وهناك مرادفات لم تضيف شيئاً إلى المفهوم، وذلك مثل: **الجمع بالتاء**، و**الجميع بالتاء**، و**أدنى العدد**، و**أقل العدد**.

ثالثاً: رغبة سيبويه في توضيح بعض المصطلحات بمصطلحات أُخرى؛ لظنه أنَّ المفهوم لم يتضح باستعماله للمصطلح الأول[2]، وذلك مثل تعريفه **الإضافة**، بأنها **النسبة**.

رابعاً: التطور الداخلي في مصطلحات الكتاب، فكثير من المصطلحات لم تبقى جامدة في جملتها؛ بل أن كثير منها قد وصل إلى درجة الاستقرار "فالذي يبدو أنَّ سيبويه كان واعياً للمشكلة المتسببة عن طول مصطلحاته، وما يشكله هذا الطول من عائق في وجه استعمالها، وانتشارها، فنراه يقدمها أحياناً بطريقة مختصرة تتمتع بقدر مقبول من النضوج والاستقرار، ولعل في ذلك إشارة إلى أنَّ سيبويه عندما كان يقدم المفاهيم النحوية عن طريق تلك المصطلحات المفرطة في الطول، لم يكن يقصد إنشاء مصطلحات لتدوم؛ بل كان هدفه الأول إيصال المفاهيم بطريقة تؤدي إلى فهمها؛ ولذلك نراه دائم البحث عن البديل كلما استطاع إليه سبيلاً، ساعياً إلى تهذيبها كلما أسعفته أفكاره"[3].

وهذا السعي وراء تهذيب العبارات الشارحة واختصارها كان له دور في إيجاد المشترك اللفظي، وبخاصة في المصطلحات البسيطة، وذلك مثل: **الاسم**، و**الفاعل**، و**المفعول**. لكنَّ هذا النوع من الاشتراك هو قليل في الكتاب، ولا يشكل ظاهرة كما في الترادف، وأيضاً قد يكون من أسباب الاشتراك اللفظي الاعتماد على المعنى اللغوي، وذلك مثل: **القلب**.

---

[1] طلافحة. ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب. ص٥٥.

[2] المصدر السابق. ص٥٥.

[3] المصدر السابق. ص٥٥-٥٦.

الخاتمـــة

وفيها بيان لأهمّ النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

أولاً: وجود غموض في بعض المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه وخاصة البسيطة منها؛ ذلك لأنها تحمل سمة واحدة من سمات المفهـوم، ولا يعنـي هـذا بالضـرورة أن كـل المصطلحات البسيطة جاءت غير دالة على مفاهيمها، فهناك مصطلحات وصلت إلـى درجـة الاستقرار والثبات وما زالت تستخدم إلى الوقت الحاضر.

على الرغم من هذا فإنَّ سيبويه لم يترك مصطلحاته في وضع يُربك المتلقي في تحديـد أي من المفاهيم هو المقصود، فالسمات التعريفية جاءت لتحدد المفهوم بشكل دقيق، فكثير مـن المصطلحات الغامضة قد توضحت بالسمات التعريفية، أو بذكر مرادفاتها المركبة، أو بمثال أو وزن صرفي.

ثانياً: سيبويه لا يُعرِّف مصطلحاته، بل يعمد في توضيحها إلـى السـمات التعريفيـة المتناثرة في ثنايا الكتاب التي من خلالها قد يتشكل تعريف مناسب، وأحيانا كـان يعمـد إلـى التعريف بالمُرادف.

ثالثاً: ظاهرة الترادف والمشترك اللفظي واضحة في مصطلحات الكتاب، وهي نتيجـة لأسبابٍ عدة، منها: الرغبة في الاختصار وتجنب تكرار المصطلحات مركبة كانت أم معقـدة، وأيضاً الرغبة في ذكر سمات المفهوم بعدد من المصطلحات بحيث يحمل كل مصـطلح سـمة معينة من سمات المفهوم.

غير أنَّ هناك مصطلحات مترادفة يحمل كل منها السمة نفسها، وهذا إن دل فإنه يـدل على أنَّ المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه لم تتخذ بعد شكلها النهائي، فهي ما زالت فـي

مرحلة النمو والتطور لم تتخذ بعد شكلها النهائي، فهي ذات طابع مؤقت بانتظار الوصول إلـــى مرحلة الاستقرار، وما التردد في استعمال المصطلحات إلا دليل على هذا.

رابعاً: كان سيبويه واعياً إلى أنَّ المصطلحات المعقدة تشكل عائقاً في استعمالها، لذا كان يلجأ إلى اختصارها بمصطلحات تتمتع بقدر مقبول من الحركة في الخطاب.

كشاف بأهم المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه

نعرض أسفله مجموعة المصطلحات الصرفية الرئيسية

١.الإبدال.

٢.البدل.

٣.حروف البدل.

٤.المبالغة.

٥.بنات الأربعة.

٦.بنات الثلاثة.

٧.بنات الحرفين.

٨.بنات الخمسة.

٩.بنات الواو.

١٠.بنات الياء.

١١.بنات الياء والواو.

١٢.البناء.

١٣.الجمع.

١٤.الجميع.

١٥.بناء الجميع.

١٦.جمع الجمع.

١٧.الجمع الصحيح.

١٨.اسم لجمع.

١٩.الجمع بالتاء.

٢٠.الجمع بالواو والنون.

٢١.الجمع بالواو والياء والنون.

٢٢.الجمع المؤنث بالتاء.

٢٣.الجميع بالتاء.

٢٤.ما كان اسماً لجمع.

٢٥.ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه،إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.

٢٦.ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع.

٢٧.ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه.

٢٨.ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا ان لفظه من لفظ واحده.

٢٩.الحدث.

٣٠.أحداث الأسماء.

٣١.اسم الحدثان.

٣٢.أسماء الحدث.

٣٣.الحذف.

٣٤.التحقير.

٣٥.المحُقر.

٣٦.ياء التحقير.

٣٧.الحين.

٣٨.الإدغام.

٣٩.المدُغَم.

٤٠.الزائد.

٤١.الزيادة.

٤٢.المزيد.

٤٣.الحروف الزوائد.

٤٤.حروف الزيادة.

٤٥.الاسم (اسم الفاعل).

٤٦.الاسم (اسم المفعول).

٤٧.المشبهة.

٤٨.الصفة المشبهة.

٤٩.صفة تشبَّه بالفاعل.

٥٠.الصفة المشبهة بالفاعل.

٥١.الاشتقاق.

٥٢.المشتق.

٥٣.المصدر

٥٤.المصدر (المصدر الميمي).

٥٥.الانصراف.

٥٦.الصرف.

٥٧.المصروف.

٥٨.المنصرف.

٥٩.الأسماء المتصرفة.

٦٠.الأسماء المنصرفة.

٦١.غير مصروف.

٦٢.غير منصرف.

٦٣.ما ينصرف.

٦٤.ما لا ينصرف.

٦٥.التصغير.

٦٦.مستصغر.

٦٧.مُصغر.

٦٨.ياء التصغير.

٦٩.الإضافة.

٧٠.ياء الإضافة.

٧١.أدنى العدد.

٧٢.أقل العدد.

٧٣.أكثر العدد.

٧٤.بناء الأقل.

٧٥.بناء أدنى العدد.

٧٦.بناء أقل العدد.

٧٧.بناء أكثر العدد.

٧٨.البناء الذي هو لأكثر العدد.

٧٩.بناء ما يكون لأدنى العدد.

٨٠.ما يُبنى لجمع أدنى العدد.

٨١.ما عالجت به.

٨٢.الاعتلال.

٨٣.العلة.

٨٤.حرف الاعتلال.

٨٥.غير المعتل.

٨٦.العمل.

٨٧.الفاعل (اسم الفاعل).

٨٨.الفعل.

٨٩.المفعول.

٩٠.أسماء الفاعلين.

٩١.بناء المفعول.

٩٢.ما تجيء فيه الفعلة تريد ضرباً من الفعل.

٩٣.انقلاب.

٩٤.القلب.

٩٥.القلب (القلب المكاني).

٩٦.مقلوب.

٩٧.الأقل.

٩٨.القلة.

٩٩.الكثير.

١٠٠.بناء الأكثر.

١٠١.التكسير.

١٠٢.التكسير للجمع.

١٠٣.تكسير الواحد للجمع.

١٠٤.جمع كسر له واحد.

١٠٥.الكسر للجمع.

١٠٦.ما كسر عليه الواحد للجمع.

١٠٧.المرة.

١٠٨.المرة الواحدة من الفعل.

١٠٩.المكان.

١١٠.اسم المكان.

١١١.النسب.

١١٢.النسبة.

١١٣.الموضع.

١١٤.موضع الفعل.

نورد أسفله مجموعة المصطلحات الصرفية الرئيسة في كتاب سيبويه وفق التسلسل الموالي: اسم المصطلح ثم اقتباس يوضح وروده عند سيبويه لأول مرة ثم ما انتهى إليه تعريفه عند المتأخرين.

١. **الجذر**: ب. د. ل.

المصطلح: الإبدال، ويقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف **فالإبدال** فيها جائزة، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء"[١].

التعريف: "جعل حرف صحيح مكان حرف علة أو حرف علة مكان حرف صحيح"[٢].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**البدل**".

٢. **الجذر**: ب. د. ل.

المصطلح: البدل، ويقول سيبويه: "فإن قلت: فما بال عِلباء وحِرباء؟ فإنَّ هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي **بدل** من ياء، كالياء التي في دِرْحايةٍ وأشباهها"[٣].

التعريف: انظر مصطلح "**الإبدال**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**الإبدال**".

٣. **الجذر**: ب. د. ل.

المصطلح: حروف البدل، ويقول سيبويه: "هذا باب **حروف البدل** من غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد. وهي ثمانية أحرف من الحروف الأُوَل، وثلاثة من غيرها"[٤].

---

[١] سيبويه. الكتاب. ٣/٣٥١.

[٢] ابن عصفور، علي بن مؤمن. المُقَرَّب. تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. ط١. ج٢. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١. ص٧٩.

[٣] سيبويه. الكتاب. ٣ /٢١٤.

[٤] المصدر السابق ٤/٢٣٧.

التعريف: "حروف البدل من غير إدغام أحد عشر حرفا فيها عن حروف الزيادة ثمانية وهـــي: الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها وهي: الطاء والدال والجيم"[1].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٤.**الجذر:** ب. ل.غ.

المصطلح: المبالغة، ويقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّثَ عن **المبالغة**. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول، وفعّال ومِفعال، وفَعِل"[2].

التعريف: "تكثير الفعل وتكريره مرة بعد أُخرى من أسماء الفاعلين"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يُطلق على [صيغة المبالغة]، "**المبالغة**" طلبا للاختصار.

٥.**الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الأربعة، ويقول سيبويه: "وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: دُحْلِل وقعْدُد؛ لأنك لو جعلته فِعْلا على ما فيه من الزيادة كان بمنزلة **بنات الأربعة**"[4].

التعريف: لفظ سُميَّ به الرباعي المجرد من الأسماء والأفعال.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٦.**الجذر:** ب. ن. ت.

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الـــدين قبـــاوة. ط١. حلب: دار الملتقى، ٢٠٠٥. ص٢١٣.

[2] سيبويه. الكتاب ١/ ١١٠.

[3] الشوملي، علي موسى. شرح ألفية ابن معطي. ط١. ج١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥. ص٩٨٨.

[4] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨٩.

المصطلح: بنات الثلاثة، ويقول سيبويه: "واعلم أنَّ للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال ليست لسائر الزوائد، وهنّ يَلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أنَّ الفعل لم تُمْضه. وذلك قولك أَفعلُ ويَفْعَلُ ونَفعلُ وتفعل. وقد بُيِّن شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من **بنات الثلاثة**"[1].

التعريف: "أقل ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال، تقدر بفاء، وعين، ولام"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٧. **الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الحرفين، يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى **بنات الحرفين**، اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل، فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تُضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حُذف منه"[3].

التعريف: الكلمة التي أصلها ثلاثة أحرف، ويطرأ حذف على أحد حروفها فتأتي على حرفين.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٨.**الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الخمسة، يقول سيبويه: "هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من **بنات الخمسة**، وليس **لبنات الخمسة** فِعْل، كما أنها لا تُكسر للجمع، لأنها بلغت أكثر الغاية

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨٧.

[2] ابن السراج، أبو بكر محمد. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. ط٣. ج٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨. ص١٨٠.

[3] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٥٧.

مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلا فلا بُـدّ مـن لـزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك"[1].

التعريف: لفظ سمي به الاسم الخماسي.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٩. **الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الواو، يقول سيبويه: "وقد قالوا: فَعْلَةٌ في **بنات الواو** وكسروها على (فُعَلٍ) كما كسروا فَعْلاً على بناء غيره. وذلك قولهم: نَوْبَةٌ ونُوَبٌ،[وجَوْبة وجُوَبٌ]، ودَوْلة ودُوَلٌ"[2].

التعريف: هي الكلمة التي تحوي أحد حروف أُصولها على حرف علة وهو الواو.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: ورد بصيغة الجمع "**بنات الواوات**".

١٠.**الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الياء، يقول سيبويه: "وأما الفتى فمن **بنات الياء**، قالوا: فِتْيَان وفتْية، وأما الفُتُوَّة والنُّدُوَّة فإنما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلهما، مثل لَقَضُوَ الرجلُ من قَضَيْتُ، ومُوقِنٌ، فجعلوا الياء تابعة"[3].

التعريف: هي الكلمة التي تحوي أحد حروف أُصولها على حرف علة وهو الياء.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: ورد بصيغة الجمع "**بنات الياءات**".

١١.**الجذر:** ب. ن. ت.

المصطلح: بنات الياء والواو، يقول سيبويه: هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف مـن **بنـات الياء والواو** التي الياءات والواوات منهن لامات. اعلم أنَّ كلَّ شيء كانت لامُه ياءً أو واواً، ثم

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٠١.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٣.

[3] المصدر السابق ٣/ ٣٨٧.

كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنَّها تعتلُّ وتُحذف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من **بنات الياء والواو** سواء"[1].

التعريف: هي الكلمة التي تحوي أحد حروف أُصولها على حرف علة وهو: الواو أو الياء.

علاقته بالمصطلحات الأخرى:

١٢.**الجذر:** ب. ن. ي.

المصطلح: البناء، يقول سيبويه: "والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على **بناء** واحد، ومن كلامهم أن يُدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك **البناء**، وذلك نحو: النُّفُور، والشُّبُوب والشَّبّ"[2].

التعريف: لفظ يُطلق على الصيغة.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: ورد ذكره بصيغة الجمع "**الأبنية**".

١٣.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: الجمع، يقول سيبويه: "وأما نَصارَى فنكرة، وإنما نَصارَى **جمع** نصران ونَصْرانة"[3].

التعريف: "هو ضَمُّكَ إلى الشيء ما هو أكثر منه من جنسه، ثم تعبر عن الجميع بعبارة واحدة للاختصار"[4].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجميع**" و "**بناء الجميع**".

١٤.**الجذر:** ج. م. ع.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٠٨.

[2] المصدر السابق ٤/ ١٢.

[3] المصدر السابق ٣/ ٢٥٥.

[4] الحيدرة، علي بن سليمان. كشف المشكل في النحو. تح: هادي عطية مطر الهلالي. ط١. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢. ص١٨٩.

المصطلح: الجميع، يقول سيبويه: "اعلم أنك إذا أضفت إلى **جميع** أبدا فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسّر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا **الجميع**"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع**" و"**بناء الجميع**".

١٥.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: بناء الجميع، يقول سيبويه: "ومثل ذلك في ترك الألف واللام و**بناء الجميع**، قولهم: عِشْرُون درهما، إنما أرادوا عِشرين من الدراهم"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع**" و "**الجميع**".

١٦.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: جمع الجمع، يقول سيبويه: "هذا باب **جمع الجمع** أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها (أفعلة وأفْعُل) على (أفاعِل)؛ لأن أفْعُلا بزنة أفْعَل، وأفْعِلة بزنة أفْعَلة، كما أن أفعالا بزنة إفعال. وذلك نحو: أيد وأيادٍ، وأوطب وأواطب"[3].

التعريف: "هو الجمع الذي يُعامل معاملة المفرد"[4].

وتأتي أبنية هذا الجمع على: "أفاعِل، وأَفَاعِيل، وفَعَائِل"[5].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٧٨.

[2] المصدر السابق ١/ ٢٠٣.

[3] المصدر السابق ٣/ ٦١٨.

[4] الأنطاكي، محمد. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. ط٣. ج١. بيروت: دار الشرق العربي، د.ت.

[5] سيبويه. الكتاب ٣/ ٦١٨- ٦١٩.

١٧.**الجذر**: ج. م. ع.

المصطلح: الجمع الصحيح، يقول سيبويه: "وتقول: أبُوُ زيدٍ، تريد أَبُونَ على إرادتك **الجمع الصحيح**"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع بالواو والنون**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع بالواو والنون**" و"**الجمع بالواو والياء والنون**".

١٨.**الجذر**: ج. م. ع.

المصطلح: اسم لجمع، يقول سيبويه: "وأما ما كان اسما لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبِل، وغنم؛ لأنه ليس له واحد، يعني: أنه إذا جاء **اسما لجمع** ليس له واحد كُسّر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسما لمذكر"[٢].

التعريف: "هو جمع ليس له واحد من لفظه، نحو: قوم، لأن واحده رجل، ونحو: إبل، فإنَّ واحده ناقة أو جمل"[٣].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع**" و"**ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده**"، و"**ما كان اسماً لجمع**".

١٩.**الجذر**: ج. م. ع.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٠٩.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٢٤٠.

[٣] ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي. شرح جمل الزجاجي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار. إشراف: إميل بديع يعقوب. ط١. ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨. ص٨٣.

المصطلح: الجمع بالتاء، يقول سيبويه: "ويقول: هَنَوانِ فيجريه مجرى الأب. فمن ذا قال: هَنَوات، يردُّه في التثنية و**الجمع بالتاء**، وسنة وسنوات، وضَعَة وهو نبتٌ ويقول: ضَعَوات"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع المؤنث بالتاء**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع المؤنث بالتاء**" و"**الجميع بالتاء**".

٢٠.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: الجمع بالواو والنون، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية و**الجمع بالواو والنون** في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك"[2].

التعريف: "كل جمع صح مفرده وسلم، ويرفع بالواو والنون وينصب ويجر بالياء"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع الصحيح**" و"**الجمع بالواو والياء والنون**".

٢١.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: الجمع بالواو والياء والنون، يقول سيبويه: "هذا باب لا تجوز فيه التثنية و**الجمع بالواو والياء والنون**، وذلك نحو: عِشرين، وثلاثين"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع بالواو والنون**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٦٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٣٩١.

[3] الحريري. شرح ملحة الإعراب. ص١١٠.

[4] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٩٢.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع بالواو والنون**" و"**الجمع الصحيح**".

٢٢. **الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: الجمع المؤنث بالتاء، يقول سيبويه: "... وذلك قولك: دُولة ودُولات، لا تحرِّك الواو لأنها ثانية، فإذا لم ترد **الجمع المؤنث بالتاء** قلت: دُوَل، وسُوقة وسُوَق، وسُورة وسُوَر"[١].

التعريف: "ما زيد على واحده ألفا وتاء مضمومة في الرفع مكسورة في الجزم والنصب"[٢].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع بالتاء**" و"**الجميع بالتاء**".

٢٣. **الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: الجميع بالتاء، يقول سيبويه: "وقد ردوا في التثنية والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته، كما ردوا في الإضافة، فلو ردوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردودا في **الجميع بالتاء** فهذا دليل على أنَّ الإضافة لا تقوى حيث لم يردُّوا بعضه في **الجميع بالتاء**"[٣].

التعريف: انظر مصطلح "**الجمع المؤنث بالتاء**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلحي "**الجمع بالتاء**" و"**الجمع المؤنث بالتاء**".

٢٤. **الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: ما كان اسماً لجمع، يقول سيبويه: "وأما **ما كان اسما لجمع** مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبِل، وغنم؛ لأنه ليس له واحد، يعني: أنه إذا

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٩٤.

[٢] الحيدرة. كشف المشكل في النحو. ص١٩٦.

[٣] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٦٩.

جاء اسما لجمع ليس له واحد كُسّر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسما لمذكر"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم لجمع**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع**" و"**ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده**"، و"**اسم لجمع**".

٢٥.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع، يقول سيبويه: "هذا باب **ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تَلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع**، فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) [فهو] نحو: طَلْحٍ والواحدة طَلْحَة، وتمْر والواحدة تَمْرَة، ونَخْلٍ ونَخْلة، وصَخْرٍ وصَخْرَة"[2].

التعريف: "هو الجمع الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما التاء أو ياء النسب"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه**".

٢٦.**الجذر:** ج. م. ع.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٨٢.

[3] الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب. تح: محمد نور الحسن ورفيقيه. القسم الأول. ج٢. القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٩. ص١٩٣.

المصطلح: ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير **ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع**، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم لجمع**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**اسم لجمع**" و "**ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده**" و"**ما كان اسماً لجمع**".

٢٧.**الجذر:** ج. م. ع.

المصطلح: ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه، يقول سيبويه: "هذا باب **ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه**، وذلك قولك للجميع: حَلْفاء وحَلْفاء واحدة، وطَرْفاء للجميع وطَرْفاء واحدة"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.**"

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.**"

٢٨.**الجذر:** ج. م. ع.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩٤.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٦.

المصطلح: ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده، يقول سيبويه: "هذا باب **ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونَفَر وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه واحده**، وذلك قولك: رَكْب وسَفْر"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم لجمع**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**اسم لجمع**" و"**ما لم يكسر عليه واحد للجمع، لكنه شيء واحد يقع على الجميع**" و"**ما كان اسماً لجمع**".

٢٩.**الجذر:** ح. د. ث.

المصطلح: الحدث، يقول سيبويه: "وإنما جُعل في الزمان أقوى لأنَّ الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أنَّ فيه بيان أنه قد وقع المصدر [وهو **الحدث**][2].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصدر**" و"**اسم الحدثان**" و"**أسماء الحدث**" و"**أحداث الأسماء**" و"**العمل**" و "**الفعل**"، وورد ذكره بصيغة الجمع "**الأحداث**".

٣٠.**الجذر:** ح. د. ث.

المصطلح: أحداث الأسماء، يقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ **أحداث الأسماء**، وبنيت لما مضى ولما لم يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصدر**" و "**اسم الحدثان**" و"**أسماء الحدث**" و"**الحدث**" و"**العمل**" و"**الفعل**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٦٢٤.

[2] المصدر السابق ١/ ٣٦.

[3] المصدر السابق ١/ ١٢.

٣١.**الجذر**: ح. د. ث.

المصطلح: اسم الحدثان، يقول سيبويه: "واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدى إلى **اسم الحدثان** الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصدر**" و"**أسماء الحدث**" و"**أحداث الأسماء**" و"**الحدث**" و"**العمل**" و"**الفعل**".

٣٢.**الجذر**: ح. د. ث.

المصطلح: أسماء الحدث، يقول سيبويه: "وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالا على وقوع الحدث. وذلك قولك: قَعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس، وسأذهب غدا، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من **أسماء الحدث**"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**"

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصدر**" و"**اسم الحدثان**" و"**أحداث الأسماء**" و"**الحدث**" و"**العمل**" و"**الفعل**".

٣٣.**الجذر**: ح. ذ. ف.

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ٣٤.

[٢] المصدر السابق ١/ ٣٥.

المصطلح: الحذف، يقول سيبويه: "فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن **حذف** اليـاء والـواو فـي الوصل أحسن، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تُشبه الياء والواو، تُشبهما في المد، وهـي أختهما؛ فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا"[1].

التعريف: "هو حذف أحد حروف العلة"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٣٤.**الجذر**: ح. ق. ر.

المصطلح: التحقير، يقول سيبويه: "وإن حقَّرته صرفته؛ لأن فُعَيْل لا يقع في كلامهم محدودا عن فُوَيْعِلٍ وأشباهه، كما لم يقع فُعَلٌ نكرة محدودا عن عامر، فصار **تحقيره** كتحقير عَمْرٍو"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**التصغير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التصغير**"، ويرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**المُحقر**".

٣٥.**الجذر**: ح. ق. ر.

المصطلح: المُحقر، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير ما حُذف منه ولا يُرَدّ في التحقير ما حُـذف منه من قبل أنَّ ما بقي إذا حُقِّر يكون على مثال **المحقَّر**، ولا يَخرج من أمثلة التحقير"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**التصغير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**مُصغَّر**"، ويرتبط بحقل دلالـي واحد مع مصطلح "**التحقير**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ١٨٩.

[2] ابن يعيش. شرح الملوكي في التصريف. ص٣٣٣.

[3] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٢٤.

[4] المصدر السابق ٣/ ٤٥٦

٣٦.**الجذر:** ح. ق. ر.

المصطلح: ياء التحقير، يقول سيبويه: "... فإذا لم تُهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصـــغير أجدر أن لا تُهمَز، وإنما انتهت **ياء التحقير** إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**ياء التصغير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ياء التصغير**".

٣٧.**الجذر:** ح. ي. ن.

المصطلح: الحين، يقول سيبويه: "وقد يجئ المَفعِل يُراد به **الحين**. فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِل بنيتـــه على مَفْعِل، تجعل **الحين** الذي فيه الفِعْل كالمكان. وذلك قولك: أَتَتِ الناقة على مَضْرِبِها، وأتت على مَنْتِجها، وإنما تريد **الحين** الذي فيه النِّتاج والضِّراب"[٢].

التعريف: "هو كل ما اشتق من فعل اسما لما فُعِل فيه الفعل من زمان ولا يخلو من أن يُبنى من ثلاثي أو غيره فإن كان ثلاثيا فلا يخلو من أن يكون "مَفْعَل" أو"مَفْعِل"، وما بُني من غير الثلاثي رباعيا كان أو ثلاثيا بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول"[٣].

علاقته بالمصطلحات الأخرى:

٣٨.**الجذر:** د. غ. م.

المصطلح: الإدغام، يقول سيبويه: "فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مُجمِعون علـــى **الإدغـــام**، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثَقُل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٧٣.

[٢] المصدر السابق ٤/ ٨٨.

[٣] ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل. تح: موسى بناى العليلي. ج١. بغداد: مطبعة العاني. (د. ت). ص٦٦٤- ٦٦٥.

موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخر، فلما ثقُل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة. وذلك قولهم: رُدِّى واجترَّا وانقدُّوا"[1].

التعريف: "هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ولا يكون إلا في مثلين متقاربين فإذا اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز إدغام أحدهما في الآخر لما في ذلك من الالتباس بإدغام المثلين. وقد سبقت إحديهما بالسكون فإنك تدغم إحديهما في الأخرى"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**المدغَم**".

٣٩.**الجذر:** د. غ. م.

المصطلح: المُدغَم، يقول سيبويه: [يقول سيبويه في باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف]: "فإن جَعلَ النونَ بمنزلة حرفٍ واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له إن سَمَّي رجلاً باسم مؤنث على زنة مَعَدٌ **مُدْغَم** مثله أن يصرفه، ويجعل **المُدغَم** كحرف واحد"[3].

التعريف: انظر "**الإدغام**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**الإدغام**".

٤٠.**الجذر:** ز. ي. د.

المصطلح: الزائد، يقول سيبويه: "ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائدا إلا بثبت، نحو تَتْضُب، فإنما التاء **زائدة**، لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله **زائدة**"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**الحروف الزوائد**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٣٠.

[2] ابن عصفور. المُقرَّب. ج٢. ص١٥٠.

[3] سيبويه. الكتاب. ٣/ ٣٥٧.

[4] المصدر السابق. ٣/ ١٩٦.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الحروف الزوائد**" و"**حروف الزيادة**"، وقد وردت بصيغة الجمع "**الزوائد**"، ويرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**المزيد**"، و"**الزيادة**".

٤١. **الجذر:** ز. ي. د.

المصطلح: الزيادة، يقول سيبويه: "أمَّا بِنْتٌ فإنَّك تقول: بَنَوِيٌّ من قبل أنَ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء. وذلك لأنَّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلمَّا حذفوا وكانت **زيادة** في الاسم كتاء سَنْبتَةٍ وتاء عفريتٍ"[١].

التعريف: انظر "**الحروف الزوائد**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الحروف الزوائد**" و"**حروف الزيادة**"، ويرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**الزائد**" و"**المزيد**".

٤٢. **الجذر:** ز. ي. د.

المصطلح: المزيد، يقول سيبويه: "وقد بُيّن ما جاءت فيه للتأنيث فيما الهمزة في أوله **مزيدة** وفيما لحقته الألف ثانية أو ثالثة **مزيدة**، فيما ذكرتُ لك من أبنيتهنَّ أيضاً"[٢].

التعريف: انظر "**الحروف الزوائد**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الحروف الزوائد**" و"**حروف الزيادة**"، ويرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**الزائد**" و"**الزيادة**".

---

[١] سيبويه. الكتاب. ٣/ ٣٦٢.

[٢] المصدر السابق. ٤/ ٢٥٦.

٤٣.**الجذر**: ز. ي. د.

المصطلح: **الحروف الزوائد**، يقول سيبويه: "هذا باب علم **حروف الزوائد**، وهي عشرة أحرف"[١].

التعريف: "حروف الزيادة عشرة ويجمعها قولك: أمان وتسهيل، وهي الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها"[٢].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**حروف الزيادة**" و"**الزائد**"، و"**الزيادة**" و"**المزيد**".

٤٤.**الجذر**: ز. ي. د.

المصطلح: **حروف الزيادة**، يقول سيبويه: "فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيَّة كما أنَّ الياء خفيَّة وهي من **حروف الزيادة** كما أن الياء من **حروف الزيادة**"[٣].

التعريف: انظر مصطلح "**الحروف الزوائد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الحروف الزوائد**" و"**الزائد**"، و"**المزيد**" و"**الزيادة**"، وقد وردت بصيغة الجمع "**حروف الزيادات**".

٤٥.**الجذر**: س. م. و.

المصطلح: **الاسم** [اسم الفاعل]، يقول سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يفعِل، وفعِل يَفْعَل. ويكون المصدر فَعْلا، و**الاسم** فاعلا"[٤].

التعريف: انظر مصطلح "**أسماء الفاعلين**".

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٣٥.

[٢] ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع الكبير في التصريف. تح: فخر الدين قباوة. ط١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦. ص١٣٧.

[٣] سيبويه. الكتاب ٤/ ١٩٥.

[٤] المصدر السابق ٤/٥.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الفاعل**" و"**أسماء الفاعلين**".

٤٦.**الجذر**: س. م. و.

المصطلح: الاسم [اسم المفعول]، يقول سيبويه: "وأما مفعول فإنهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنه **الاسم** من فُعِلَ، وهو لازم له كلزوم الإفْعَال والاستِفْعال لأفعالهما، فمن ثَمَّ أُجرِيَ في الاعتلال مجرى فِعْله، لأنَّه **الاسم** من فُعِلَ ويُفعَل، كما أنَّ الاسم من فَعَلَ يَفْعَل اعتلَّ كما اعتلَّ فِعله"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**المفعول**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المفعول**" و "**بناء المفعول**".

٤٧.**الجذر**: ش. ب. ه.

المصطلح: المشبهة، يقول سيبويه: "... تقول: مررت برجل حَسَنِ الوجه أبوه، [كما تقول: مررت برجل حسن أبوه، وهو] مثل قولك: مررت برجل ضارب أبوه. فإن جئت بخير منك، أو عشرين، رفعت، لأنها مُلحقة بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل]، فلم تَقْوَ قوة **المشبَّهة**، كما لم تقو **المشبَّهة** قوة ما جرى مجرى الفعل"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**الصفة المشبهة**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الصفة المشبهة**" و"**الصفة المشبهة بالفاعل**" و"**صفة تشبَّه بالفاعل**".

٤٨.**الجذر**: ش. ب. ه.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٥٥.

[٢] المصدر السابق ١/ ٢٠٤.

المصطلح: الصفة المشبهة، يقول سيبويه: "ولم تقوَ هذه الأحرف قوة **الصفة المشبهة**. ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجل حَسَنِ الوجه أبوه"[1].

التعريف: "هي صفة مشبهة باسم الفاعل كما أن اسم الفاعل مشبها بالفعل، ووجه شبهها باسم الفاعل أنها تذكر ، وتؤنث، وتثنى، وتجمع بالواو والنون، والألف والتاء، وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل أنها ليست جارية على الفعل"[2].

وهي "تشتق من مصدر لازم ثلاثي مجرد للدلالة على ما قام به معناه على وجه الثبوت"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المشبهة**"، "**الصفة المشبهة بالفاعل**" و"**صفة تُشبّه بالفاعل**".

٤٩.**الجذر:** ش. ب. ه.

المصطلح: صفة تُشَبَّه بالفاعل، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا، وليس بفاعل ولا **صفة تشبَّه بالفاعل** كالحسن وأشباهه"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**الصفة المشبهة**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الصفة المشبهة**" و"**المشبهة**" و"**الصفة المشبهة بالفاعل**".

٥٠.**الجذر:** ش. ب. ه.

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٠٣.

[2] الفارسي، أبو علي. الإيضاح العضدي. تح: حسن شاذلي فرهور. ط١. ج١. القاهرة، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩. ص١٥١.

[3] القوشجي، علاء الدين علي بن محمد. عقود الزواهر في الصرف. تح: أحمد عفيفي. ط١. القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠١. ص٣٧١.

[4] سيبويه. الكتاب ٢/ ٢٨.

المصطلح: الصفة المشبهة بالفاعل، يقول سيبويه: "هذا باب **الصفة المشبَّهة بالفاعل** فيما عَمِلت فيه"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**الصفة المشبهة**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقته ترادف مع مصطلح "**الصفة المشبهة**" و"**المشبهة**" و"**صفة تُشبه بالفاعل**".

٥١.**الجذر:** ش. ق. ق.

المصطلح: الاشتقاق، يقول سيبويه: "وكل حرف من حروف الزوائد، كان في حرف فذهب في **اشتقاق** في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة. وكذلك ما هو بمنزلة **الاشتقاق** فإن لم تفعل هذا لم تجعل نون سرحان وهمزة جُرائض وميم سُتْهُمٍ زائدة[2].

التعريف: "أخذ صيغة من أُخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**المشتق**".

٥٢.**الجذر:** ش. ق. ق.

المصطلح: المشتق، يقول سيبويه: "... وأمَّا أُلاَ فبمنزلة: هُدىً منوَّناً، وليس بمنزلة: حُجَا ورُمَى لأنَّ هذين مشتقان، وأُلاَ ليس **بمشتق**"[4].

التعريف: انظر "**الاشتقاق**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٩٤.

[2] المصدر السابق ٤/ ٣٢٥.

[3] السيوطي، جلال الدين المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح: محمد أحمد. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٠٠. ٣٤٦/١.

[4] سيبويه. الكتاب. ٣/ ٢٨١.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**الاشتقاق**".

٥٣.**الجذر:** ص. د. ر.

المصطلح: المصدر، يقول سيبويه: [يتحدث سيبويه عن إعمال المصدر] "وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعلا ومفعولا، لأنك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ فإنك لم تذكر الفاعل، **فالمصدر** ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل [فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر، لأنَّ المضمر في ضارب هو الفاعل]"[١].

التعريف: "هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**اسم الحدثان**" و"**أسماء الحدث**" و"**أحداث الأسماء**" و"**الحدث**" و"**العمل**" و"**الفعل**". وقد ورد ذكره بصيغة الجمع أيضا "**مصادر**".

٥٤.**الجذر:** ص. د. ر.

المصطلح: المصدر [المصدر الميمي]، يقول سيبويه: "فإذا أردت **المصدر** بنيته على مَفْعَل، وذلك قولك: إن في ألف درهم لَمَضْرَباً؛ أي لَضَرياً. قال الله عز وجل: (أين المَفَرُّ)، ويريد: أين الفِرار"[٢].

التعريف: "وهو مشترك بين الثلاثي المجرد وغيره، يُزاد الميم في أوله ويُسمى مصدرا ميميا، وهو من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم مفعوله. وأما في الثلاثي المجرد فالأكثر في مصدره " مَفْعَل" بفتحتين، وقد يجئ بكسر العين"[٣].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يُطلق على [المصدر الميمي]، "**المصدر**" طلباً للاختصار.

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ١٨٩.

[٢] المصدر السابق ٤/ ٨٧.

[٣] القوشجي. عقود الزواهر في الصرف. ص٣٦٩.

٥٥.**الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: الانصراف، يقول سيبويه: "... وصرفت تميما وأسدا؛ لأنك لم تجعل واحدا منهما اسما للقبيلة؛ فصارا في **الانصراف** على حالهما قبل أن تحذف المضاف"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**المصروف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**المنصرف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**الصرف**" و"**ما ينصرف**".

٥٦.**الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: الصرف، يقول سيبويه: "فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما مَنعك من **صرف** أحمر في النكرة وهو لسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**مصروف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**المنصرف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الانصراف**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**ما ينصرف**".

٥٧.**الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: المصروف، يقول سيبويه: "كل مذكر سُمّى بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو **مصروف** كائنا ما كان، أعجميا أو عربيا، أو مؤنثا"[٣].

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٤٧.

[٢] المصدر السابق ٣/ ١٩٨.

[٣] المصدر السابق ٣/ ٢٢١.

التعريف: "ما لم يشابه الفعل من وجهين وتدخله الحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة والتنوين ويكون آخره في الرفع مضموما وفي النصب مفتوحا وفي الجر مكسورا"[1].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المنصرف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الانصراف**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**الصرف**" و"**تصريف**" و"**ما ينصرف**".

٥٨.**الجذر:** ض. ر. ف.

المصطلح: المنصرف، يقول سيبويه: "قلتُ: فإذا سميت رجلا بذي مال هل تغيّره؟ قال: لا، ألا تراهم قالوا: ذُو يَزَنٍ **منصرف،** فلم يغيّروه كأبي فُلان"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**المصروف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الانصراف**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**الصرف**" و"**ما ينصرف**".

٥٩.**الجذر:** ص. ر. ف.

المصطلح: الأسماء المتصرفة، يقول سيبويه: [يقول سيبويه أن كم الخبرية إذا سقط منها التنوين جرت ما بعدها] "فإن قال قائل: ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى عشرة، تجرّ ما بعدها، كما جرّت هذه الحروف ما بعدها. فجاز ذا في كم حين اختلف الموضعان، كما جاز في **الأسماء المتصرفة** التي هي للعدد"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**مصروف**".

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان. كتاب اللمع في العربية. تح: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢. ص١٢.
[2] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٨٢.
[3] المصدر السابق ٢/ ١٦١.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**المنصرف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الانصراف**" و"**الصرف**" و"**ما ينصرف**".

٦٠.**الجذر:** ص. ر. ف.

المصطلح: الأسماء المنصرفة، يقول سيبويه: "اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفت جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك في **الأسماء المنصرفة** حين وقفت"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**المصروف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**المنصرف**" و"**الانصراف**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**الصرف**" و"**ما ينصرف**".

٦١.**الجذر:** ص. ر. ف.

المصطلح: غير مصروف، يقول سيبويه: "وإذا سميت الرجل بألبُب فهو **غير مصروف**، والمعنى عليه، لأنه من اللُّب، وهو أفعل. ولو لم يكن المعنى هذا لكان فَعَلُلُ"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**ما لا ينصرف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما لا ينصرف**" و"**غير منصرف**".

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٢١.

[٢] المصدر السابق ٣/ ١٩٥.

٦٢.**الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: غير منصرف، يقول سيبويه: "وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصل على آخر، فصار الاسم **لغير منصرف** يجئ على بنائه إذا كان اسما لمنصرف"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**ما لا ينصرف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ما لا ينصرف**" و"**غير مصروف**".

٦٣.**الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: ما ينصرف، يقول سيبويه: "هذا باب **ما ينصرف** من الأمثلة وما لا ينصرف، تقول: كلُّ أَفْعَل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**المصروف**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصروف**" و"**المنصرف**" و"**الأسماء المنصرفة**" و"**الانصراف**" و"**الأسماء المتصرفة**" و"**الصرف**".

٦٤. **الجذر**: ص. ر. ف.

المصطلح: ما لا ينصرف، يقول سيبويه: "وجميع **ما لا ينصرف** إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفت انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف"[٣].

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٢٦٣.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٢٠٣.

[٣] المصدر السابق ١/ ٢٢.

التعريـــف: "ما شابه الفعل من وجهين وتدخله الضمة والفتحة ولا يدخله جر ولا تنوين ويكـــون آخره في الجر مفتوحا فإن أضيف أو دخلته الألف واللام فأُمن فيه الثقل (التنوين) دخله الجر في موضع الجر"[1].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصـــطلح "**غيـــر مصـــروف**" و"**غيـــر منصرف**".

٦٥.**الجذر:** ص. غ. ر.

المصطلح: التصغير، يقول سيبويه: "اعلم أن **التصغير** إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: علـــى فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[2].

التعريف: "وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل وذلك لأنه لا بدَّ في كل تصـــغير مـــن ثلاثـــة أعمال: ضَمٌ الأول وفتح الثاني واجتلاب ياء ساكنة ثالثة"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التحقير**"، ويرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**مصغر**"، و"**مستصغر**".

٦٦.**الجذر:** ص. غ. ر.

المصطلح: مستصغر، يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى في الكلام مصغَّراً وترك تكبيره؛ لأنَّـــه عندهم **مستصغر** فاستُغنى بتصغيره عن تكبيره"[4].

التعريف: انظر "**التصغير**".

---

[1] ابن جني. اللمع. ص١٣.

[2] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤١٥.

[3] ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تـــأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٥. ج٣. بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٩٦٦. ص٢٧٠.

[4] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٧٧.

علاقته المصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**التصغير**" و"**مُصغَّر**".

٦٧.**الجذر:** ص. غ. ر.

المصطلح: مُصغَّر، يقول سيبويه: "... فأمَّا فُعَيْلٌ فلما كان عدّةُ حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون **مصغَّرٌ** على أقلّ من فُعَيْل"[١].

التعريف: انظر "**التصغير**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**التصغير**" و"**مستصغر**".

٦٨.**الجذر:** ص. غ. ر.

المصطلح: ياء التصغير، يقول سيبويه: "واعلم أنَّه إذا كان بعد **ياء التصغير** ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيل، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاء: عُطَيٌّ، وقضاء: قُضَيٌّ، وسِقاية: سُقَيَّةٌ"[٢].

التعريف: هي ياء ساكنة تُزاد ثالثة على الاسم المُراد تصغيره ويُكسر ما بعدها، بعد ضَم أوله وفتح ثانيه.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**ياء التحقير**".

٦٩.**الجذر:** ض. ي. ف.

المصطلح: الإضافة، يقول سيبويه: "هذا باب **الإضافة**، وهو باب النسبة"[٣].

التعريف: انظر مصطلح "**النسبة**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**النسبة**" و"**النسب**".

٧٠.**الجذر:** ض. ي. ف.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤١٥.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٤٧١.

[٣] المصدر السابق ٣/ ٣٣٥.

المصطلح: ياء الإضافة، يقول سيبويه: "ولا تجد الحرف الذي قبل **ياء الإضافة** إلا مكسورا. فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية: ناجِيٌّ، وفي أَدِلٍ: أَدَلِيٌّ، وفي صَحَارٍ: صَحارِيٌّ، وفي ثَمانٍ: ثَمانِيٌّ"[1].

التعريف: ياء مشددة تُضاف إلى آخر الاسم المنسوب، بحيث يُكْسَر ما قبلها.

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: ورد بصيغة المثنى "**ياءي الإضافة**"، وبصيغة الجمع "**ياءات الإضافة**".

٧١.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: أدنى العدد، يقول سيبويه: "وأما ما كان (فُعْلَةً) فهو بمنزلة غير المعتل وتجمعه بالتاء إذا أردت **أدنى العدد**"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**القلة**" و"**ما يبنى لجمع أدنى العدد**" و"**الأقل**" و"**أقل العدد**".

٧٢.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: أقل العدد، يقول سيبويه: "... وذلك قولك: أُدَيئِرٌ، فإن لم تفعل فحقرها على الواحد وألحق تاء الجمع، وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو **لأقلّ العدد**"[3].

التعريف: "وهي من الثلاثة إلى العشرة وعلى أربعة أبنية: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلة"[4].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٣٤٠.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٩٤.

[3] المصدر السابق ٣/ ٤٩١.

[4] الشوملي. شرح ألفية ابن معطي. ج١. ص١٠٩٨.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**القلة**" و"**ما يبنى لجمع أدنى العدد**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**".

٧٣.**الجذر**: ع. د. د.

المصطلح: **أكثر العدد**، يقول سيبويه: "فإذا أردت **أكثر العدد** بنيته على (فُعُلٍ)، وذلك: حِمار وحُمُرٌ، وخِمَار وخُمُرٌ، وإزارٌ وأُزُرٌ، وفِراشٌ وفُرُشٌ"[١].

التعريف: "يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية"[٢].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء الأكثر**" و"**بناء أكثر العدد**" و"**الكثير**" و"**البناء الذي هو لأكثر العدد**".

٧٤.**الجذر**: ع. د.د.

المصطلح: **بناء الأقل**، يقول سيبويه: "وقالوا: اللصوص في اللِّص، كما قالوا: القُدور في القِدْر، وأقْدُر حين أرادوا **بناء الأقل**. وكما قالوا: فرخ وأفراخ قالوا: قِدْح وأقداح وقِداح"[٣].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**ما يُبنى لجمع أدنى العدد**" و"**القلة**" و "**الأقل**" و "**أدنى العدد**" و" **أقل العدد**".

٧٥.**الجذر**: ع. د. د.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٦٠١.

[٢] ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد باسل السّود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠. ص٥٦٠.

[٣] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٧٦.

المصطلح: بناء أدنى العدد، يقول سيبويه: "وإذا حقرت الأكُفّ والأرجُل وهنّ قد جاوزن العشر قلت: أُكَيْفٌ وأُرَيْجِل؛ لأنّ هذا **بناء أدنى العدد**، وإن كان قد يشرك فيه الأكثر الأقـل. وكـذلك الأقدام والأفخاد"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقـل**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**ما يُبنى لجمع أدنى العدد**" و"**القلة**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**" و"**أقـل العدد**"، وقد وردت بصيغة الجمع "**أبنية أدنى العدد**".

٧٦.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: بناء أقل العدد، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن تحقير الدُور، فقال: أردُّه إلى **بناء أقل العدد**؛ لأني إنما أُريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أُقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**ما يُبنى لجمع أدنى العدد**" و"**القلة**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**" و"**أقـل العدد**".

٧٧.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: بناء أكثر العدد، يقول سيبويه: "وإذا أردت **بناء أكثر العدد** بنيته على (فُعُول)، وذلك قولك: بُيُوتٌ، وخُيُوط، وشُيُوخ، وعُيُون، وقُيُود"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**أكثر العدد**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٩١.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٩٠.

[3] المصدر السابق ٣/ ٥٨٩.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**أكثر العدد**" و"**بنـــاء الأكثـــر**" و"**الكثير**" و"**البناء الذي هو لأكثر العدد**"، وورد ذكره بصيغة الجمع "**أبنية أكثر العدد**".

٧٨.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: البناء الذي هو لأكثر العدد، يقول سيبويه: "وربما جاء (الأفعال) يُستغنى به أن يكسّر الاسم على **البناء الذي هو لأكثر العدد**"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**أكثر العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**أكثر العدد**" و"**بنـــاء الأكثـــر**" و"**بناء أكثر العدد**" و"**الكثير**".

٧٩.**الجذر:** ع. د. د.

المصطلح: بناء ما يكون لأدنى العدد، يقول سيبويه: "وكل شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء التأنيث يكسّر على ما ذكرنا، إلا أنك تجمع بالتاء إذا أردت **بناء ما يكون لأدنى العدد**. وذلـــك قولـــك: جُمْجُمَةٌ وجَماجِم، وزَرْدَمَةٌ وزَرادِمُ، ومَكْرُمَةٌ ومَكَارِمُ"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقـــل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**ما يُبنى لجمع أدنى العدد**" و"**القلة**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**" و"**أقل العدد**".

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٧٠.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٦١٣.

٨٠.**الجذر**: ع. د. د.

المصطلح: ما يبنى لجمع أدنى العدد، يقول سيبويه: "ومما أُجْرِى هذا المُجرى أسماء العدد: تقول فيما كان لأدنى العِدّة بالإضافة إلى **ما يُبْنَى لجمع أدنى العدد**، إلى أدنى العُقود"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**القلة**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**" و"**أقل العدد**".

٨١.**الجذر**: ع. ل. ج.

المصطلح: ما عالجت به، يقول سيبويه: "هذا باب **ما عالجت به**، أما المِقَصّ فالذي يُقَصُّ بـه. والمَقَصُّ: المكان والمصدر. وكل شيء يُعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك [قولك]: مِحْلَب ومِنجل، ومِكْسَحة، ومِسلّة، والمِصفَى، والمِخرَز، والمِخيَط. وقد يجئ على مِفْعَال نحو: مِقراض، ومِفتاح"[٢].

التعريف: "التي يعالج بها، يأتي على وزن مِفْعَل نحو: مِحْلَب، ومِنْجل، ومِصفى، ومِخْيط، ومِحْرَز، وقد تلحقه التاء نحو: مِكْسَحة، ومِسلَّة، وقد تجئ على مِفْعال نحو: مِقرَاض ومِفْتاح"[٣].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يُطلق على [اسم الآلة]، "**ما عالجت به**" طلبا للتوضيح.

٨٢.**الجذر**: ع. ل. ل.

المصطلح: الاعتلال، يقول سيبويه: "وقال أكثر العرب في وجِل يوْجَلُ، ووجِل يوْحَل: مَوجِل وموْحِل؛ وذلك أنّ يوجَل ويوحَلُ وأشباههما في هذا الباب من فعِلَ يفعَل قد يعتَلُّ، فتقلب الواو ياء

---

[١] سيبويه. الكتاب ١/ ٢٠٦.

[٢] المصدر السابق ٤/ ٩٤.

[٣] ابن عصفور. المُقَرّب. ج٢. ص١٣٨.

مرة وألفا مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تُكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال"[1].

التعريف: "تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**العلة**".

٨٣.**الجذر:** ع. ل. ل.

المصطلح: العلة، يقول سيبويه: "وأمَّا بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها يفعُلُ، ولأنَّ فيها ما في بنات الياء من **العلة**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الاعتلال**".

٨٤.**الجذر:** ع. ل. ل.

المصطلح: حرف الاعتلال، يقول سيبويه: "وقالوا: زنى يزني زِنّى، وسرى يسرى سُرى، والتُّقى فصارتا ههنا عوضا من فِعَل أيضا، فعلى هذا يجري المعتل الذي **حرف الاعتلال** فيه لام"[3].

التعريف: "حروف العلة: الألف المنفتح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انظم ما قبلها وتسمى حروف الاعتلال"[4].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٨٥.**الجذر:** ع. ل. ل.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٣.

[2] الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب. القسم الأول . ج٣. ص٦٦.

[3] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٧.

[4] الحريري. سرح مُلحة الإعراب. ص١٠٢.

المصطلح: غير المعتل، يقول سيبويه: "وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فُعُـول)، وذلـك قولك: بُيُوت، وخُيُوط، وشُيُوخ، وعُيُون، وقُيُود. وذلك لأن فُعولا وفِعالا كانا شريكين في فَعْـل الذي هو **غير معتل**"[1].

التعريف: "كل فعل أو اسم تجرد من حروف العلة والهمزة"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى:

٨٦.**الجذر:** ع. م. ل.

المصطلح: العمل، يقول سيبويه: "وأما الوسم فإنه يجئ على فِعَـال، نحـو: الخِيـاط والعِـلاط والعِراض والجِنَاب والكِشاح. فالأثر يكون على فِعال و **العمل** يكون فَعْلا، كقـولهم: وسَـمْتُ وسما، وخَبَطْتُ البعير خَبْطا"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصـدر**" و"**اسـم الحـدثان**" و"**أسماء الحدث**" و"**أحداث الأسماء**" و"**الأحداث**" و"**الحدث**" و"**الفعل**".

٨٧.**الجذر:** ف. ع. ل.

المصطلح: **الفاعل** [اسم الفاعل]، يقول سيبويه: "وقد يكسرون **الفاعل** على (فُعَّلان) نحو: حـاجر وحُجْرَان، وسالٌ وسُلانٍ، وحائر وحُوران"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**أسماء الفاعلين**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٨٩

[2] الميداني، أحمد بن محمد. نزهة الطرف في علم الصرف. ط١. ج١. شرح ودراسه يسرية محمد إبـراهيم حسـن. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت. ص٢١٩.

[3] سيبويه. الكتاب ٤/ ١٣.

[4] المصدر السابق ٣/ ٦١٤.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الاسم** [الفاعل]"، و"**أسماء الفاعلين**".

٨٨.**الجذر**: ف. ع. ل.

المصطلح: الفعل، يقول سيبويه: "وقد يقولون الحَلَب وهم يعنون اللَّبن ويقولون: حَلَبْتُ حَلَبا يريدون **الفِعْل** الذي هو مصدر"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**المصدر**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المصدر**" و"**اسم الحدثان**" و"**أسماء الحدث**" و"**أحداث الأسماء**" و"**الحدث**" و"**العمل**".

٨٩.**الجذر**: ف. ع. ل.

المصطلح: المفعول، يقول سيبويه: "وإن سميته بمضارّ وأنت تريد **المفعول** قلت: يا مُضارَ أقبل، كأنك حذفت من مُضارَرٍ"[٢].

التعريف: "لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد من ثلاثة أحرف. فإن كان من فعل ثلاثي فاسم المفعول منه على وزن "مفعول" قياسا. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف، فيأتي أبدا على وزن الفعل المضارع المبني لما لم يسم فاعله، إلا أنك تبدل من حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر"[٣].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الاسم** [المفعول]"، و"**بناء المفعول**"، ورد ذكره بصيغة الجمع "**المفعولين**".

٩٠.**الجذر**: ف. ع. ل.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٢.

[٢] المصدر السابق ٢/ ٢٦٤.

[٣] ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي. ج٢. ص٥٦٤.

المصطلح: أسماء الفاعلين، يقول سيبويه: "وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب التنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعت **أسماء الفاعلين** أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل"[1].

التعريف: "يأتي من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان أزيد على ثلاثة أحرف فإن اسم الفاعل يكون على وزن المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، إلا أن أوله أبدا ميم مضمومة وما قبل الآخر منه مكسور لفظا وتقديرا، وإن كان من فعل ثلاثي فإن اسم الفاعل على وزن فاعل"[2].

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الفاعل**" و"**الاسم** [اسم الفاعل]".

٩١.**الجذر:** ف. ع. ل.

المصطلح: بناء المفعول، يقول سيبويه: "فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا **بناء المفعول**، وكان **بناء المفعول** أولى به لأن المصدر مَفْعول والمكان مَفْعول فيه"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**المفعول**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المفعول**" و"**الاسم** [المفعول]" و"**أسماء المفعولين**".

٩٢. **الجذر:** ف. ع. ل.

المصطلح: ما تجئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل، يقول سيبويه: "هذا باب **ما تجئ فيه الفِعْلَة تريد ضربا من الفعل**، وذلك قولك: حَسنُ الطِّعْمةِ. وقتلتُه قِتْلة سَوء"[4].

---

[1] سيبويه. الكتاب ١/ ١٤.

[2] ابن عصفور. المقرَّب. ج٢. ص١٤٢- ١٤٣.

[3] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٥.

[4] المصدر السابق ٤/ ٤٤.

التعريف: "يدل على الهيئة من الثلاثي العاري من التاء بِفِعْلة بالكسر كجِلْسة. وما فيه التاء يدل على الهيئة منه بالوصف. ولا تكون الهيئة من غيره أي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد غالباً"[1].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يُطلق على "اسم الهيئة"، "**ما تجئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل**" طلبا للتوضيح.

٩٣.**الجذر:** ق. ل. ب.

المصطلح: انقلاب، يقول سيبويه: " فإذا جمعت سيِّداً، وهو فَيْعَلٌ، وفَيْعَلاً نحو عيَّنٍ همزت، وذلك: عَيِّلٌ وعَيائلُ، وخَيِّرٌ وخَيائرُ، لمَّا اعتلَّت ههنا، فقُلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعلٍ، هُمزت حيث وقعتْ بعد ألف، وصار **انقلابها** ياء نظير الهمزة في قائلٍ"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**القلب**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**القلب**".

٩٤.**الجذر:** ق. ل. ب.

المصطلح: القلب، يقول سيبويه: "وكانت الياء الغالبة في **القلب** لا الواو؛ لأنها أخفُّ عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وصَيِّبٌ، [وإنما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِب][3].

التعريف: "تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية"[4].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**انقلاب**".

٩٥. **الجذر:** ق. ل. ب.

---

[1] السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج٣. ص٢٨٥.

[2] سيبويه. الكتاب. ٤/ ٣٦٩.

[3] المصدر السابق ٤/ ٣٦٥.

[4] ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف. ص٣٣.

المصطلح: القلب [القلب المكاني]، يقول سيبويه: "ومثل هذا في **القلب** طَأْمَنَ واطْمَـأنَّ. فإنمـا حَمَلَ هذه الأشياء على **القلب** حيث كان معناها معنى ما لا يطَّرد ذلك فيه"[1].

التعريف: "هو تقديم الآخر على متلوّه أكثر منه بتقديم الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء وربما ورد تقديم اللام على الفاء، وبتأخير الفاء عن العين واللام"[2].

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**مقلـوب**"، وأطلـق علـى مصطلح [القلب المكاني]، "**القلب**" طلبا للاختصار.

٩٦.**الجذر:** ق. ل. ب.

المصطلح: مقلوب [القلب المكاني]، يقول سيبويه: "وسألته عن مَسائية فقال: هي **مقلوبة**. وكذلك أشياء وأشاوَى. ونظير ذلك من المقلوب قِسِيٌّ، وإنَّمـا أصـلها قُـوُوسٌ، فكرهـوا الـواوين والضمتين[3].

التعريف: انظر مصطلح "**القلب**" [القلب المكاني].

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بحقل دلالي واحد مع مصطلح "**القلب** [القلب المكاني]".

٩٧.**الجذر:** ق. ل. ل.

المصطلح: الأقل، يقول سيبويه: ""فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العـدد، وإن عُنى به **الأقلُّ** فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يَدخُل الأكثر علـى بنائـه وفـي حيِّزه"[4].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٨١.

[2] ابن مالك، جمال الدين. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكتـاب العربـي، ١٩٦٧. ص٣١٦.

[3] سيبويه. الكتاب ٤/ ٣٨٠.

[4] المصدر السابق ٣/ ٤٩٠.

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**القلة**" و"**ما يبنى لجمع أدنى العدد**" و"**أدنى العدد**" و"**أقل العدد**".

٩٨.**الجذر:** ق. ل. ل.

المصطلح: القلة، يقول سيبويه: "ومثله في **القلة** (فُعْل) يقولون: رَجُلٌ حُلْوٌ وقوم حُلْوُونَ. ومؤنثه يُجْمَع بالتاء"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**أقل العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**بناء أقل العدد**" و"**بناء الأقل**" و"**بناء أدنى العدد**" و"**بناء ما يكون لأدنى العدد**" و"**ما يبنى لجمع أدنى العدد**" و"**الأقل**" و"**أدنى العدد**" و"**أقل العدد**".

٩٩.**الجذر:** ك. ث. ر.

المصطلح: الكثير، يقول سيبويه: "ولو سميت رجلا شَفَةً أو أَمةً ثم كسّرت لقلت: آم في الثلاثة إلى العشرة، وأمَّا في **الكثير** فإماء، ولقلت في شَفَةٍ: شِفاهٌ"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**أكثر العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مصطلح "**أكثر العدد**" و"**بناء الأكثر**" و"**بناء أكثر العدد**" و"**البناء الذي هو لأكثر العدد**".

١٠٠.**الجذر:** ك. ث. ر.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٦٣٠.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٤٠١.

المصطلح: بناء الأكثر، يقول سيبويه: "وأمّا ما كان (فَعَلَةً) فهو في أدنى العدد **وبناء الأكثر** بمنزلة فَعْلةٍ وذلك قولك: رَحَبة ورَحبات ورِحاب، ورَقَبةٌ ورقَباتٌ ورِقاب"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**أكثر العدد**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**أكثر العدد**" و"**بناء أكثر العدد**" و"**الكثير**" و"**البناء الذي هو لأكثر العدد**".

١٠١.**الجذر:** ك . س. ر.

المصطلح: التكسير، يقول سيبويه: "أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن **تكسيره** (أفْعَلٌ). وذلك قولك: كَلْبٌ وأكْلُبٌ، وكَعْبٌ وأكْعُبٌ، وفَرْخٌ وأفْرُخٌ، ونَسْرٌ وأنْسُرٌ"[2].

التعريف: "هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد"[3].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**تكسير الواحد للجمع**" و"**ما كسر عليه الواحد للجمع**" و"**التكسير للجمع**" و"**جمع كُسر له واحد**" و"**الكسر للجمع**".

١٠٢.**الجذر:** ك. س. ر.

المصطلح: التكسير للجمع، يقول سيبويه: "هذا باب ما يحقَّر على تكسيرك إيّاه لو كسرته للجمع على القياس لا على **التكسير للجمع** على غيره"[4].

التعريف: انظر مصطلح "**التكسير**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٧٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٥٦٧.

[3] ابن جني. كتاب اللمع في العربية. ص٢٢.

[4] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٢٥.

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التكسير**" و"**تكسير الواحد للجمع**" و"**ما كسر عليه الواحد للجمع**" و"**جمع كسر له واحد**" و"**الكسر للجمع**".

١٠٣.**الجذر:** ك. س. ر.

المصطلح: تكسير الواحد للجمع، يقول سيبويه: "هذا باب **تكسير الواحد للجمع**، أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلا) فإنك إذا ثلّثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره (أَفْعُلٌ). وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ"[١].

التعريف: انظر مصطلح "**التكسير**".

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التكسير**" و"**ما كسر عليه الواحد للجمع**" و"**التكسير للجمع**" و"**جمع كسر له واحد**" و"**الكسر للجمع**".

١٠٤.**الجذر:** ك. س. ر.

المصطلح: جمع كسر له واحد، يقول سيبويه: "وتقول في الإضافة إلى نِساء: نِسْوِيٌّ، لأنه جِماع نِسوة وليس نِسْوة **بجمع كسّر له واحد**"[٢].

التعريف: انظر مصطلح "**التكسير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التكسير**" و"**تكسير الواحد للجمع**" و"**ما كسر عليه الواحد للجمع**" و"**التكسير للجمع**" و"**الكسر للجمع**".

١٠٥.**الجذر:** ك. س. ر.

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣/ ٥٦٧.

[٢] المصدر السابق ٣/ ٣٧٩.

المصطلح: الكسر للجمع، يقول سيبويه: "وأما مُعْلَوِطٌ فليس فيه إلا مُعَيْلِيط؛ لأنك إذا حقّرت فحذفت إحدى الواوين بقيت واو رابعة، وصارت الحروف خمسة أحرف. والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تُحذَف في التصغير، كما لا تُحذف في **الكَسْر للجمع**"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**التكسير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التكسير**" و"**تكسير الواحد للجمع**" و"**ما كسر عليه الواحد للجمع**" و"**التكسير للجمع**" و"**جمع كسر له واحد**".

١٠٦.**الجذر:** ك. س. ر.

المصطلح: ما كسر عليه الواحد للجمع، يقول سيبويه: "هذا باب تحقير **ما كُسّر عليه الواحد للجمع**، وسأُبيّنُ لك تحقير ذلك إن شاء الله"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**التكسير**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**التكسير**" و"**تكسير الواحد للجمع**" و"**التكسير للجمع**" و"**جمع كسر له واحد**" و"**الكسر للجمع**".

١٠٧.**الجذر:** م. ر. ر.

المصطلح: المرة، يقول سيبويه: "فكان ما جاء على فَعلَ أصله عندهم الفَعْلُ في المصدر، فإذا جاءوا **بالمرة** جاءوا بها على فَعْلةٍ، كما جاءوا بتمرة على تمر. وذلك: قعدت قَعدة وأتيت أَتْيةً"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**المرة الواحدة من الفعل**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المرة الواحدة من الفعل**".

١٠٨.**الجذر:** م. ر. ر.

---

[1] سيبويه. الكتاب ٣/ ٤٢٩.

[2] المصدر السابق ٣/ ٤٨٩.

[3] المصدر السابق ٤/ ٤٥.

المصطلح: المرة الواحدة من الفعل، يقول سيبويه: "وإذا أردت **المرة الواحدة من الفعل** جئت به أبداً على فَعْلةٍ على الأصل لأن الأصل فَعْل... وقالوا: أَتيتهُ إِتيانةً ولقيته لقاءةً واحدةً، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام كما قالوا: أُعْطى إِعطاءةً واستُدرجَ استدراجةً"[1].

التعريف: "يدل على المرة من الثلاثي العاري من تاء بَفَعْلة بفتح الفاء. ومن غير الثلاثي العاري من التاء أيضا (بالتاء) بأن تلحق في مصدره نحو: انطلاقة، وما فيه التاء في الثلاثي وغيره يدل على المرة منه بالوصف كرَحمة واحدة واستعانة واحدة"[2].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المرة**".

١٠٩.**الجذر:** م. ك. ن.

المصطلح: المكان، يقول سيبويه: "ويقولون المَذْهَب **للمكان**. وتقول: أردتُ مَذْهَباً أي ذَهابا فتَفتح، لأنك تقول: يذهب، فتَفتح"[3].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم المكان**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**اسم المكان**"، و"**موضع الفعل**"، و"**الموضع**"، وقد ورد ذكره بصيغة الجمع "**الأماكن**".

١١٠.**الجذر:** م. ك. ن.

المصطلح: اسم المكان، يقول سيبويه: وأما ما كان يَفعَلُ منه مفتوحا فإنَّ **اسم المكان** يكون مفتوحا، كما كان الفعْل مفتوحا. وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب. وتقول للمكان مَشْرَبٌ"[4].

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٥

[2] السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج٣. ص٢٨٥.

[3] المصدر السابق ٤/ ٨٩.

[4] المصدر السابق ٤/ ٨٩.

التعريف: "هو كلّ ما اشتق من فعل اسما لما فُعِلَ فيه الفعل من مكان، ولا يخلو من أن يُبنى من ثلاثي أو من غيره، فإن كان ثلاثيا فلا يخلو من أن يكون " مَفْعَل" أو " مَفْعِل"، وما بُني من غير الثلاثي رباعيا كان أو ثلاثيا بزيادة، فكله على لفظ اسم المفعول"[1].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**المكان**"، و"**موضع الفعل**"، و"**الموضع**".

١١١.**الجذر:** ن. س. ب.

المصطلح: النسب، يقول سيبويه: "ومن قال في النسب إلى أُمَيَّةَ: أُمَيِّيٌّ، وإلى حَيَّةٍ: حَيِّيٌّ، تركها على حالها"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**النسبة**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**النسبة**" و"**الإضافة**".

١١٢.**الجذر:** ن. س. ب.

المصطلح: النسبة، يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة، وهو باب **النسبة**، اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة"[3].

التعريف: "هو الاسم المُلحق بآخره ياء مشدَّد مكسور ما قبلها، علامةً للنسبة إليه كما أُلحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك: هاشِمِيٌّ أو بَصْرِيٌّ"[4].

علاقته بالمصطلحات الأُخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**الإضافة**" و"**النسب**".

١١٣.**الجذر:** و. ض. ع.

---

[1] ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل. ج١. ص٦٦٤- ٦٦٥.

[2] سيبويه. الكتاب ٤/ ٤٠٨.

[3] المصدر السابق ٣/ ٣٣٥.

[4] ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري. ج٣. ص٤٣٨.

المصطلح: الموضع، يقول سيبويه: "وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح. وذلك: المنبِت، والمطلِع لمكان الطلوع. وقالوا: البصرة مَسقِط رأسي، **للموضع**. والسُّقوط المَسْقَطُ"[1].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم المكان**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقة ترادف مع مصطلح "**اسم المكان**"، و"**المكان**"، و"**موضع الفعل**"، وقد ورد ذكره بصيغة الجمع "**مواضع**".

١١٤.**الجذر:** و. ض. ع.

المصطلح: موضع الفعل، يقول سيبويه: "وأما ما كان من فَعَل يَفْعِلُ فإن **موضع الفعل** مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجلِسُنا"[2].

التعريف: انظر مصطلح "**اسم المكان**".

علاقته بالمصطلحات الأخرى: يرتبط بعلاقته ترادف مع مصطلح "**اسم المكان**"، و"**المكان**"، و"**الموضع**".

---

[1] سيبويه. الكتاب ٤/ ٩٠.

[2] المصدر السابق ٤/ ٨٧

المصادر والمراجع

*ابن الأنباري، محمد بن القاسم. **الأضداد**. تحقيق محمد أبو الفضل ابـراهيم. الكويـت: دار المطبوعات والنشر، ١٩٦٠.

*ابن جعفر، قدامة. **نقد الشعر**. تحقيق: كمال مصطفى، ط٣ . القاهرة: مكتبـة الخـانجي، ١٩٧٨.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. بيـروت: دار الكتـاب العربي، ١٩٥٧.

*------ **كتاب اللمع في العربية**. تح: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢.

*ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر. **الإيضاح في شرح المفصل**. تح: موسـى بنـاى العليلي. بغداد: مطبعة العاني. (د. ت).

*ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع. د.ت.

*ابن السراج، أبو بكر محمد. **الأصول في النحو**. تحقيق عبد الحسـين الفتلـي. ط٣. ج٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨.

*ابن عصفور، علي بن مؤمن. **شرح جمل الزجاجي**. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار. اشراف: إميل بديع يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

*------ **المُقَرَّب**. تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. ط١. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١.

*------ **الممتع الكبير في التصريف**. تح: فخر الدين قباوة. ط١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦.

*ابن فارس، أحمد. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**. عنيت بتصحيحه ونشره: المكتبة السّلفية. القاهرة: مطبعة المؤيد، ١٩١٠.

*ابن مالك، جمال الدين. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تحقيق محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.

*ابن المعتز، عبد الله. **كتاب البديع**. تحقيق: كراتشكوفسكي. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٢.

*ابن منظور، جمال الدين. **لسان العرب**. طَبْعَة ومُرَاجَعَه ومُصَحَّحَة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣.

*ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد باسل السّود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.

*ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٥. بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٩٦٦.

*ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي. **شرح المفصل للزمخشري**. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

*------ **شرح الملوكي في التصريف**. تحقيق فخر الدين قباوة. ط٣. دار الملتقى، ٢٠٠٥.

*الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن. **شرح شافية ابن الحاجب**. تح: محمد نور الحسن ورفيقيه. القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٩.

*استيتيه، سمير. **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**. اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥.

*الأنطاكي، محمد. **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. ط٣. ج١. بيروت: دار الشرق العربي، د.ت.

*التهانوي، محمد علي. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. تح: علي دحروج. ط١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦.

*الجاحظ، عثمان بن بحر. **الحيوان**. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٢. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،١٩٦٥.

*الجرجاني، علي بن محمد. **التعريفات**. القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٨٦٦.

*الجوزية، برهان الدين ابراهيم ابن قيم. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**. تح: محمد بم عوض بن محمد السهلي. ط١. الرياض: مكتبة أضواء السلف، ٢٠٠٢.

*حجازي، محمود فهمي. **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**. القاهرة: مكتبة غريب. د.ت.

*الحديدي، ايناس كمال. **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**. ط١. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

*الحريري، أبو محمد القاسم بن علي. **شرح مُلْحَة الإعراب**. تح: بركات يوسف هَبّود. ط١. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧.

*الحيادرة، مصطفى. **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**. ط١. الكتاب الأول. اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٣.

*الحيدرة، علي بن سليمان. **كشف المشكل في النحو**. تح: هادي عطية مطر الهلالي. ط١. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

*الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف. **مفاتيح العلوم**. تح: ابراهيم الأبياري. ط٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٩.

*دي سوسير، فرديناند. **فصول في علم اللغة العام**. ترجمة: أحمد نعيم الكراعين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت.

*الرازي، أبو حاتم. **كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**. تحقيق :حسين بن فيض الله الحمداني. ط٢. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٧.

*الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عُمر. **المفصل في صنعة الإعراب**. تح: محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود. تقديم: محمود فهمي حجازي. ط١. القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١.

*السكاكي، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي. **مفتاح العلوم**. القاهرة: مطبعة التقدم العلمية، د.ت.

*سماعنة، جواد حسن. **التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية**. أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية. مكناس ٢٠٠٠.

*سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان. **كتاب سيبويه**. تح: عبد السلام هارون. ط١. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.

*السيدي، محمد. ضوابط نقل المصطلح اللساني "نموذج النحو الوظيفي". مجمعيات ندوات٤. طرابلس: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧.

*السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تح محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٠٠.

*------ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح: أحمد شمس الدين. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

*الشوملي، علي موسى. **شرح ألفية ابن معطي**. ط١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥.

*طلافحة، أمجد. **ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب**. المعجمية. عدد ٢٠. ٢٠٠٥.

------ **المصطلح النحوي المركب في كتاب سيبويه**. إشراف الأستاذ الدكتور حسن حمزة. رسالة دكتوراه. جامعة ليون٢. ٢٠٠٣. (باللغة الفرنسية).

*عبد الرحمن، وجيه حمد. **اللغة ووضع المصطلح الجديد**. اللسان العربي. مجلد ١٩. ج ١. ١٩٨٢.

*الفارسي، أبو علي. **الإيضاح العضدي**. تح: حسن شاذلي فرهور. ط١. القاهرة، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩.

*القاسمي، علي. **المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح)**. اللسان العربي. عدد٤٨. كانون الأول ١٩٩٩.

*------ **النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح**. اللسان العربي. عدد ٢٩. ١٩٨٧.

* قبيسي، محمد بهجت. إشكالية المصطلح التاريخي (المعرّب) في تسميات العصور التاريخية والعمل على توحيده. مجمعيات ندوات٤. طرابلس: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧.

*القوشجي، علاء الدين علي بن محمد. **عقود الزواهر في الصرف**. تح: أحمد عفيفي. ط١. القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠١.

*الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحيني. **الكليات**. قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري. ط٢. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨١.

*المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد**. اعتناء الأُستاذ عبد العزيز الميمني. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٠.

*الميداني، أحمد بن محمد. **نزهة الطرف في علم الصرف**. ط١. شرح ودراسة يسرية محمد إبراهيم حسن. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت).

*ناصف، علي النجدي. **سيبويه إمام النحاة**. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، (د. ت).

*النكري، الأحمد. **موسوعة مصطلحات جامع العلوم**. تح: علي دحروج. ط١. بيروت: نكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧.